المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

محاضرات في المدارس النحوية

في المشرق والمغرب

مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر لسانيات عربية نظامLMD

إعداد:

الدكتور سليم عواريب

الموسم الجامعي:2021/2020م

مقدمة:

الحمد لله المتصرّف قبل علّة التصريف، المتعرّف بغير آلة التعريف، الذي ألّف الأشياء أحسن تأليف، وكلّف الإنسان أمانة التكليف، وشرّف العلم وأهله أكمل تشريف، والصلاة ،والسلام على رسوله، نبيّنا الأمين محمد بن عبد الله، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين أمّا بعد.

فيمتد تاريخ النحو العربي من منتصف القرن الأوّل للهجرة تقريباً إلى القرن الرابع عشر، وقد شمل بيئات عدّة، وأمصاراً مختلفة، كالبصرة والكوفة وبغداد والأندلس ومصر والشام والمغرب، بيد أنّ دراسته اقتصرت من قبلُ على سِيَرِ نحاتِه وطبقاتهم، ولم يكن النحو إذاك يُدرسُ في مذاهبَ ومدارسَ إلاّ في العصر الحديث، حينما فكّروا في أنْ يخصصوا لدراسته والبحث في تاريخه ونشأته، اتجاهاتٍ ومدارسَ يُدرسُ في كنفها تاريخ النحو العربي ومناهجه ورجالاته، فقسّموا تلك الاتجاهات والمذاهب إلى مدارس نحويّة، منسوبة إلى بيئات شرقيّة وغربيّة، شهدت نشاطاً وحركة نحويّة، فكانت المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية والبغدادية والأندلسية والمصرية والمغربية .

ولقد تسابق العلماء والدارسون منذ القرن العشرين إلى التأليف في المدارس النحويّة، راصدين تطوّرها ونموّها، مبينين أصولها ومناهجها، ومدقّقين في آراء نحاتها وملاحظاتهم، فصنّف شوقي ضيف المدارس النحوية، وصنّف إبراهيم السامرائي المدارس النحوية أسطورة وواقع، وصنّفت خديجة الحديثي المدارس النحوية وغيرهم كثير، عندئذٍ قرّرت المناهج العربية تدريس تاريخ النحو العربي ورجاله في مدارس واتجاهات، فكانت من مقررات برنامج اللغة العربية في التعليم العالي الجزائري .

وهذه المحاضرات هي جزء من تلك المدارس النحوية في المشرق والمغرب، جاءت على وفق ما قرّر في مفردات هاته المادة، قدمت لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص لسانيات عربية منذ سنين خلت، راعيت فيها سهولة الأسلوب، وإيضاح العبارة على قدر الإمكان والاستطاعة، مع مراعاة إيراد الأمثلة والنماذج الموضّحة ليكون سهل المنال مادةً ومنهجاً على الطلبة والمبتدئين ،من لم يتيسّر لهم الاطّلاع على هذا العلم.

وقد جهدت في جمع هذه المادة وترتيبها وتركيبها، بما يتناسب مع انسجام وتناسق موضوعاته ومباحثه، حتّى يكتمل بناؤه ،لذا فقد جاء هيكله العام في مقدمة وأربع عشرة محاضرة وخاتمة.

المحاضرة الأولى:

مدخل:

1-مفهوم المدرسة:

يشيع منذ بزوغ بوادر البحث النحويّ في العصر الحديث مصطلح **المدارس النحوية**، فأطلقت على مذاهب وتجمعات فكريّة نحويّة موحّدة اسم مدرسة، فقيل المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية والمدرسة البغدادية والأندلسية فالمصرية فالمغربية وهلم جراً ،ولو جاز أنْ يسمّي كلّ واحد منّا بلداً ما اشتغل بالنحو مدّة قصيرة بمدرسة لأصبح كلّ بلد عُنِي بالنحو مدرسة ،وما كان لذلك أن يحصل ؛لأنّ مصطلح مدرسة تحدّه حدود المعاني والاستعمال، ولتبيين ذاك الأمر وددنا أنْ نستعرض المقصود بالمدرسة حتّى يتسنّى لنا استخدامه بدقّة.

يرجِع استعمال مصطلح (مدرسة) إلى الجذر (دَرَسَ) بمعنى عَفَا وامَّحَى، فدرس الكتاب يدرسُه دَرْساً ودرَاسَةً...كأنّه عانده حتّى انقاد لحفظه[1]، أمّا صيغة(مدرسة) فهي اسم زمان ومكان (كالمفعل) فإذا قلنا (مَدْرَسٌ) فهو مكان أو زمان الدراسة دون تكرار أو كثرة، أمّا إذا قلنا مدرسة (مَفْعَلَةٌ) فالمراد الكثرة والتكرار، لذا فالمدرسة للمكان الذي يتكرّر فيه التدريس والتعليم ويكثر، فهل يصحّ أن يُطلق هذا المصطلح على تلك المذاهب النحوية والتجمعات الفكرية، التي كانت تنشط بمصر من الأمصار العربية[2] ؟.

---

[1] – ابن منظور، مادة(درس) دار صادر.

[2] –ينظر عبد الأمير محمد أمين الورد، المدارس النحوية بين التصور والتصديق والسؤال الكبير، ،المكتبة العصرية بغداد، ط1، 1997م،ص6.

هذا السؤال الذي حاول كثير من الدارسين الإجابة عنه، لم يكن فيه فصل نهائي، إذ قضى كلّ عالم فيه حسب هواه، واضطرب في الإجابة عنه آخرون.

وإذا ما بحثنا عن أوّل استعمال لمصطلح (مدرسة)، فإنّنا نجد أنّ المحدثين هم الذين بادروا باستخدام مصطلح مدرسة، لمّا رأوا الأوربيين يتداولونه قبلهم[1] .

وتذكر الدراسات أنّ أوّل من بادر بذلك هو المستشرق "جوتولد فايل"، حينما اعتنى بكتاب الإنصاف للأنباري في طبعة ليدن سنة ثلاث عشرة وتسعمائة وألف، فعبّر حينها بالمدرسة البصرية والمدرسة الكوفية[2]،ثم استخدمه من بعده كارل بروكلمان في كتابه تاريخ الأدب العربي فقال: «وقد قسّم علماء العربية مذاهب النحاة إلى ثلاث مدارس: البصريون والكوفيون ومن مزجوا المذهبين من علماء بغداد»[3]،ومن العرب المحدثين نجد مهدي المخزومي الذي أسمى كتابه مدرسة الكوفة، وسمّى شوقي ضيف كتابه المدارس النحوية، وضمّ فيها خمس مدارس البصرية والكوفية والبغدادية والأندلسية والمصرية[4] .

وتعني المدرسة عندهم – والحال هذه– «مجموعة من النحاة الذين كوّنوا درساً نحوياً في بيئة معينة، سواء أضمهم منهج موحد خاص بهم له أسسه وأصوله وقواعده المعروفة المستقلة أم كان مبنياً على منهج من سبقهم، إلاّ أنّهم استقروا في بيئة أخرى وتأثروا بظروف تلك البيئة الجديدة بعض التأثر»[5].

---

[1] –ينظر عبد الأمير، المدارس النحوية بين التصور والتصديق والسؤال الكبير،ص07

[2] –ينظر نفسه،ص9

[3] – كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ،نقله إلى العربية عبد الحليم النجار،دار المعارف القاهرة،ط4، ج2،ص124، 125

[4] –ينظر خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ،دار الأمل اربد،الأردن،ط3، 1422هـ/2001م، ص13 وشوقي ضيف، المدارس النحوية ،ص373

[5] – الحديثي، المدارس النحوية ،ص13

على أنّ مصطلح مدرسة لم يقل به أسلافنا من العرب، بل وفد إلينا- في أحسن تقدير- من الغرب، إذ كانت لديهم مدارس أدبية كالمدرسة الرومانسية والمدرسة الكلاسيكية وغيرها ،ويقابل هذا المصطلح في الموروث العربي مصطلح (مذهب) الذي شاع عند الفقهاء، فأطلقوا على فقه ابن حنيفة مثلاً المذهب الحنفي، وعلى فقه الشافعي المذهب الشافعي وهكذا[1]،فالقدماء لم يطلقوا مصطلح (مدرسة) بل كانت هناك مصطلحات أُخر يتداولونها، كقولهم أهل البصرة أو ينسبونهم إلى بلدهم مباشرة كقولهم: الكوفيون أو البصريون[2].

ويبدو – فيما نحسب- أنّ الذي أشار إلى مصطلح (مذهب) هو الزبيدي في طبقاته، حينما ترجم لأبي موسى الحامض النحوي فقال: «وكان بارعاً في اللغة والنحو على مذهب الكوفيين»[3]،واستعمل مصطلح المذهب ابن النديم في الفهرست كذلك، وتوالت المؤلفات في ذلك[4].

يتبيّن من هذا أنّ القدماء لم يستخدموا مصطلح المدرسة ألبتة،إذن فما الذي حمل المعاصرين على استخدام مصطلح (مدرسة)؟.

لعلّ الراجح في هذا هو السير قدماً نحو المعاصرة ؛أي مواكبة ما يستخدم ويشيع في عصرنا، وفي وقتنا الراهن من مصطلحات وتراكيب وأساليب[5]،ولا يصح بهذا أنْ يُطلق مصطلح مدرسة على تلك الجماعات التي تعاطت النحو القديم للحاجة الملحّة له آنذاك، ولم تختلف إلاّ في فروع المسائل لا في أصولها،وقد تبنّى إبراهيم السامرائي هذا الرأي.

---

[1] -ينظر إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية أسطورة واوقع، ،دار الفكر ،ط1،1987م، ص139

[2] -ينظر الحديثي المدارس النحوية ،ص7، 8، 9

[3] – الزبيدي، طبقات اللغويين والنحوين، ،تح محمد أبو الفضل إبراهيم،دار المعارف القاهرة ط2،ص146

[4] -ينظر الحديثي، المدارس النحوية ،ص11 وما بعدها

[5] -ينظر إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع،ص140

وقد لقي هذا معارضة شديدة بلهجة أشدّ من مهدي المخزومي مؤلف كتاب مدرسة الكوفة، وهذه الثورة طبيعية من المخزومي إذ كان السامرائي لا يؤمن بالمدرسة الكوفية[1]،وقد كان المخزومي يثبت وجود مدرستين فقط، وهما البصرية والكوفية.

وقد نفى علي أبو المكارم من المحدثين وجود مدارس أصلاً؛ لأنّها لا تمثل سوى«تجمعات مدنية وهذه التجمعات تتحرك في إطارات متشابهة، وتطبق أصولاً واحدة، وإنْ اختلفت فيما بينها في بعض الجزئيات فإنّه اختلاف لا ينفي عنها وحدة المنهج واتفاق الأصول»[2]،ويؤكد أبو المكارم جازماً أنّ منهج الدراسة النحوية واحد لا أكثر من ذلك، وذاك المنهج تحكمه قواعد عامة لم يَحِد عنها النحاة سوى في تفاوت بعضها تأثيراً[3] .

فإذا كان هذا موقفهم من وجود مدرستين فما بالك بوجود مدارس أخر غيرهما؟

لقد ألّف مهدي المخزومي كتاباً أطلق عليه "**الدرس النحوي في بغداد**" إيماءً منه أنّ النحو في بغداد لا يرقى إلى المدرسة، وأنّ المدارس اثنتان البصرية والكوفية، ولم يطلق على النحو في بغداد حتّى مصطلح (مذهب)؛ لأنّه لا يرقى كذلك إلى المذهبيّة كما يعترف بذلك، إذ يقول على كتابه ذاك: « ولم أجعل عنوان هذا الكتاب مدرسة بغداد أو مذهب بغداد في النحو لأنّ مدرسة الكوفة أدق في الدلالة على ما يراد بمدرسة بغداد»[4]؛لأنّ نحاة بغداد بعد ثعلب اختلفوا وانقسموا إلى اتجاهين بين البصريين والكوفيين.

---

[1] –ينظر إبراهيم السامرائي ،ص157،وما بعدها

[2]– علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ، دار غريب القاهرة،2005م ص268

[3]–المرجع نفسه،ص268

[4]– مهدي المخزومي، الدرس النحوي في بغداد ، ، دار الرائد العربي بيروت ط2، 1407/ 1987م ، ص10

من هنا فالمخزومي لا يقرّ إلاّ بمدرستين لا أكثر، ولم يقتصر هذا الموقف عليه فحسب بل امتدّ إلى علماء كُثر ؛أي عدم وجود مدرسة ثالثة، بينما أيّد وجودها علماء آخرون، كأحمد أمين ومحمد طنطاوي وسعيد الأفغاني وأحمد مكي الأنصاري ومازن المبارك[1] .

ومهما يكن من أمر هذا الاختلاف فإنّنا نستنتج منه أنّ مصطلح مدرسة لا ينطبق إلاّ على تجمع علمي لنحاة، لهم منهج موحّد خاصّ، يربط العلماء بعضهم ببعض على رأي واحد له خصائصه التي تميزه عن غيره[2]، وهذا ربّما ينطبق على مدرسة البصرة، وقد يتجاوز ذلك إلى مدرسة الكوفة.

ولقد حاول بعض الدارسين أن يخرجوا من هذه المشاحنات، فأجازوا استعمال مصطلح مدرسة ومذهب واصطلاحات أُخر؛ لأنّها لن تغيّر من الأمر شيئاً، فلن تقدّم أو تؤخر[3].

[1]–ينظر عبد الأمير، المدارس النحوية بين التصور والتصديق،ص11، 12، 13

[2]–ينظر المرجع نفسه،ص15، 16

[3] –ينظر الحديثي، المدارس النحوية ، ،ص23، 24

المحاضرة الثانية:

1-المدرسة البصرية وأسباب وضع النحو لديها:

البصرة مدينة قديمة جداً ،كانت تسمى في العصور الوسطى في أوربا "بلسرة" اختطّها عتبة بن غزوان بطلب من عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، وجعلوها بلداً ومقراً ينزلون إليه بعد رجوعهم من غزواتهم؛ لأنّها قريبة من الماء والمرعى، وكان ذلك سنة أربع وعشرة للهجرة[1].

وكانت البصرة مدينة تثير طمع كلّ من يمرّ بها؛ لأنّها تقع على شطّ العرب ملتقى نهري دجلة والفرات، فكانت بذلك مدينة تجارية أيضاً، ممّا ساعدها على أن تكون ملتقى الحضارات والثقافات المختلفة، فانتشرت فيها العلوم، واشتهر فيها سوق المربد بوصفه مركزاً للعلم تنشد فيه الأشعار ويلتقي فيه الخطباء والشعراء والأدباء، ممّا أهّل البصرة لأنْ تصبح في تلك الفترة قِبلَةً للعلم والعلماء.

1-1-أسباب وضع النحو لدى مدرسة البصرة:

تجمع الروايات على أنّ أبا الأسود الدؤلي هو الذي وضع اللبنات الأولى للنحو العربيّ والنحو البصري تحديداً، بما وضعه من نقط الإعراب للقرآن الكريم، وإعجامه هو وتلامذته فيما بعد، فكانت البصرة بذلك مهد النحو العربي، والتربة التي ترعرع فيها إلى أن استقام.وتشير أكثر الدراسات إلى أنّ الباعث الأوّل والحقيقي لوضع النحو هو اللحن، الذي شاع وفشا في شبه الجزيرة العربية بعد الجاهلية، إذ لم يكن منه في العصر الجاهلي إلاّ ما كان لغة[2]،وإنّ أوّل ما اختلّ من الكلام العربي هو

---

[1] -ينظر الحديثي، المدارس النحوية، ،ص25 وما بعدها

[2] -ينظر الرافعي مصطفى صادق، تاريخ الأدب العربي ، راجعه عبد الله المنشاوي ومهدي البحقيري ،مكتبة الإيمان القاهرة، ط1، 1940م، ص203

الإعراب؛ أي الخطأ في الإعراب، فقد روي أنّ رجلاً أخطأ بحضور النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي: «أرشدوا أخاكم فقد ضل»[1]،ويروى أيضاً أنّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد مرّ «على قوم يسيئون الرمي فقرعهم فقالوا: (إنّا قوم متعلمين)، فأعرض مغضباً وقال: "والله لخطؤكم في لسانكم أشدّ عليَّ من خطئكم في رميكم»[2]،وقال ابن قتيبة: « سمع أعرابي مؤذناً يقول: أشهد أنّ محمداً رسولَ الله بنصب رسول فقال ويحك يفعل ماذا؟»[3]؛ أي أنّ السامع كان ينتظر الخبر بعد أنْ جعل المؤذّنُ الخبر بدلاً.

ولم تسلم البادية هي أيضاً من اللحن، فقد تسرّب إليها بعدما كثر وعمّ، فهذا الجاحظ يذكر أنّ أوّل لحن سمع بالبادية قولهم: (هذه عصاتي)،وصار الذي لا يلحن يشار إليه بالبنان، فقد ذكر الأصمعي أنّ الذين لم يلحنوا في جدٍّ ولا في هزلٍ أربعة هم: «الشعبي، وعبد الملك بن مروان، والحجاج بن يوسف وابن القرية، والحجاج أفصحهم»[4]،لذا خاف العلماء على أن يمتدّ هذا اللحن إلى القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف –على الرغم من أنّه قد وقع– فحاولوا أن يواجهوه بشتّى الطرق والسبل، فكان أنْ اهتدوا إلى وضع علم النحو،ينقل ابن خلدون لنا هذه الأسباب مجتمعة بقوله: « فلما جاء الإسلام وفارقوا الحجاز لطلب الملك الذي كان في أيدي الأمم والدول، وخالطوا العجم تغيّرت تلك الملكة بما ألقى إليها السمع من المخالفات التي للمتعرس، والسمع أبو الملكات اللسانية، ففسدت بما ألقى إليها ما يغايرها لجنوحها إليه باعتياد السمع، وخشي أهل العلوم منهم أن تسدّ تلك الملكة رأساً، ويطول العهد بها فينغلق القرآن والحديث على المفهوم، فاستنبطوا من مجارى كلامهم

---

[1] –ينظر محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، ، دار المنار،(د ط)،1412هـ–1991م ص7

[2] –محمد الطنطاوي،نشأة النحو ،ص7

[3] –نفسه،ص7

[4] –نفسه ،ص8

قوانين لتلك الملكة مطردة شبه الكليات والقواعد، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه بالأشباه، مثل أنّ الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب، والمبتدأ مرفوع، ثم رأوا تغيّر الدلالة بتغيّر حركات هذه الكلمات فاصطلحوا على تسميته إعراباً، وتسمية الموجب لذلك التغيّر عاملاً وأمثال ذلك، وصارت كلّها اصطلاحات خاصّة بهم فقيّدوها بالكتاب، وجعلوها صناعة لهم مخصوصة واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو»[1].

ولم يظهر علم النحو هذا قبل الإسلام لعدم الحاجة إليه، فقد كانوا في جاهليتهم الأولى ينطقون عن سليقة جبلوا عليها دون الخضوع إلى قانون يضبط كلامهم، فقانونهم هي ملكتهم،وقد ذهب بعض العلماء في مقابل ذلك إلى أنّ علم النحو قديم عند العرب، وقد جدّده الإسلام على يد أبي الأسود الدؤلي بأمر من عليٍّ كرّم الله وجهه[2].

أمّا عن المكان الذي احتضن هذا العلم فتجمع أغلب الدراسات على أنّه نشأ في العراق، وفي البصرة تحديداً؛ لأنّ العراق «على حدود البادية وملتقى العرب وغيرهم توطئة الجميع لرخاء الحياة فيه،فكان أظهر بلد انتشر فيه وباء اللحن الداعي إلى وضع النحو»[3] .

---

[1] – ابن خلدون عبد الرحمن، مقدمة ابن خلدون، ، تح عبد الله محمد الدرويش،دار البلخي دمشق،ط1، 1425ه/2004م، ج2ص369

[2] –ينظر محمد الطنطاوي، نشأة النحو ،ص9

[3] –نفسه ،ص10

المحاضرة الثالثة:

1-أوائل نحاة المدرسة البصرية وأبرزهم:

إنّه لمن الصعب أن نأتيَ على جهد كلّ نحوي من نحاة البصرة الذين شهدوا ميلاد هذا العلم، ووقفوا على أغلب مراحل نموه وتطوره، ورعوه حقّ رعايته، لأنّه نشأ بين ظهرانيهم فكانوا أوفياء ومخلصين له إلى أنْ شبّ النحو واشتعلت هم رؤوسهم شيباً طبقة بعد طبقة ،ويمكن أن نقسّم هؤلاء النحاة إلى طبقات عدّة طيلة القرون الثلاثة الأولى، وهي باختصار كما يلي:

1-1-الطبقة الأولى:

-عبد الرحمن بن هرمز:(ت117)وهو أوّل من وضع العربية، وكان أعلم الناس بالنحو وأنساب قريش، ويقال إنّه جالس الإمام مالك سنين عدة[1] .

-نصر بن عاصم الليثي(ت90ه) أقام بالبصرة وضع نقط الإعجام، وروي أنّه أول من عشّر المصاحف وخمسها ؛أي قسّمها إلى آيات[2].

-عنبسة بن معدان الفيل: أخذ النحو عن أبي الأسود، وكان أبرع تلامذته.

-ميمون الأقرن:أخذ النحو عن أبي الأسود وعن عنبسة الفيل، وكان أحد أئمة العربية الذين يرجع إليهم في المشكلات[3].

-يحيى بن يعمر العدواني(ت129ه) قيل إنّه زاد في النحو أبواباً بعد أبي الأسود،

---

[1] -الزبيدي،طبقات اللغويين والنحويين،ص26.

[2] -ينظر شوقي ضيف، المدارس النحوية ،ص17.

[3] -ينظر الحديثي، المدارس النحوية ،ص52، والتواتي بن التواتي، المدارس النحوية ،مطبعة الرويغي الأغواط الجزائر،ط1، 2006م ص31.

وكان عالما بالفقه، روى عن ابن عمر وابن عباس رحمهما الله[1].

1-2-الطبقة الثانية:

-عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(ت117هـ)أخذ النحو عن الأقرن، «وهو أوّل من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل»،كان ميالاً للقياس، ويروي ابن سلام قال: «سمعت أبي يسأل يونس عن ابن أبي إسحاق وعلمه فقال هو والبحر سواء أي هو الغاية»[2].

-أبو عمرو بن العلاء(ت154هـ) أخذ النحو عن ابن أبي إسحاق، وكان عالماً بلغات العرب وغريبها، وهو من القراء الموثوق بهم، وكان يقرئ الناس القرآن في مسجد البصرة والحسن البصري حاضر، وقيل إنّه قال أخذت في طلب العلم قبل أن أختن كناية عن حداثة سنّه حينما طلب العلم، وقال الأصمعي قال أبو عمرو :ما سمع حماد الراوية حرفاً قطُ إلاّ سمعته، وكان أبو عمرو أسن من حماد[3].

-عيسى بن عمر الثقفي(ت149هـ):أخذ العلم عن أبي عمرو بن العلاء، وكان أفصح الناس يتقعّر في كلامه ويستعمل الغريب[4]،وأخذ عن ابن أبي إسحاق الحضرمي، وكان يطعن في الشعراء فقد طعن في قول النابغة :

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاورتْنِي ضئيلةٌمن الرقش في أَنيابِها السُمُّ ناقعُ[5].**

---

[1] – الزبيدي، طبقات اللغويين والنحويين، ،ص28، والحديثي المدارس النحوية، ،ص52

[2] –الزبيدي، الطبقات،ص31

[3] –المصدر نفسه،ص40

[4] –ينظر أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ،مكتبة نهضة مصر ومطبعتها القاهرة،ص21

[5] –البيت للنابغة الذبياني وهو من الطويل يتحدث فيه عن الوساوس والمخاوف التي تحيط به خوفا من النعمان ينظر ديوان النابغة الذبياني شرح وتقديم عباس عبد الساتر دار الكتب العلمية بيروت ،ط3، 1416هـ/1996،ص54

بأنّ الوجه فيه أن يقول: السمُّ ناقعاً،وقد ذكر الرواة أنّ له كتابين في النحو سمّاهما الإكمال والجامع.

-أبو سفيان بن العلاء(ت165هـ)وهو أخو أبي عمرو بن العلاء، وهو من النحويين عُني بالغريب وكان راوياً[1].

-الأخفش الكبير(ت177هـ) وهو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد إمام النحو، كان عالماً بالغريب، فقد روي أنّه قال:«لا أقول جُشَّة الرجل إلاّ لشخصه على سِرجٍ و رَحْلٍ ويكون معمَّماً»،وقيل أنّهما لم تسمع من غيره[2]،وقال أيضاً:(الخفخوف:طائر ولم يذكره أحد غيره).

[1] -ينظر الزبيدي، الطبقات ،ص40

[2] -المصدر نفسه ،ص40

المحاضرة الرابعة:

1-النحو عند نحاة الطبقة الثالثة الخليل وسيبويه والأخفش:

1-1-الخليل بن أحمد(ت170هـ): هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي من الأزد، أخذ النحو عن أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر، شافه الأعراب بنزوله إلى بوادي الجزيرة العربية ونجد وتهامة والحجاز[1]،ويروي أبو الطيب فيقول: «وكان[أي الخليل] أعلم الناس وأذكاهم وأفضل الناس وأتقاهم، أخبرنا محمد بن يحيى قال: أخبرنا الحسين بن فهم قال:سمعت محمداً بن سلام يقول: سمعت مشايخنا يقولون: لم يكن للعرب بعد الصحابة أذكى من الخليل بن أحمد ولا أجمع ولا كان في العجم أذكى من ابن المقفع ولا أجمع»[2].

والخليل بن أحمد هو واضع علم العروض والقافية، وقد صنّف معجماً في اللغة سماه العين، وقيل إنّه «تعلّق بأستار الكعبة وقال اللهم ارزقني علماً لم يسبقني إليه الأولون ولا يأخذه إلاّ عني الآخرون»[3]،فلمّا رجع اخترع علم العروض، وكان ابن المقفع يقول عنه: «رأيت رجلاً عقله أكثر من علمه»[4].

1-1-1-النحو عند الخليل:

إذا وصلنا إلى الخليل بن أحمد وجدنا أنّ النحو قد قطع شوطاً كبيراً من خلال جهود أولئك العلماء الذين سلف ذكرهم، فوضعوا الأصول والقياس واستنبطوا وعللوا ووضعوا العوامل، حتى جاء الخليل فكان له فضل البناء والتشييد والإكمال إلى أن استقر على ما وجدناه في كتاب سيبويه، وكان الخليل قد نزل إلى بوادي نجد وتهامة

---

[1] -محمد الطنطاوي،نشأة النحو ،ص46

[2] -أبو الطيب، مراتب النحويين نص28

[3] -المصدر نفسه،ص31

[4] -الزبيدي،الطبقات ،ص49

والحجاز، وسمع عن العرب في بطون البوادي والصحاري، بل كان يرحل حتى إلى الحجاز لآداء فريضة الحج، ومن ثمّة مقابلة العلماء الوافدين عليها،ووصل إلى خرسان والأحواز وبغداد[1] .

إنّ الناظر في كتاب سيبويه ليجد أنّ معظم أبوابه هي آراء للخليل إلاّ ما قلّ منه،وإنّ أغلب مصطلحات الكتاب هي من وضع الخليل، كالمسند والمسند إليه، والحذف، والاستغناء، والعوض، والفاعل والمفعول به، والفعل، والمبتدأ، وهلم جراً من المصطلحات النحوية، فضلاً عن أسماء الحركات وأنواع الإعراب[2]،كما أكمل الخليل ما وضعه شيوخه من أصول و أقيسة بناها على ما سمعه من كلام العرب ومن شيوخه ،وطوّر التعليل والقياس الذي بناه على المسموع من كلام العرب المطرد ،كما « لجأ إلى القول بتقدير العوامل التي يستدعيها المعنى اللغوي وتنسجم معه ويربط بين كل هذه الأنماط والجزئيات ليكون للدراسة النحوية هذا البنيان الشامخ الذي بلغ عنده مرحلة النضج والاكتمال»[3]،فمن قياس الخليل على الكثير رأيه في رفع الذراعين والقفيزين في قولهم:(بعت داري الذراعان بدرهمٍ،وبعت البُرَّ القفيزان بدرهم)،وإن كانا في معنى الحال مؤولاً إلى:(بعت داري مسعرةً على الذراعين بدرهمٍ،ومنع الخليل انتصاب الذراعين والقفيزين على الحالية لأنّهما اسمان معرفان، ولم يقسهما على قولهم:(كلمته فاهُ إلى فيَّ) بنصب(فاه) على الحالية؛ لأنّ هذا شاذ لا يقاس عليه، وشذوذه «أنّه اسم جُعِلَ بمنزلة المصادر التي تكون حالاً وهي معرفة بالألف واللام

[1] –ينظر الحديثي، المدارس النحوية خديجة ،ص66

[2] –ينظر المرجع نفسه،ص67

[3] –نفسه،ص67

نحو:(أرسلها العراك)...وليست كلّ المصادر المعرفة تكون أحوالاً وعلى هذا فالأسماء المعارف أبعد أن تكون حالاً من المصادر »[1].

وسأل سيبويه الخليل ذات مرّة عن صرف كلمة (رمان) اسماً لرجل فقال الخليل: «لا أصرفه واحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف»[2]،فقد حملها الخليل على الأكثر مثل: (عثمان ومروان) وغيرها مما آخره ألف ونون زائدتان، مما يمنع من الصرف «لانعدام الدليل عنده من اشتقاق أو غيره على كون النون من (رمان)أصلية. »[3]،ولقد اشتهر الخليل باهتمامه بالتأويل ففتحه على مصراعية، وخالف أكثر النحاة وذلك بتفسيره لسبب الشذوذ –على الرغم من القاعدة اللغوية المشهورة القائلة إنّ **الشاذ لا يقاس عليه** – وإيجاد وجه يقبل به، من ذلك أنّه سمع أعرابياً يقول(ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً) بحذف صدر الصلة بعد الذي، وهو قليل ولا يجوز، والأصل فيه (ما أنا بالذي هُو قائلٌ لك شيئاً)، وإنّ الذي حمله على ذلك هو طول الصلة، فطول الصلة عوض عن إثبات (هو)،ولو قصرت لما جاز حذف صدر الصلة، كقولهم مثلاً: **(ما أنا بالذي هو مُنطلقٌ)**[4].

وقد سأل سيبويه الخليل مرة عن قولهم:(كيف تَصنَعْ أَصنَعْ) فجازوا بـ "**كيف**" وهي ليست من حروف الجزاء، فقال الخليل:لأنّ مخرجها على الجزاء ومعناها(**على أيّ حالٍ تكنْ أكنْ**)، وهي مستكرهة عنده[5].

---

[1] –الكتاب سيبويه،تح عبد السلام هارون،مكتبة الخانجي القاهرة،1412هـ/1992م، ج1،ص394،و جعفر نايف عبابنة، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، دار الفكر عَمَّان، ط1 ،1404هـ–1984م، ص62

[2] –الكتاب سيبويه،ج3،ص218

[3] –عبابنة،مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي ،ص62

[4] –ينظر نفسه ،ص63

[5] –ينظر سيبويه، الكتاب ج3،ص60

وكما عُرف الخليل بتأويلاته اشتهر أيضاً بتعليله للظواهر النحوية، «فاستنبط من علل النحو مالم يستنبطه أحد وما لم يسبقه إلى مثله سابق»[1]،ولما سُئل عن مصدر علله أجاب أنّها من حدسه وتخمينه فقط، و أن بإمكان أيّ عالم أن يعتل بما يراه مناسباً[2]،ومن تعليلاته أنّه علّل لعدم دخول الألف واللام على المنادى نحو قولك: (يا الحارث) بل يقال: (يا أيها الحارث) بتوسط (أي) وذلك «من قبل أنّ كل اسم في النداء مرفوع معرفة وذلك أن المتكلم إذا قال:يا رجل فمعناه كمعنى:(يا أيها الرجل)،وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف و اللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو: (هذا)وما أشبه ذلك وصار معرفة بغير ألف ولام... »[3]،وعلّل عدم ندب النكرة مثل (رجل) والمبهم مثل (من) و(هذا)، فلا يقال وارجلاه ويارجلاه؛ لأنّك أبهمت، وكان عليك« أن تفجّع بأعرف الأسماء وأن تخص ولا تبهم؛ لأنّ الندبة على البيان...وإنّما كرهوا ذلك أنّه تفاحش عندهم أن يختلطوا وأن يتفجعوا على غير معروف. »[4].

وأمّا العوامل فكان حظه منها كحظه مع باقي الظواهر النحوية الأخرى، فقد أرسى قواعدها وأحكمها إحكاماً لانظير له، فعرف أنّه صاحب نظرية الإعمال والإلغاء، ومن آرائه زعمه أنّ الحروف المشبهة بالأفعال تعمل الرفع والنصب ككان وأخواتها، غير أنّنا نقول: (كانَ أخَاكَ زيدٌ)، ولا نستطيع أن نقول: (كأنّ أخُوكَ عَبدَ الله)، تريد كأنّ عبدَ الله أخُوكَ،لأنّ الحروف المشبهة بالفعل «لا تتصرف تصرف الأفعال، ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في (كان)، ومن ثمّ فرّقوا بين ليس وما

---

[1] – شوقي ضيف، المدارس النحوية ،ص48

[2] –ينظر عبابنة مكانة الخليل،ص88، وضيف المدارس النحوية ، ،ص48، 49

[3] – شوقي ضيف، المدارس النحوية ،ص49

[4] –سيبويه، الكتاب،ج2،ص227

فلم يجروها مجراها»[1]،وقيل إنّ الخليل هو أوّل من أشار إلى حروف الجر الزائدة، التي تؤثر في ما بعدها لفظاً لا محلاً كقوله تعالى: ﴿**قُلْ كَفَى باللهِ شَهِيداً بيني وبينكم**﴾، والتقدير كفى اللهُ بالرفع غير أنّ الباء عملت الجرّ في لفظ الجلالة.[2]

1-2- يونس بن حبيب(ت182هـ)وهو أبو عبد الرحمن مولى بني ضبّة، أخذ النحو عن أبي عمرو بن العلاء، وقيل إنّ يونس قال :أوّل من تعلمت منه النحو هو حماد بن سلمة[3]،وقد روى عنه سيبويه في الكتاب في كثير من المواضع.

1-3-النحو عند سيبويه(ت180هـ):هو أبو عمرو بن عثمان بن قنبر مولى بن الحارث بن كعب، ولد بالبيضاء بفارس، نشأ بالبصرة، وقد عزم أن يتعلّم الحديث النبوي الشريف فلزم حلقة حماد بن سلمة فاستملى منه قول النبي صلى الله عليه وسلم[ليس من أصحابي إلاّ من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء]فقال سيبويه[ليس أبو الدرداء]، وكان يظنّ أنّه اسم ليس، فقال له حماد لحنت يا سيبويه لأنّ (ليس) هنا للاستثناء، فقال سيبويه((والله لأطلبنّ علماً لا يلحنني فيه أحد))،فلزم الخليلَ بنَ أحمد فأخذ عنه النحو، وأخذ عن يونس وعيسى بن عمر[4] حتى برع فيه، ولمّاّ توفي الخليل خلفه وترأس حَلْقته العلمية فكان له تلاميذ كالأخفش الأوسط وقطرب، ثم شرع في تأليف الكتاب، فسرعان ما ذاع صيته في البصرة وبغداد جميعاً، ممّا سهّل التقاءه بالكسائي في بغداد، فكانت تلك المناظرة الحامية الوطيس بينهما والتي عرفت بالمسألة الزنبورية، التي انهزم فيها سيبويه غدراً واحتيالاً، ولم يُقِم في بغداد لما أصابه من انكسار، حتّى توفي في شيراز وقيل في همذان[5].

---

[1] -شوقي ضيف المدارس النحوية ،ص38

[2] -ينظر شوقي ضيف،ص38، 39

[3] -الطنطاوي،نشأة النحو،ص47، والزبيدي،الطبقات،ص51

[4] -الزبيدي، الطبقات،ص66، والطنطاوي،نشأة النحو،ص47

[5] - ضيف، المدارس النحوية ،ص58، 59

ولقد تطور النحو العربي في عهد الخليل وسيبويه أيّما تطور بفضل أولئك «الأعلام الذين تعاقبوا على تطويره ومتابعة كلام العرب الموثوق به»[1]والقرآن الكريم، فوضعوا الأصول والأقيسة والعوامل وعللوها، وما كان من الخليل وسيبويه إلاّ الاستمرار في بناء صرح هذا العلم، الذي بدأه أشياخهما، وقد أملى الخليل علمه على سيبويه، فجاء كتابه يعجّ «بموضوعات النحو وأبوابه وأصوله وأقسامه وفروعه»[2].

وأغلب الظن أنّ سيبويه قد رحل إلى البوادي للسماع عن العرب كما فعل أستاذه الخليل، ويظهر ذاك من أقواله التي توحي بسماعه هو مباشرة عن العرب الموثق بكلامهم، كما يظهر في كتابه الفريد الذي قيل فيه:"**من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي**" [3]،ويقول صاعد بن أحمد الأندلسي: «لا أعرف كتاباً ألّف في علم من العلوم قديمها وحديثها، اشتمل على جميع ذلك العلم وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب أحدها المحبسطى لبطليموس في علم هيئة الأفلاك والثاني كتاب أرسطوطاليس في علم المنطق والثالث كتاب سيبويه البصري النحوي... »[4]،وهو أوّل كتاب في النحو والصرف، أحاط بهذين العلمين أيما إحاطة شاملة، وظلّ هذا الكتاب قبلة كلّ النحاة والعلماء من بعده، يغترفون من معينه، فقد اهتدوا بهديه في المسائل النحوية والصرفية وما أشكل منها، واستعملوا مصطلحاته وهلم جراً،ولا نريد هاهنا أن نستطرد في الحديث عن الكتاب بقدر ما نود أن نجلي الطريق الذي سلكه سيبويه في رسم حدود النحو العربي.

ومن كان يعتقد أنّ كتاب سيبويه يخلو من أي منهج نهجه سيبويه فيه فليرجع إلى الكتاب فليتأمله بدقّة فسيدرك أنّه سار فيه بأسلوب منطقي، وقدّم ما ينبغي تقديمه

---

[1] – الحديثي، المدارس النحوية، ص65

[2] –نفسه،ص72

[3] –شوقي ضيف،ص59

[4] –نفسه،ص60

وأخّر ما يجب تأخيره، وأنّه ركّز في كتابه على ثلاثة علوم عربية النحو والصرف والأصوات، فكان يميز بين المباحث العربية، كما يظهر تنظيمه أيضاً في ابتدائه بباب تتبني عليه جميع الأبواب الأخرى، فبدأ بأنواع الكلام وهو باب:**باب علم ما الكلم من العربية**"، ولقد اتبع كلّ من جاء بعده هذا التنظيم فبدأوا بهذا الباب الذي جعله سيبويه فاتحة كتابه[1]،وقد ذكر في هذا الباب أحوال الإعراب الرفع والجر والنصب والجزم، كما ذكر أحوال البناء وهي الفتح والكسر والضم والوقف، وبيّن الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة، وذكر ما يدخله الإعراب من الأسماء والفعل المضارع، ثم ذكر علامات البناء التي تدخل الأسماء غير المتمكنة والحروف مثل: (سوف وقد) مستوعباً كلّ ما يخصّ الإعراب والبناء،كما تحدّث عن علامات الإعراب للأسماء والفعل المضارع وعن علامات إعراب الممنوع من الصرف[2]،ثم تطرّق في الباب الذي يليه إلى ركني الجملة الأساسين المسند والمسند إليه، «وبيّن فيه ما يشمل المبتدأ والخبر وما يدخل عليه من رافع أو ناصب والفعل والفاعل»[3]،وختم أبواب مقدمة كتابه بـ"**باب ما يحتمل الشعر**" ويمتنع في النثر ثم بدأ مباشرة أبواب الكتاب الأصلية كباب الفاعل للفعل اللازم والمتعدي، ثم مضى في ذكر أبواب النحو ثم الصرف ثم الصوت وهكذا[4].

ومن بدائع فكر سيبويه أنّه كان يبدأ أبوابه تلك بتعريفات قصيرة توضّح الباب وتجلي فكرته، كقوله في باب الإمالة «هذا باب ما تمال فيه الألفات، فالألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور، وذلك قولك عابد وعالم ومساجد ومفاتيح وعذافر

---

[1] –ينظر خديجة الحديثي المدارس النحوية ،ص82، 83

[2] –ينظر سيبويه، الكتاب ،ج1،ص12 وما بعدها،و خديجة الحديثي،ص83، 84

[3] –خديجة الحديثي،ص84

[4] –ينظر خديجة الحديثي،ص85

وهابيل»[1]،ويقول في باب التصغير: «اعلم أنّ التصغير إنّما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة على فُعَيلٌ وفُعَيعِلٌ و فُعَيعِيلٌ»[2]،وهو بهذا نراه ينهج المنهج التحليلي بذكر أقسام الشيء وتفريعاته، وقد يلجأ إلى المنهج العقلي في التعريف، فيذكر التعريف كاملاً جامعاً كتعريفه للفعل بقوله: «وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع»[3]، حيث بيّن فيه خصائص الفعل كلّها حتّى قضية اشتقاق الفعل من المصدر بقوله: «وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء» فقصد بأحداث الأسماء المصادرَ.

وأمّا العوامل فقد بنى سيبويه جلّ أبوابه النحوية على فكرة العمل، وهي الأساس الذي اعتمده في حديثه عن أبواب النحو، فبدأ أبوابه الأولى بذكره حينما تحدّث عن الإعراب فذكر مجاري أواخر الكلم الثمانية ،ثم تطرّق إلى الفعل وتعديه إلى مفعول واحد ومفعولين وثلاثة مفاعيل، ثمّ ما يعمل عمل الفعل من أسماء الفاعل والمفعول والمصادر وهلم جرا[4]،ويمضي سيبويه يفسر أبوابه النحوية انطلاقاً من نظرية العامل، ولا يكاد يخلو باب نحوي من الحديث عن العوامل والمعمولات، فقد أشار أيضاً في سياق هذه النظرية عن عمل ما النافية عند الحجازيين التي تعمل عمل **(ليس)**، كقوله تعالى:﴿ **ما هذا بشراً**﴾[يوسف/31] ويشير إلى (لات) العاملة عمل ليس أيضاً، ويشترط عملها في الحين فقط، مع إضمار مرفوعها والإبقاء على خبرها مع جواز رفع ما بعدها مع إضمار خبرها، ولكن الوجه الأوّل هو الشائع كقوله تعالى: ﴿ **ولاتَ حينَ مناصٍ**﴾ بنصب حين مناص،ويتطرّق إلى باب التنازع ويناقش عمل الفعل في قولهم:**(قامَ ومَضَى المُحمّدُون)**،إذ رفض سيبويه هذا التعبير، ويُعمِلُ الفعل

---

[1] –سيبويه، الكتاب،ج4،ص117

[2] –نفسه ،ج3،ص415

[3] –نفسه ،ج1،ص12

[4] نفسه،ج1،ص13 وما بعدها

الثاني الأقرب ويضمر في الأوّل فيقال:**(قامُوا ومَضَى المُحمّدُون)** تجنباً لوجود فاعل لفعلين اثنين، فيجتمع مؤثّران لأثر واحد،وفي تصوّر سيبويه للتعبير الأوّل الذي رفضه خطر للعامل على التعبير اللغوي هذا [1]، لذا ردّ مثل تلك التعابير رداً جميلاً، فأعمل الأقرب في المرفوع وأضمر للفعل الأوّل، والمسألة خلافية تطرّق إليها صاحب الإنصاف في مسائل الخلاف في المسألة الثالثة بعد العشرة من كتابه.

ويتحدّث دائماً في ظلّ العامل عن الإعمال والإهمال كإعمال ظنَّ وأخواتها وإلغائها،حيث يجوِّز إلغاء عملها إذا تأخرت أو توسطت مثل:**(محمّدٌ منطلقٌ ظننتُ)و(محمّدٌ ظننتُ منطلقٌ)**[2]،ويذهب إلى أنّ الفعل يعمل في البدل والمبدل منه جميعاً، كقولهم: **(رَأَيتُ قَومَكَ أكْثَرَهُم)** حيث يشبّهه بالتوكيد، إذ يعمل فيه الفعل هو أيضاً ،كقوله تعالى: ﴿ **فَسَجَدَ المَلائِكَةُ كُلُّهُم أَجْمَعُونَ**﴾[3][الحجر/30].

ولتلاميذ الخليل وسيبويه ومن جاء بعدهما جهود مظنية في تشييد النحو كالأخفش الأوسط(ت215هـ) وقطرب(ت206هـ) والجرمي(ت225هـ) والمبرد(ت285هـ)حتى آخر نحوي في المدرسة البصرية وهو السيرافي(ت368هـ).

1-4-الأخفش الأوسط: (ت215هـ):

وهو أبو الحسن سعيد بن مسعدة فارسي الأصل « مولى بني مجاشع ابن دارم(بطن من تميم)...ولد ببلخ وأقام بالبصرة لطلب العلم وتلقى مع سيبويه عن جل شيوخه سوى الخليل»[4]، وقيل إنّه ورث الكتاب فكان يمسكه عنده على أن يخرجه للقراء، وقيل عن سيبويه لم يقرأه على أحد غيره، وقال الأخفش: «ما وضع سيبويه

---

[1] -ينظر سيبويه الكتاب،ج1،ص73 وشوقي ضيف المدارس النحوية،ص66

[2] -ينظر سيبويه الكتاب ،ج1،ص119،و شوقي ضيف المدارس النحوية،ص66، 67

[3] -ينظر سيبويه،الكتاب ج1،ص150

[4] -محمد طنطاوي نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة،ص63

في كتابه شيئاً إلاّ عرضه عليَّ، وكان يرى أنّه أعلم به مني وأنا اليوم أعلم به منه»[1]،وكان الأخفشُ المدافعَ عن سيبويه، إذْ لما سمع بحادثة مناظرة بغداد بين الكسائي وسيبويه وعرف ما عرف من انكسار سيبويه وخزيه يومئذ، قرر السفر إلى بغداد والانتقام لسيبويه، ولما وصل سأل الكسائي أمام تلامذته وخطأه في إجابته حتّى غضب منه الحضور، غير أنّ الكسائي استماله وقرّبه إليه وعانقه وأجزل له العطايا وأكرمه أيّما إكرام، فانقلب الكره محبة ورضاء، وأقام عنده عمره كلّه ببغداد فأدَّب أولاده، وقرأ له كتاب سيبويه حتى وافق الأخفشُ الكوفيين في أغلب المسائل النحوية[2].

و الأخفش من ألمع نحاة البصرة بعد سيبويه، فهو الذي فتح باب الخلاف النحوي ومهد لتنشأ مدرسة الكوفة فيما بعد نظراً لمخالفته لسيبويه في كثير من المسائل، مما شجّع الكوفيين فكوَّنُوا مدرستهم ،وكان سعيد بن مسعدة عالماً بلغات العرب ذكياً، عُني بالحدود والتعريفات أكثر من سيبويه، إذ نجده يعرّف الاسم فيقول فيه: «الاسم ما جاز فيه نفعني وضرني يريد أنه ما جاز أن يخبر عنه»[3]،وقد خالف سيبويهَ والخليلَ في كثير من الآراء، الأمر الذي جعل الكسائي والفراء يأخذان بجل آرائه ويوافقانها، من ذلك ذهاب الكسائي مذهبه في أنّ (مِنْ)الجارّة تزاد في الإيجاب كقوله تعالى: ﴿**ويكفّر عنكم مِن سيئاتكم**﴾[البقرة/271]،وتابعه في إعمال **(إنَّ)**إذا دخلتها ما الكافة جوازاً مثل: **(إنما زيداً قائمٌ)**،أمّا الفراء فتابعه في جواز ترخيم الاسم الثلاثي، وكان سيبويه يمنعه فلا يقال في نداء الثلاثي كـ (حكم) ياحك ترخيماً[4].

---

[1] –محمد طنطاوي،ص63

[2] –ينظر محمد الطنطاوي،ص63، 64

[3] شوقي ضيف ،ص95

[4] –ينظر نفسه،ص97

وممّا خالف فيه الأخفشُ الخليلَ وسيبويهَ أنّهما كانا يريان أنّ إعراب المثنى والجمع المذكر السالم يكون بحركات مقدرة على الألف والواو والياء، فنابت عن حركات الرفع والنصب والجر، أمّا الأخفش فيرى أنَّ حروف اللين دلائل الإعراب لا حروف الإعراب،وكانا يريان أنّ إعراب الأفعال الخمسة إنّما هو بالنون التالية لحرف اللين، أمّا الأخفش فكان يرى أنّ إعرابها بحركات مقدّرة على ما قبل تلك الضمائر،وكان شوقي ضيف يرى أنّ رأي الأخفش خطأ من قبيل أنّ نون تلك الأفعال تسقط في حالتي النصب والجزم لذا كانت علماً للرفع في المضارع[1] .

وكان سيبويه والخليل كذلك يريان أنّ الأسماء الخمسة معربة بحركات مقدّرة في حروف اللين الواو والألف والياء، أمّا الأخفش فكان يذهب إلى أنّها معربة بحركات مقدّرة على ماقبل تلك الحروف[2]،وكان الأخفش يذهب إلى أنّ مُذْ ومُنذُ في مثل: (مُذْ يومُ الخميس) برفع يوم و(منذُ يومانِ) ظرفان، وهما خبران لما بعدهما، بينما يرى الجمهور أنّهما مبتدآن وما بعدهما خبر،ويرى أنّ ضمّة (غير) في مثل (لَيسَ غَيرُ) ليست ضمة بناء وإنّما ضمّة إعراب، إذ جعل (غير)اسم (ليس) والخبر محذوف[3] .

[1] –ينظر شوقي ضيف،ص100، 101

[2] –ينظر نفسه،ص101

[3] –ينظر نفسه،ص105

المحاضرة الخامسة:

1-النحو عند المبرد(ت285هـ) وأصحابه:

المبرّد هو « محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان بن سليم»،كان عالماً غزير الأدب تميّز بالحفظ الشديد، وحسن الإشارة، وفصاحة اللسان، وبراعة البيان، وملوكية المجالسة، وكرم العشرة ،تزعّم حلقة العلم وهو حدث صغير، يقرأ عليه كتاب سيبويه، وكان يُرى فيها أبو عثمان المازني[1]،ولد المبرّد بالبصرة، أخذ النحو عن الجرمي والمازني وأبي حاتم، غير أنّ أغلب ما أخذه كان عن المازني، سرعان ما ذاع صيته بالبصرة وانتهت إليه الرياسة،لُقّب بالمبرد« لأنّه لماّ صنّف المازني كتاب الألف واللام سأله عن دقيقه وعويصه، فأجابه بأحسن جواب، فقال له المازني: قم فأنت المبرد [أي] المثبت للحق فحرفه الكوفيون وفتَحُو الراء »[2]،تفرّد المبرد بآراء عدّة كلما سنحت له الفرصة، فلم يتقيّد برأي بصري أو كوفي من ذلك منعه تقديم خبر ليس عليها، وقد أجاز ذلك سيبويه والكوفيون جميعاً، وكذلك تجويزه ظهور كان بعد (أمّا) في مثل قولهم:(أمّا أنتَ منطلقاً انطلقت) على أنّ (ما) زائدة لا عوض،كما كان شديد التخطئة لبعض الأساليب لسعة اطّلاعه من ذلك إنكاره وقوع الضمير المتّصل بعد لولا، مثل: لولاي ولولاك وغيرهما، وهو في ذلك يردّ على سيبويه، إذ رأى أنّه هذا لايصلح وهو خطأ إلاّ أنْ تقول: (لولا أنت)؛ أي بالضمير المنفصل كقوله تعالى: ﴿لولا أنتم لكناً مومنين﴾[سبأ/31]،انتقل إلى بغداد واتصل بالخلفاء والأمراء، كان منافساً شرساً لثعلب الكوفي، جرت بينهما مناظرات حامية الوطيس غير أنّ ثعلباً رثى المبرد بعد موته ،ترك المبرد مصنفات عدّة منها

---

[1] -الزبيدي، طبقات اللغويين والنحويين،ص101

[2] -محمد الطنطاوي،ص68

(المقتضب في النحو، وشرح شواهد سيبويه والرد عليه وله كتاب طبقات النحويين البصريين وأخبارهم، وكتاب الكامل) توفي المبرد ببغداد سنة **285هـ**[1].

للمبرد آراء في التعريفات والعوامل، كما عُني بالسماع والقياس والتعليل، فقد عرف الاسم في بداية بابه بقوله: « أما الأسماء فما كان واقعاً على معنى رجل وفرس وزيد وعمرو، وما أشبه ذلك ،وتعتبر الاسم بواحدة: وكلّ ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم»[2]،أما في العوامل فكان يرى أنّ نصب المستثنى في مثل قولهم:(قام القوم إلاّ زيداً) بإلاّ، وذهب في رأي آخر إلى أنّ العامل فعل (أستثني)، الذي يفهم من الكلام بينما يرى سيبويه أنّ العامل هو الفعل السابق له المتعدي إليه بواسطة إلاّ[3]،وكان يرى« أنّ العامل في النعت وفي عطف البيان وفي التوكيد هو العامل في متبوع كل منها إذ ينصبّ على تابعه انصباباً»[4].

وكثيراً ما كان يتعقّب سيبويه ويرد عليه، من ذلك ذهابه إلى أنّ الواو التي يجر بعدها المبتدأ المنكر في قول الشاعر:

وليلٍ كموجِ البحر أرخَى سدولَه * عَليّ بأنواعِ الهُمُومِ لِيبتلِي**

هي واو الجر لا واو العطف، بينما يرى سيبويه أنّها واو العطف، والمبتدأ بعدها مجرور برُبَّ المحذوفة لذا سميت بواو ربّ، أما المبرد فاحتجّ بأنَّ الشعراء يفتتحون بها قصائدهم من ذلك قول رؤبة :**وقَاتِمِ الأعمَاقِ خاوِي المخترق**، فهي لا يسبقها

---

[1] –ينظر محمد الطنطاوي،ص68، 69

[2] –المبرد،المقتضب،ج1،ص141

[3] –شوقي ضيف،ص125

[4] –نفسه،ص125

شيء يمكن أن تعطف عليه[1]،وكان سيبويه يرى أنّه لا يجوز الجمع بين فاعل نعم وبئس وتمييزه، فلا يقال: **(نعمَ الرجلُ رَجُلاً مُحمَدٌ)**،أمّا المبرد فكان يجوّز ذلك لوروده في كلام العرب كقولهم:

تزودْ مثلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا * فَنِعْمَ الزادُ زادُ أَبيكَ زَاداً**

وقيل إنّ زاداً في البيت إنما هي معمولة لتزودْ في أوّل البيت ،وهي إمّا مفعول مطلق إنْ أريد بها التزود وإمّا مفعول به إنْ أريد بها الشيء الذي يتزوده من أعمال البر[2].

كما ذهب إلى غير ما ذهب إليه سيبويه في إعراب الحال في قولهم:**(جاء ركْضاً)** إذ يجعله سيبويه حالاً مؤولاً بالمشتق؛ فتأويله راكضاً ،وكان المبرد يذهب إلى أنّه مفعول مطلق دال على نوع الفعل دون الحاجة إلى تقدير كما ذهب الأخفش، إذ جعله مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف من صيغته؛ أي جاء يركضُ ركضاً[3].

1-1-الزجاج (ت310هـ):

هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج،لقب بالزجاج لأنّه كان يخرط الزجاج نشأ في بغداد تلقّى العلم عن المبرد وثعلب معاً، لازم عبيد الله بن سليمان وزير المعتضد ملازمة قطعته عن المبرد وأدَّبَ القاسم بن عبيد الله،دخل يوماً دار ثعلب فوجده مع أبي موسى الحامض يذمان المبرد وسيبويه ويونس فاغتاظ الزجاج، فعزم على تخطئة ثعلب فخطّأه في نصف كتابه الفصيح[4]،أصبح الزجاج من جلساء الخلفاء فعاش عيشة راضية، له مصنفات مختلفة منها (كتاب شرح أبيات سيبويه،

---

[1] -ينظر شوقي ضيف،ص125

[2] -ينظر نفسه،ص128

[3] -ينظر نفسه،ص128

[4] -ينظر الزبيدي، طبقات اللغويين والنحويين،ص111،ومحمد الطنطاوي ،ص105

ومختصر في النحو، وكتاب الاشتقاق، وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف، وكتاب فعلت وأفعلت، وكتاب معاني القرآن، وكتاب القوافي، وكتاب العروض) توفي سنة 310 للهجرة[1].

للزجاج آراء نحوية كثيرة نجملها هاهنا، فمن ذلك أنّه كان يرى أنّ الفعل المضارع لا يدل على الحال والاستقبال كما ذهب إليه سيبويه وجمهور النحاة، بل يدل على الاستقبال فقط؛ لأنّ اللحظة الحالية التي ننطق فيها بكلمة (يكتب) بمجرد أن ننطق بها تصبح ماضية،وكان لا يمنع عمل **لعلّ وكأنّ** إذا اتّصلت بها ما الزائدة ،كقولنا: (لعلّما محمداً قادمٌ) و(كأنّما محمداً شاعرٌ)، وقد ذهب في العوامل مذاهب مختلفة، من ذلك أيضاً أنّه يجعل العامل في نصب المفعول معه فعلاً مضمراً بعد الواو، ففي قولهم: (استيقظَ وطلوعَ الفجرِ) تقديره (استيقظَ ولابَسَ طُلوعَ الفجرِ)[2]،بينما يذهب جمهور النحاة إلى أنّ العامل فيه الفعل أو معناه بتوسط الواو،وكان الزجاج يظن أنّ الفعل يعمل في المفعول وبينهما الواو غير أنّه نسي أنّ الفعل يعمل في المعطوف وبينهما الواو أيضا في مثل قولهم: (أقبل محمدٌ وعليٌ)[3].

وعُني الزجاج بالتعليل كما عُني بالعامل كتعليله لاشتقاق الفعل من المصدر، حيث نقل تلميذه الزجاجيّ أنّ الزجاج قال: «لو كان المصدر بعد الفعل وكان مأخوذاً من الفعل لوجب أن يكون لكل مصدر فعل، قد أخذ منه لا محيص عن ذلك ولا مهرب منه، فلما رأينا في كلام العرب مصادر كثيرة لا أفعال لها البتة مثل: العبودية والرجولية والبنوّة والأمومة والأموّة وما أشبه ذلك، مما يطول تعداده من المصادر التي لم تؤخذ من الأفعال، ورأينا في كلامها أيضاً مصادر جارية على غير ألفاظ

---

[1] –ينظر شوقي ضيف،ص135

[2] –ينظر نفسه،ص136

[3] –ينظر نفسه،ص136

أفعالها نحو الكرامة والعطاء وما أشبه ذلك، علمنا أنّه ليست الأفعال أصولاً للمصادر، إذ كانت المصادر توجد بغير أفعال، وعلمنا أنّ المصادر هي الأصول، فمنها ما أُخذ منه فعلٌ، ومنها ما لم يؤخذ منه فعل، وهذا بيّن واضح»[1]،وهذا القول من الأدلة البصرية التي ساقها الزجاجي على اشتقاق الفعل من المصدر.

وكان الزجاج يذهب إلى أنّ المثنى في مثل(**الزيدانِ والزيدَين)** مبني لتضمنه معنى الحرف، وهو العاطف؛ لأنّ الأصل فيه (قام زيدٌ و زيدٌ) غير أنهما بُنِيا لنفس العلّة التي بنيت لها الأعداد المركبة مثل خمسةَ عَشرَ، وكان الجمهور يذهب إلى أنّه معربٌ[2] .

1-2-ابن السراج(ت316هـ):

هو أبو بكر محمد بن السري السراج من تلاميذ المبرد، قرأ عليه كتاب سيبويه، وانتهت إليه الرئاسة في النحو بعد المبرد والزجاج، وقد كان أديباً وشاعراً، له من الكتب (كتاب الأصول في النحو)، ضمنه مباحث كتاب سيبويه، وأعاد ترتيبها وتبويبها تبويباً حسناً، و(كتاب الجمل) و(كتاب شرح كتاب سيبويه) و(الاشتقاق)[3].

ولابن السراج آراء نحوية كثيرة نقلها الزجاجي و ابن جني، منها أنّه علّل مجيء الماضي في الشرط في قولهم:(إنْ قمتَ قُمتُ) «تحقيقاً للأمر وتثبيتاً له؛ أي أنّ هذا وعد موفى به لا محالة، كما أنّ الماضي واجب ثابت لا محالة»[4]،ويزيد الأمر توضيحاً حينما يبين أنّ الماضي هاهنا جاء بمعنى المضارع للاحتياط للمعنى وكأنّه

---

[1] -الزجاجي ،الإيضاح في علل النحو، تح مازن المبارك،دار النفائس ط3، 1399هـ، 1979م.
ص58، 59

[2] -ينظر شوقي ضيف،المدارس النحوية ،ص137

[3] -ينظر الطنطاوي نشأة النحو،ص105،و الحديثي المدارس النحوية ،ص220

[4] - شوقي ضيف،ص141

«جاء بمعنى المضارع المشكوك في وقوعه بلفظ الماضي المقطوع بكونه، حتى كأن هذا قد وقع واستقر لا أنّه متوقع مترقب»[1]، كما تفرَّدَ بقضايا نحوية ومسائل اجتهد فيها، من ذلك أنّه كان يرى أنّ (لما) ظرف بمعنى (حين)، تنفي عن الثاني ما وجب للأول، مخالفاً في ذلك النحاة الذين يجعلونها في قولنا: (لما جاءني أكرمته) حرف وجود لوجود، وكان يرى «أنّ الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبراً أو حالاً أو صفةً لا يتعلقان بمحذوف تقديره استقر أو مستقر، إذ كان يرى أنّها قسم مستقل بنفسه يقابل الجملتين الاسمية والفعلية»[2]،وكان يذهب إلى أنّ (مع) اسم، بدليل حركة آخرها مع تحرّك ما قبلها ويرى الزجاج أنها ظرف لأننا نقول: (أنا معكم) بمعنى (أناخلفكم) أي (أنا مستقر خلفكم).[3]ويخالف النحاة في عدّ (ليس) حرفاً لا فعلاً، بحجة أنها لا تتصرف كالأفعال، فلا يأتي منها المضارع والأمر، فهي كعسى[4].

ومما تفرّد به أيضاً قوله إنّ (إمّا) ليست حرف عطف، إذ لا يفارقها حرف العطف وحروف العطف لا يدخل بعضها على بعض، كما أنّه يبتدأ بها كقوله تعالى: ﴿إمّا أن تعذب وإمّا أن تتخذ فيهم حسناً ﴾**[الكهف/86]**، إذ إنّ موضع (أنْ) في المكانين هو رفع بالابتداء والتقدير: **إمَّا العذاب شأنك وإمّا اتخاذ الحسن**[5] .

وكان ابن السراج يُعنَى بالقياس أيّما عناية، فكان يردّ على من يعْتدُّونَ بالشاذ والنادر، فيقول: «واعلم أنّه ربما شذّ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم أنّ القياس إذا اطّرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه، فلا يطرد في نظائره وهذا يستعمل في كثير من العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر

---

[1] – شوقي ضيف،ص142

[2] –ابن السراج،الأصول تح عبد الحسين الفتلي،مؤسسة الرسالة ،بيروت،ط4، 1420هـ، 1999م ج1،ص25

[3] –نفسه ج1،ص26

[4] –ينظر نفسه،ج1،ص27

[5] –ينظر نفسه،ج1،ص27، 28

الصناعات والعلوم، فمتى وجدتَ حرفاً مخالفاً لا شك في خلافه لهذه الأصول، فاعلم أنّه شاذ، فإنْ كان سمع ممن ترضى عربيته فلا بد من أن يكون قد حاول به مذهباً ونحا نحواً من الوجوه أو استهواه أمر غلطه »[1]،وهو هنا يبيّن أنّ الأصل في القاعدة العلمية أن تطرد، ويحكم على ما خالفها بالشذوذ، ولا يؤخذ بذلك الشاذ كما فعل الكوفيون، ولا يؤول كذلك[2]،كما كان يخالف جمهور النحاة في إعراب القرفصاء في قولهم: (قَعدَ القرفصاءَ) حيث أعربها صفة لموصوف محذوف هو المفعول المطلق على أنّ النحاة يعربونها مفعولاً مطلقاً[3].

1-3-السيرافي(ت368هـ):

هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شارح كتاب سيبويه، ولد بفارس، رحل إلى عُمان طلبا للعلم ثم رجع إلى سيراف، سكن بغداد وولي القضاء فيها، تلقى العلم عن ابن السراج ومَبْرَمَان وابن دريد، و كان معتزلياً ،نبغ السيرافي في النحو فكان بصري النزعة، ألّفَ كتباً قيّمة ككتاب شرح كتاب سيبويه، وكتاب أخبار النحويين البصريين، توفي ببغداد سنة 368 للهجرة[4].

عُني كثيراً بالفقه الحنفي فكان يدرسه للطلاب، حتّى لُقّب بإمام المسلمين وشيخ الإسلام، كما عني بالنحو يفسر عويصه، ويحلّ مشاكله ومستغلقه، ويعود تمسكه بالمنطق والمباحث الفلسفية لاعتناقه للإعتزال وهو ما جعله يتميّز بقوّة الحجّة، وسلامة البرهان، وكثرة الجدل، الأمر الذي جعله يتغلّب على مناظريه[5] .

---

[1] -ابن السراج،ج1،ص56

[2] -ينظر شوقي ضيف ،ص143

[3] -ينظر نفسه،ص144

[4] -ينظر الزبيدي ،طبقات اللغويين والنحويينً119،و محمد الطنطاوي،نشأة النحو ،ص119، 120

[5] -ينظر شوقي ضيف، ص15

واشتهر السيرافي بشرحه لكتاب سيبويه وشواهده، وتوسّع في شرحه أيما توسع، فكان يبين فيه وجوه الإعراب الممكنة، ففي مستهلّ شرحه نجده يقفُ عند عنوان الباب الأول من الكتاب، إذ أعطى لـ(ما) في قول سيبويه: "**هذا باب علم ما الكلم من العربية**" خمسة عشر وجهاً إعرابياً،كما كان شديد الرد على من يعترض على كلام سيبويه كالمازني مثلاً، غير أنّه يرد هو نفسه أحياناً على سيبويه، من ذلك أنّه يرى أنّ(كيف) اسم وليس ظرفاً كما ادعى سيبويه،و كان سيبويه يذهب إلى أنّ جّر لفظ (خربٍ) في قول العرب: **(هذا جحر ضبٍّ خربٍ)** للجوار؛أي مجاورة خرب لضب، بينما ذهب السيرافي إلى أنها «نعت لضب حذفت بقيته، إذ أصل العبارة هذا جحر ضب خرب الجحر منه، ثم حذف الضمير في (منه) للعلم به، وحول الإسناد إلى ضمير الضب وخفض الجحر»[1] ،كقولهم: (مررت برجلٍ حسنِ الوجه) في الإضافة، وأصل ذلك: (مررت برجلٍ حسنٍ الوجهُ منه)، ثم جيء بضمير الجحر ثم استتر الضمير[2].

وكان يرى أنّ (كان) في قولهم: **(ما كانَ أحسَنَ زيداً)** تامة وليست زائدة، وفاعلها هو المصدر الدال عليه؛ أي كان الكون[3]،كما كان شديد الولع بالتخريجات الإعرابية كتفسيره لقوله: (والمقيمين)في قوله تعالى: ﴿**لكن الراسخون في العلم منهم والمومنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والموتون الزكاة**﴾**[النساء/]**على أنها مجرورة بالعطف على (ما) في قوله (يؤمنون بما أنزل إليك)، أماّ الخليل فعلى أنها منصوبة على المدح، بتقدير (واذكر المقيمين الصلاة)،ويبدو أنّ تخريج السيرافي بعيد نسبياً[4]،وقد دأب السيرافي على إعطاء

---

[1] – ينظر شوقي ضيف،ص 148

[2] –ينظر نفسه،ص148

[3] –ينظر نفسه 148

[4] –ينظر نفسه،ص149

التخريجات الطريفة والمتكلفة والبعيدة أحيانا، وذلك راجع لكثرة تخريجاته للوجوه الإعرابية[1] .

ومهما يكن من أمر فإنّ المدرسة البصرية استوت على عودها تقريباً في زمن السيرافي، ووصلت إلى غايتها « من تأصيل القواعد ومدّ الفروع المتشابكة»[2].

[1] ينظر شوقي ضيف،ص149، 150

[2] -ينظر نفسه،ص150

المحاضرة السادسة:

1- خصائص المدرسة البصرية ومنهجها:

يمكن أن نجمل أهمّ خصائص المدرسة البصرية فيما يلي:

-الاعتماد على السماع بالنزول إلى البوادي، ومشافهة الأعراب، وجمع المادة وتصنيفها إلى فصيح وأفصح، وما اطرد من الفصيح جعلوه أصلاً يقاس عليه،وثبتت تلك الأقيسة، وسموا القليل الوارد في لغات العرب مسموعاً، وإنْ قارب أقيستهم جعلوه جائزاً ولا يصح القياس عليه، أمّا ما خالف الفصيح ممّا سمع« من لغات العرب الذين لم يعدوا ظواهر لغتهم ممّا يصحّ القياس عليها لمخالفتها الظواهر في اللغات الأخرى»[1]،فأطلقوا عليه لغة، وإن كان في الشعر أو النثر وقَلّ فيسمى المسموع النادر أو القليل، أمّا إنْ كان ظاهرة مفردة في شعر أو نثر فهو الشاذ، فإنْ كان في شعر وأجازوه أطلقوا عليه الضرورة،وما لم يقبلوه سموه شاذاً، ولم يقيسوا على المفرد الشاذ[2] .

-الاعتداد بالقياس وجعله أصلاً من أصول الدرس النحوي، واحترموا تلك الأصول إذ كانوا لا يثقون في كلّ مسموع لا ينتظمه الأصل، لذا ينصرفون إلى التأويل والتقدير وإلاّ وصفوه بالشذوذ ولا يقاس عليه غيره،وأمّا إن لم تصح روايته ردوه[3]،وكان من نتائج ذلك وصف بعض القراءات بالشذوذ كما في قوله تعالى:﴿**إِنَّ هذَانِ لَسَاحِرَانِ** ﴾بالألف، فقد رفضوها لأنّها تخالف الأصول[4].

---

[1] -شوقي ضيف ،ص75، 76

[2] -ينظر المرجع نفسه،ص76

[3] -ينظرمهدي المخزومي، الدرس النحوي في بغداد، دار الرائد العربي بيروت ط2، 1407/ 1987م . ص58

[4] -ينظر المرجع نفسه،ص58، 59

3-وأمّا موقفهم من القراءات القرآنية فقد سبقت الإشارة إلى أنّهم يصفون بعض القراءات التي خالفت أصولهم بالشذوذ، أو بعدّها لغات للعرب، «لم يَبْنِ البصريون عليها أقيستهم لضعفها وقلتها»[1]،لذا فإنّهم لم يكونوا متشددين في قبول تلك القراءات كما تروي بعض الدراسات التي بالغت إلى حدّ اتهام البصريين بأنّهم خطئوا القراء، بل رموهم بالجهل بالعربية.

وتذكر إحدى الدراسات المنصفة أنّ ليس في كتاب سيبويه ما يدلّ على أنّ البصريين خطئوا القراء بل على العكس من ذلك فقد أُثبتَ«أنّ أوّل تخطئة وطعن وجه إلى هذه القراءات كان صادراً عن الكسائي»والفراء[2].

4-أمّا موقفهم من الأحاديث فكان رفضهم الاستشهاد بها لأنّها رويت بالمعنى، وأنّ رواتها وحملتها كانوا غير عرب، فلم يُؤمَنْ منهم اللحن والخطأ[3] .

[1] – الحديثي، المدارس النحوية ،ص77

[2] – خديجة الحديثي،ص77

[3] – ينظر المخزومي، الدرس النحوي في بغداد،ص59

المحاضرة السابعة:

1-المدرسة الكوفية ونشأتها:

الكوفة مدينة في العراق، سميت بهذا الاسم لأنّ سعداً بن أبي وقاص لمّا فتح القادسية ونزل المسلمون عندئذٍ الأنبار ووجدوا ما وجدوا من حشرات البق، عزموا على الابتعاد عن ذاك المكان، فاختار لهم سعد موضع الكوفة، وقال لهم تكوّفوا هنا أي اجتمعوا ؛والتكوّف التجمع،وقيل سميت الكوفة بذلك لأنّ بها رملة حمراء تخالطها حصباء، والعرب تسمي الرملة الحمراء كوفةً[1].

ولقد اختطّ سعد بن أبي وقاص الكوفة في السنة السابعة عشرة للهجرة؛ أي بعد البصرة بثلاث سنوات، غير أنّ النحو تأخر بالكوفة مدة قرن عن البصرة،والكوفة تقع على سهل واسع مليء بالعشب فيه أزهار تنبت في تربة خصبة بها أمطار غزيرة وجداول كثيرة، تكون عادة مزخرفة بشتى الألوان وبخاصة في فصل الربيع، هذا الموقع شجع الرهبان على بناء دياراتهم بها، فكانت منازل النعمان بن المنذر وديارات أخرى،فطبيعة الكوفة تجمع بين الحضر والبدو[2]،وهي مدينة برية بحرية ولا تفصلها عن العاصمة الإسلامية فواصل طبيعية، لذا كانت مناسبة لجيوش المسلمين فخططوها وخططوا المسجد الجامع ومساجد الأحياء، فكان أكثر سكانها من عرب الجنوب، وهم عشرون ألفا آنذاك اثنا عشر ألفا من اليمانيين وثمانية آلاف من المضريين[3]، ومهما يكن من أمر فإنّه كان بين هذين المصرين تنافس شديد وخلاف كبير من عدّة جهات، فالكوفة علوية والبصرة عثمانية ،ومن الناحية الإثنية كان أهل الكوفة يمانيين

---

[1] -ينظر المخزومي، مدرسة الكوفة، دار الرائد العربي،بيروت، ط3، 1406هـ-1986م ، ص2

[2] -ينظر نفسه ،ص3، 4

[3] -ينظر نفسه ،ص6، 7

وأهل البصرة مضريين، أمّا من الناحية العلمية فكانت الكوفة دار فقه وحديث وقراءات، أمّا البصرة فاختصّت بالعلوم والفلسفة[1] .

فهذه الاختلافات وغيرها مهدت للخلاف النحوي الذي نشب بين المصرين، وكان من نتاج ذلك ظهور مناظرات حامية الوطيس بين علماء ونحاة البلدين، كالمناظرة المشهورة بين الكسائي وسيبويه التي أطلق عليها المسألة الزنبورية.

وعلى الرغم من أنّ البصرة مصرت قبل الكوفة غير أنّ الكوفة حظيت بمكانة مرموقة، فكانت قبلة لأنظار العرب وزعمائهم وقادتهم، فكانت مهبط الصحابة ممن شهدوا بدراً ومن أصحاب الشجرة، وكان أبو العباس يقول: بعد أن استمع إلى ابن عياش الكوفي وأبي بكر الهذلي البصري في مناظرة طويلة: «الكوفة بلاد الأدب ووجه العراق وهي غاية الطالب ومنزل خيار الصحابة وأهل الشرف»[2]،وترجع قيمة الكوفة لأسباب منها أنّها كانت مقر القيادة العامة لجيوش المسلمين من القبائل والصحابة جميعاً في المنطقة الوسطى، وكانت مركز الحركات العسكرية، وكانت الكوفة إذاك قاعدة الخلافة الإسلامية في عهد علي بن أبي طالب،ونظرا لمكانة الكوفة العسكرية فقد سميت تسميات توحي بقوّتها العسكرية فقد سميت بكوفة الجند[3] وعرفت الكوفة آنذاك بقراءة القرآن والإقراء، ففيها شيوخ كثر حفظوا القرآن وأقبلوا على معرفة القراءات، ففيها ثلاثة من سبعة من أعلام القراءة وهم عاصم بن أبي النجود وحمزة بن حبيب الزيات وعلي بن حمزة الكسائي[4].

---

[1] –ينظر المخزومي،مدرسة الكوفة، ص66

[2] – نفسه،ص12

[3] –ينظر نفسه،ص13

[4] –ينظر نفسه،ص22

كما كانت مدرسة للفقه والفقهاء الذين عُنوا بآيات الأحكام والإفتاء، وقد تصدى لذلك جملة من الصحابة والحاذقين كعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وعامر بن شراحيل الشعبي، وسعيد بن جبير، وإبراهيم النخعي[1].

وأمّا النحو في الكوفة فواضح أنّه ظهر فيها بعد ظهوره في البصرة، وكان ذلك قبل قرن من الزمن وتشير الدراسات إلى أنّ الكوفيين أخذوا النحو عن الخليل بن أحمد الفراهيدي، ورسموا لأنفسهم منهجا جديداً يتفق مع منهج أهل البصرة في أشياء ويختلف عنه في أشياء يقول أوليري: يتفق معه في النظرية والمبدأ، ويختلف عنه في التطبيق.[2]

وهكذا فقد شرعت الكوفة تنشىء مدرستها النحوية منذ أوائل القرن الثاني للهجرة، ورسمت لها منهجاً جديداً له طابعه الخاص، يقوم على مناهج الدراسة التي نهجها القراء والمحدِّثون حتّى استقرت هذه المدرسة على يد علي بن حمزة الكسائي وتلميذه يحيى بن زياد الفراء[3].

[1] –ينظر المخزومي، مدرسة الكوفة،ص30

[2] –ينظر نفسه،ص34

[3] –ينظر نفسه ،ص39

المحاضرة الثامنة:

1- أبرز نحاة المدرسة الكوفية (الكسائي وتلامذته):

تتفق أغلب الدراسات النحوية على أنّ للمدرسة الكوفية علَمَينِ بَارِزَيْن في النحو وهما الكسائي والفراء إذا ما افترضنا أنّ ثعلباً قد تزعّم رئاسة هذه المدرسة في فترة متأخرة عنهما، لأنّ النحو ظهر أولاً في البصرة وكان له رجاله أنذاك الذين نهضوا به وأسسوه «وأمّا الكوفة فلم يكن لها تاريخ في الدرس النحوي ،والنحاة الذين عرفتهم الكوفة كانوا تلاميذ البصريين لم يتعمقوا في الدرس ولم يبرعوا فيه»[1]،ولأنّ الكوفة كانت تُعنى وقتئذٍ بتأديب أبناء الأمراء[2].

وعلى الرغم من ذلك فإنّ أصحاب الطبقات جعلوا لمدرسة الكوفة نحاةً مصنفين في طبقات ومراتب كما فعلوا مع طبقات البصريين، فقد ذكر الزبيدي في طبقاته عشرين نحوياً من الرؤاسي إلى ثعلب،وسوف نذكر ههنا أهمّ أولئك النحاة وأبرزهم ممّن كان لهم جهد في الدرس النحوي الكوفي وممّن ذاع صيتهم في هذا العلم.

1-1-أبو جعفر الرؤاسي: «هو أبو جعفر محمد بن الحسين مولى محمد بن كعب القرظي لقب بالرؤاسي لكبر رأسه»[3]،نشأ في الكوفة وانتقل إلى البصرة فأخذ عن أبي عمرو بن العلاء ،صنّف كتاباً في النحو سمّاه الفيصل في النحو، وهو الكتاب الذي زُعمَ أنّ الخليل قد اطّلع عليه وأفاد منه، كما أنّ سيبويه قد أخذ منه شيئاً وضمّنه كتابه، غير أنّ بعض الدارسين المحدثين يُنقصون من قيمته العلمية مستدلين في ذلك بما جاء على لسان الفراء، وأنّ الرؤاسي لم تكن له أقوال نحوية تميزه وتجعله ذا

---

[1] - الحديثي، المدارس النحوية ،ص119

[2] -ينظر المرجع نفسه،ص119

[3]-الطنطاوي، نشأة النحو ،ص69

منزلة علمية كما أُشيع عنه غير القليل النادر[1]،لذا فقد نفى مهدي المخزومي من المحدثين أن يكون الرؤاسي رأس المدرسة الكوفية[2].

1-2-معاد الهراء(ت187هـ):هو أبو مسلم ولقّب بالهراء لأنّه «كان يبيع الهروي من الثياب»[3] ،وهو عم الرؤاسي عُرف بأنّه واضع علم الصرف على الرغم من أنّه لم يصنف في النحو ولا في الصرف شيئاً، ولم ترو كتب النحو قولاً له في النحو أو في الصرف غير أنّه كان يؤدب أبناء عبد الملك بن مروان، ممّا يدل على أنّه كان يعرف شيئاً من الأدب والشعر والقراءات، وهو ما تُعنى به الكوفة حقاً.

وينفي بعض الدارسين أن يكون قد وضع علم الصرف كما ذكر السيوطي[4].

1-3-الكسائي(ت189هـ):

هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي مولى بني أسد أخذ عن الرؤاسي وأدّب أولاد الرشيد، وكان الكسائي بارعاً في النحو «فصيح اللسان لا يُفطنُ لكماله ولا يخيل إليك أنه يعرب وهو يعرب»[5]،ولقد كان الكسائي عالماً بالقراءات قبل النحو وكان ممّن يرجع إليهم الناس في القراءات،وأنّه عرض على حمزة بن حبيب قبل أن يشتغل بصناعة النحو[6]،وأخذ عن عيسى بن عمر والخليل النحو أيضاً ،وأُعجِبَ بالخليل وسأله عن مصدر علمه، ولمّا علم أنّ الخليل قد أخذ علمه من بوادي الحجاز ونجد وتهامة نزل الكسائي إلى تلك البوادي، وبقي فيها مدّة ثم رجع إلى البصرة فوجد الخليل قد وافته المنية، وقد خلفه يونس بن حبيب في حلقات العلم فجلس إليه

---

[1] – ينظر المخزومي، مدرسة الكوفة،ص78

[2] – ينظر المرجع نفسه،ص78

[3] – الزبيدي، طبقات اللغويين والنحويين،ص125

[4] – ينظر المخزوم مدرسة الكوفة،ص75

[5] الزبيدي طبقات اللغويين والنحويين، ص129

[6] –ينظر المخزومي، مدرسة الكوفة ،ص99

الكسائي وسمع منه فاجازه يونس، ورجع الكسائي إلى الكوفة ينشر العلم فذاع صيته في النحو، وتقوّى النحو الكوفي وأصبح ينافس النحو البصري،ثم سرعان ما رحل إلى بغداد وضمه الرشيد وقتذاك إليه ليؤدب ولديه الأمين والمأمون ،ويعدّ الكسائي مؤسس النحو الكوفي ؛لأنّه أوّل من خرج عن أساليب البصريين من الكوفيين، وخالفهم وغيّر من أصولهم[1]،وكان الكسائي قد توفي مع محمد بن الحسين الفقيه في يوم واحد وفي مكان واحد فقال الرشيد :دفنت الفقه والنحو برنْبُويَه[2].

وكان يجتذب الكسائي في دراسة النحو منهجان، منهج النقل وهو منهج أهل القراء الذي يقوم على الرواية، ومنهج يقوم على العقل أو القياس، وهذا بسبب تكوينه الذي قام على دعامتين بصرية في البداية وكوفية وهي مدرسته الثانية [3]،على أنّه لم يتأثر بالفلسفة الكلامية مباشرة كما هو الشأن لدى البصريين ويظهر عدم تأثره بذلك في آرائه النحوية وبخاصة نظرته للعامل، إذ كان يجعل للعامل الواحد معمولين في آنٍ واحد، وهو ما يعرف بالتنازع، كما كان يجوز عمل الفعل المتعدي إلى واحد في الاسم وفي ضميره أيضاً كقولنا: **(زيداً ضربتُه)** ،حيث ينصب زيداً بالفعل الذي بعده لا بفعل محذوف، ويكون ناصبا لضميره أيضاً[4]،ولقد توسع الكسائي أيّما توسع إذ لم يقس على الشائع فحسب بل امتد به ليشمل ما نطق به العرب المتحضرون، الذين يمكن أن يكون اللحن قد خالطهم ،كما أنّه كان يأخذ بالشاذ والنادر الذين يمنعهما الخليل وسيبويه[5].

---

[1] –ينظر المخزومي، مدرسة الكوفة ،ص119

[2] –ينظر الطنطاوي، نشأة النحو ،ص71

[3] –ينظر المخزومي، مدرسة الكوفة،ص112

[4] –ينظر نفسه،ص114

[5] –ينظر شوقي ضيف المدارس النحوية،ص176

ويبدو أنّ الكسائي كان يودّ أن يعيد «النظر في التأصيل العام لقواعد النحو وأن يفسح فيها للقراءات واللغات الشاذة وبذلك خرج إلى صورة جديدة من النحو»[1]،وقد أرجع بعض المحدثين هذا الأمر إلى علاقة الكسائي بالقراءات، فهو من القراء السبعة الذين تجري في قراءاتهم بعض الحروف الشاذة عن النحو البصري، فخشي الكسائي من اندثارها ومن عدم الاعتراف بها من لدن النحاة، أو أن يُظَن أنّها لا تجري على العربية السليمة[2].

ومن آرائه في إعراب (الصابئون) في قوله تعالى: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ[المائدة/69]أنه جعلها في موضع رفع عطفاً على اسم إنّ المنصوب قبل تمام الخبر، لذا جعلها قاعدة وهي أنّه يجوز العطف على موضع إنّ واسمها الذي هو الابتداء[3].

1-4-الفراء(ت207 هـ):هو أبو زكرياء يحيى بن زياد بن عبد الله بن منصور الديلمي فارسي الأصل، ولد سنة 144هـ بالكوفة، أخذ الحديث والقراءات عن أبي بكر بن عياش وسفيان بن عُيَيْنَة، كما كان يحضر حلقات الفقهاء ورواة الأشعار والأخبار والأيام، كما أخذ عن أبي جعفر الرؤاسي،رحل إلى البصرة وأخذ عن يونس بن حبيب، كان شديد التقرّب من المعتزلة والاعتزال ممّا جعله يقرأ كتب الفلسفة والطب والنجوم، يقول عنه ثمامة بن أشرس «جلست إليه ففاتشته عن اللغة فوجدته بحراً وفاتشته عن النحو فوجدته نسيج وحده وعن الفقه فوجدته رجلاً فقيها عارفاً

[1] -ينظر شوقي ضيف،،ص177

[2] -ينظر نفسه،ص176

[3] -ينظر نفسه،ص177

باختلاف القوم وبالنجوم ماهراً وبالطب خبيراً وبأيام العرب وأخبارها وأشعارها حاذقاً»[1].

ولقد كان للفراء مؤلفات عُنيت بالقرآن ودراساته كمعاني القرآن، وكتاب المصادر في القرآن، وكتاب الجمع والتثنية في القرآن، وكان من هذه الكتب كلّها نحو الفراء[2]،أمّا عن علاقته بالكسائي فلقد كان الفراء التلميذ الوفيّ للكسائي، حيث أكمل ما بدأه أستاذه وأضاف إليه، فالكسائي هو واضع أسس المدرسة الكوفية وجامع درسها وراسم منهجها، وإنّ الفراء قد اضطلع بعد ذلك ببنائها وتشييدها،«وأعاد النظر في ما جاء به الكسائي فأخذ منه ما يتّفق مع طبيعة المدرسة وبنى منهجها على أساس علمي جديد»[3].

وكان الفراء قبل ذاك قد رحل إلى البصرة كأستاذيه أبي جعفر الرؤاسي والكسائي ليطلب العلم عن علمائها، ويجلس إلى شيوخها ليتعلم الإعراب، وتذكر الروايات أنّه قد جلس في حلقات يونس بن حبيب النحوي الذي خلف الخليل بن أحمد بعد وفاته، فأخذ عنه ووافقه في بعض مسائله كذهابهما إلى مصدرية (الذي)،كما أنّه قد لقي كثيرا من الفصحاء في البصرة فسمع منهم حتى نمى رصيده اللغوي ثم رجع إلى بغداد[4]،فضلاً عن اطّلاعه على كتاب سيبويه، فقد قيل إنّه وجد تحت وسادته بعض منه، وقيل إنّ الجاحظ لما أراد أن يهدي إلى محمد بن عبد الملك الزيات وزير المعتصم شيئا لم يجد أحسن من كتاب سيبويه، فقد أهداه نسخة بخط الفراء ومراجعة الكسائي[5].

---

[1] – شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص193

[2] –ينظر المخزومي، مدرسة الكوفة،ص124

[3] –المرجع نفسه،ص127

[4] –ينظر نفسه،ص121، 122

[5] –ينظر نفسه،ص123

وكان الفراء قد عُني أيضاً بالقرآن، فقد ألّف كتباً نفيسة في مدارسة القرآن وقد سبق ذكرها، فكان منها نحو الفراء؛ لأنّ نحو الكوفة له صلة وثيقة بالأعمال القرآنية، وتعدّ القراءات مصدر من مصادره[1]،وكان مؤلَّفُهُ الحدود من أنفس مؤلفاته اللغوية، عرض فيه الفراء معظم أبواب النحو كحدّ الإعراب، وحد النصب، وحد مِن ورُبَّ، وحد العدد وهلم جراً[2].

ومما يجدر ذكره ههنا هو تأثر الفراء بعلم الكلام، فقد« قيل إنّه كان متكلماً يميل إلى الاعتزال»[3]،يستعمل ألفاظ الفلاسفة، كما كان له اتصال وصحبة بأحد أئمة المعتزلة وهو ثمامة بن أشرس[4]،وكان الكوفيون يرون الفراء عالم زمانه، إذ لولاه لما «كانت اللغة؛ لأنّه حصلها وضبطها، ولولاه لسقطت العربية لأنّها كانت تتنازع ويدعيها كلّ من أراد، ويتكلم الناس عليها على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب»[5].

وحينما يقارن أحد الباحثين الفراء بأستاذه الكسائي يرى أنّ الفراء يطغى عليه الجانب اللغوي أكثر من إقراء القرآن وتفسيره، بينما لا يطغى على الكسائي أحد الأمرين على الرغم من اضطلاع الفراء بالدراسات القرآنية والتفسير[6] .

لقد رسم الفراء منهجه النحوي وفق ثلاثة أسس مقتدياً في ذلك بأستاذه الكسائي، وهاته الأسس هي الاتساع في الرواية، والاتساع في القياس، «والاتساع في مخالفة البصريين اتساعاً قد يؤول إلى مدّ القواعد وبسطها بآراء لا تسندها الشواهد

---

[1] –ينظر المخزومي، مدرسة الكوفة،ص124

[2] –ينظر نفسه،ص125، 126

[3] –ينظر نفسه،ص124

[4] –ينظر نفسه،ص124

[5] –نفسه،126

[6] –ينظر نفسه،ص127

اللغوية»[1]،غير أنّ الفراء تميّز عن أستاذه بخصب عقله وسعة ثقافته «وقدرته على الاستنباط و التركيب و التحليل واستخراج القواعد و الأقيسة... »[2]، أضف إلى ذلك حرصه الكبير على تميز النحو الكوفي الذي رسخه بفتح باب الخلاف مع نحاة البصرة، فقد خالفهم في أصول ومسائل هي:أنّه لم يفرّق بين ألقاب الإعراب والبناء، والمسألة الثانية أنّه كان يرى أنّ المصدر مشتق من الفعل أمّا المسألة الثالثة فهي إعراب الأفعال وأنّه أصل فيها كالأسماء، أمّا المسألة الرابعة فهي أقسام الأفعال التي يقسمها البصريون إلى ثلاثة أقسام ماض ومضارع وأمر، أمّا الفراء فيقسمها إلى ماض مضارع ودائم، يريد بالفعل الدائم اسم الفاعل لا فعل الأمر[3]،«أما فعل الأمر فمقتطع عنده من المضارع المجزوم بلام الأمر»[4].

ومن آرائه أيضاً التي رصدها مهدي المخزومي وتتبعها في كتبه ذهابه إلى أنّ نعم وبئس اسمان مبتدآن وليسا فعلين كما يرى البصريون، وقد استدل الفراء على ذلك بقول أعرابي «بُشرَ بمولودة فقيل له نعم المولودة مولودتك قال والله ماهي بنعم الولد»[5]، فدل دخول حرف الجر في قوله(بنعم)على اسميتها[6]،ومن آرائه أيضاً التي نسبها إليه المخزومي ذهابه إلى أنّ لولا ترفع الاسم بعدها، نحو قولنا: لولا زيدٌ لأكرمتُك، أمّا البصريون فيرفعونه على الابتداء[7]،وقد ذهب في مسألة أخرى إلى أنّ العامل في رفع المضارع هو التجرد من النواصب والجوازم، وهو الرأي المشهور بين

---

[1] – شوقي ضيف، المدارس النحوية ،ص195

[2] –نفسه،ص196

[3] –ينظر نفسه،ص196، 197

[4] –نفسه،ص197

[5] –ينظر المخزومي، مدرسة الكوفة،ص134

[6] –وقد نسب ابن الأنباري أبو البركات هذا الرأي للكوفيين عامة دون نسبته إلى الفراء ينظر ابن الأنباري الإنصاف في مسائل الخلاف ،تأليف محمد محي الدين عبد الحميد،مطبعة السعادة،ط4، 1961م ج1 ،ص97

[7] –ينظر الإنصاف ج1،ص70 ومدرسة الكوفة ص134

المعربين، وقد جعل الكسائي العامل فيه هي الحروف الزائدة في أوّله، بينما يجعله البصريون مرفوعا لوقوعه موقع الاسم[1].

ويرجع عامل الخلاف في النصب عند الكوفيين إلى الفراء حيث جعلوا الظروف التي تقع أخباراً ونصب المفعول معه منصوبة على الخلاف كقولنا: (زيدٌ أَمَامَك)وقولهم: (سرتُ والأشجارَ)،وأضاف الفراء أمراً ثالثاً وهو نصب الفعل المضارع الواقع بعد الواو والفاء المسبوقتين بنفي أو طلب كقولهم:

"**لا تنهَ عن خلقٍ وتأتيَ مثله***عار عليك إذا فعلت عظيم**"[2].

كما يظهر من خلال آرائه وأقواله منهج التفسير والتعليل، وبخاصة حينما يتعرّض للإعراب ووجوهه فنراه يفسر الفعل المرفوع بعد حتى فيقول: « لحتى ثلاثة معانٍ في يفعل وثلاثة معانٍ في الأسماء فإذا رأيت قبلها فعلاً ماضياً وبعدها يفعل في معنى مضى، وليس ماقبل حتى يفعل يطول فارفع يفعل بعدها كقولك:(جئت حتى أكونُ معك قريباً)و،كان أكثر النحويين ينصبون الفعل بعد حتى وإن كان ماضياً إذا كان لغير الأول، فيقولون: "سرتُ حتّى يدخلها زيد" فزعم الكسائي أنّه سمع العرب تقول: سرنا حتى تطلعُ الشمس ،فرفع والفعل للشمس، وسمع:إنا لجلوس فما نشعر حتى يسقط حجر بيننا، رفع... »[3].

ويمكن أن نرجع منهجه هذا إلى تأثره بالفلسفة وميله إلى المتكلمين، وقد ظهر ذلك في تعليلاته وهو ما خالف فيه أستاذه الكسائي الذي كان يميل إلى منهج القراء

---

[1] –ينظر المخزومي، مدرسة الكوفة،ص134، 135،وينظر الأستراباذي، شرح الكافية الرضي ،تعليق يوسف حسن عمر ،منشورات جامعة قاريونس،ليبيا،ط2، 1996م، ج4،ص26

[2] –ينظر الفراء معاني القرآن ج1،ص34 مدرسة الكوفة،ص135

[3] –الفراء، معاني القرآن،ج1،ص134

والمحدّثين كما سبق البيان، وهو ما أدى إلى مخالفة الفراء للكسائي، وذلك راجع إلى أمرين اثنين:

1-إما لاختلاف مقاييس الفراء العامة عن مقاييس الكسائي.

2-إما لاختلافهما «من حيث وجهة النظر الخاصة التي قد تختلف بين حين وحين في الشخص الواحد»[1] .

ويجدر بنا- والحال هذه - الالتفات إلى أهم المسائل التي اختلفا فيها،من ذلك اختلافهما في رفع الفعل المضارع وقد سبق ذكره سلفاً،وكذلك اختلفا في نعم وبئس، فقد رأينا أنّ الفراء يجعلهما اسمين بينما يجعلهما الكسائي فعلين، والأمر نفسه بالنسبة إلى صيغة التعجب القياسية (ما أفعله)،فقد عدها الكسائي مع البصريين صيغة فعلية بينما يرى الفراء أنّها اسمية وقد استدل على هذا بتصغيرها في قول الشاعر:

ياما أُمَيلِحَ غزْلانا شدَنَّ لنا

ولو كان فعلا لما صُغّرَ[2].

كما أنّهما قد اختلفا في تفسير بعض الإعرابات أيضاً في نحو قوله تعالى: (فَـَٔامِنُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ) **[النساء:170]** فيجعله الكسائي خبراً منصوباً لكان المحذوفة مع اسمها، ويجعلها الفراء مفعولاً مطلقاً أو نائباً له لاتصاله بالأمر[3] ،والوجهان جائزان في نظرنا.

ومما اختلفا فيه من الإعراب رفع المعطوف على اسم (إنّ) في قوله تعالى مثلاً: (إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ) **[المائدة:69]**فقد رأينا أنّ الكسائي

[1] -مدرسة المخزومي، الكوفة ،ص141

[2] -ينظر نفسه،ص142

[3] -ينظر نفسه،ص142

يجعل (الصابئون) معطوفة على اسم إنّ مطلقاً الذي أصله الرفع قبل دخول إنّ عليه، بينما نجد الفراء يقف موقفاً وسطاً «فلم يمنع رفع المعطوف ولم يجوزه مطلقاً بل فصل، وقال:إن خفي إعراب الاسم بكونه مبنياً أو معرباً مقدر الإعراب جاز الحمل على المحل...وإلاّ فلا»[1]

1-5-ثعلب(ت291هـ):هو أحمد بن يحيى أبو العباس المشهور بثعلب، ولد ببغداد نبغ في النحو، وكان ممتعاً بحافظة واعية، فحفظ كتب الكسائي والفراء، وقرأ كتاب سيبويه[2] ،وقيل عنه إنّه نظر «في النحو وله ثمان عشرة سنة،وصنّف الكتب وله ثلاث وعشرون سنة وكان ثقة صدوقاً حافظاً للغة عالماً بالمعاني»[3]،أخذ عن ابن الأعرابي وابن قادم وسلمة بن عاصم لأنّ الفراء توفي وقد كان عمر ثعلب آنذاك سبع سنين، تسلّم الرئاسة العلمية وتصدّر مجالس التدريس، فكان منافساً شرساً لنظيره المبرد في المدرسة البصرية[4]، فكانت بينهما مناظرات ومشاحنات أدت إلى تجاهل ثعلب للمبرد، وهجرة تلاميذ ثعلب إلى المبرد «وكان المبرد يتفوّق على ثعلب بحسن العبارة وقوة المنطق، لذلك كان ثعلب يتحاشاه ويحجم عن لقائه ومناظرته لأنّه- مع علمه- لم يكن معروفاً بالبلاغة[5]»،وإنّما يكمن أثر ثعلب في المدرسة الكوفية في أنّه كان حارسها الأمين، إذ لم يكن مبدعاً أو مجدداً أو مهذباً له بقدر ما كان له فضل الاستمرار والشهرة[6].

---

[1] -المخزومي، مدرسة الكوفة ،ص142، 143

[2] -ينظر الطنطاوي، نشأة النحو،ص73

[3] -الزبيدي، طبقات اللغويين والنحويين،ص141

[4] -ينظر المخزومي، مدرسة الكوفة،ص145

[5] - نفسه ،ص148

[6] -ينظر نفسه،ص152

ولقد كان ثعلب يدرس ويطالع كتب أستاذيه الفراء والكسائي، وينقل عنهما بكل أمانة غير عارف بمذهب البصريين ولا طالب للقياس، بل كان يكتفي بقال الفراء وقال الكسائي، وإذا «سئل عن الحجة والحقيقة لم يأت بشيء»[1]،لذا كان يعتدّ بالمسموع عن العرب فقط بلا قياس ولا تعليل ولا فلسفة ولا يعتد بالأصول الموضوعة الأمر الذي جعله يصف كثيرا من القضايا بالشذوذ، وهو ما جعله يبدو ضعيفاً أمام المبرد الذي كان متسلحاً بالقياس والتعليل والفلسفة[2] .

ولم يكن ثعلب تابعاً للكسائي والفراء في آرائهما كلّها، فقد أُثِرتْ عنه آراء انفرد بها فكان يخالف فيها جمهور نحاة الكوفة حينا ونحاة البصرة حينا آخر، وقد يوافق البصريين في أحايين أخرى، من ذلك مخالفته للفريقين في نصب الفعل بعد اللام وحتى في قولنا: (جئتُ لأكرمَك، وسرتُ حتى أدخلَ المدينة)،حيث ذهب إلى أنّه منصوب باللام وحتى لقيامهما مقام أنْ، بينما ذهب جمهور الكوفيين إلى أنّه منصوب باللام وحتى ، ويذهب البصريون إلى أنّه منصوب بأن مضمرة بعدهما[3].

ونجده في مسالة أخرى يتابع البصريين حينما فسّر حذف الواو من مضارع وعد و وزن لاستحالة اجتماع الواو والكسرة للثقل، وثبوتها في يوجَل لأنّ بعدها فتحة وهو رأي البصرة[4]،أما عن مصطلحاته النحوية فقد سار على نهج أستاذيه الكسائي والفراء والفراء ولم يخرج عنهما، فقد عبّر بالجحد على النفي وبالخفض على الجر، وسمى اسم الفاعل بالفعل الدائم، وسمى الضمير بالكناية والمكنى، والتمييز بالتفسير والبدل

---

[1] –القفطي إنباه الرواة عن انباه النحاة ،تح محمد أبو الفضل،دار الفكر العربي القاهرة،مؤسسة الكتب الثقافية بيروت،ط1، 1406هـ، 1986م ،ج1،ص179

[2] –ينظر المخزومي، مدرسة الكوفة،ص154

[3] –ينظر نفسه،ص156

[4] –ينظر نفسه ،ص156

بالترجمة وهكذا[1]،وقد سار على نهجهما أيضا في عدم الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف وجواز الاستشهاد بالقراءات القرآنية، حيث بلغ به الأمر إلى عدم تفضيل إعراب على إعراب آخر إذا اختلفا في القراءات، أمّا إذا كان الاختلاف في كلام الناس فيفضل الأقوى[2].

[1] –ينظر شوقي ضيف، المدارس النحوية ،ص227

[2] –ينظر نفسه، ص230

المحاضرة التاسعة:

1-خصائص المدرسة الكوفية ومنهجها:

لئن كان البصريون قد اضطلعوا برسم حدود هذا العلم وجمع لغته وتصنيف مادته ووضع أقيسته وتعليلاته وغيرها، فإنّ الكوفيين قد وجدوا علماً مكتملاً، فكان عليهم أن يخالفوه ليَميز نحوهم من نحو البصريين ،فاعتمدوا على لغات القبائل الأخرى غير التي أخذ عنها البصريون، كالقبائل التي كانت تجاور الكوفة ،كتميم وأسد ونزار، ومن جاور بغداد كأعراب الحطمية.

ومما تميّزوا به أيضاً:

-الاحتجاج بأشعار القبائل التميمية أو النزارية التي تفاخَر بها الكوفيون.

-احتجاجهم بالقراءات القرآنية المتواترة والشاذّة انطلاقاً من توسّعهم في الرواية،فقد كان الفراء يبني على القراءات الشاذة أحكاماً جديدة، ولا يشتهي مخالفتها[1].

-توسّعوا في القياس فوضعوا أقيسة جديدة توافق ما سمعوه، فقاسوا على المثال الواحد أو الظاهرة الواحدة وهو أمر عدّه بعض الباحثين من الحق؛ لأنّه ما كان في نظر البصري شاذاً خارجاً على الأصول إنّما يمثل لهجة عربية لا يمكن إغفالها وإقصاؤها البتة، فلا يمكن لأعرابي أن يتكلم بشيء غير موجود في لغته، وإنّ لهجته تلك قد شبّ عليها وتحدث بها منذ نشأته الأولى، وإهدارها إهدار لجانب لغوي وبيئة لغوية[2].

---

[1] -ينظر المخزومي، مدرسة الكوفة،ص382

[2] -ينظر نفسه،ص378

–تركهم للتأويل والتقدير واعتمادهم على الطبيعة اللغوية فلا يلجأون إلى الافتراضات والتكهنات ولايستهدون بالعقل ولا بأصول المنطق، وإنّما كان ديدنهم تذوق اللغة وإحساسهم بطبيعتها[1] .

– وضع مصطلحات جديدة خاصة بهم ليستقل نحوهم عن نحو البصريين، على الرغم من أنّ معظمها كان قد ذكرها أو أشار إليها سيبويه والخليل[2].

[1] –ينظر المخزومي، مدرسة الكوفة ،ص379

[2] –ينظر الحديثي، المدارس النحوية، ص138 وما بعدها

المحاضرة العاشرة:

1-المدرسة البغدادية ونشأتها:

مدينة بغداد مدينة عراقية بناها أبو جعفر المنصور سنة768م وكانت إذاك مزرعة للبغداديين تقع على الشاطئ الغربي لنهر دجلة، وكانت تسمى مدينة السلام وتسمى كذلك المنصورية نسبة إلى بانيها، كما كانت تسمى جنة الأرض و واسط الدنيا وقبة السلام، وغيرها من الأسماء التي أطلقت عليها، ولم يشع منها إلاّ بغداد الذي بقي متداولاً إلى يومنا هذا.

ولقد وردت روايات عدّة تُسوّغُ سبب تسميتها بغداد، منها أنّها كانت تسمى بغداذ وهي مركبة من (باغ) وتعني بالفارسية بستان و(داذ) وهي اسم صاحب البستان.،وقيل تتكون من (بغ) وهو اسم ملك الصين و(داد) أي عطية مّا، وكان تجّار الصين حينما يعودون من ذاك المكان بربح وفير يقولون (بغ داد) أي عطية الملك،وهناك روايات أُخر لا يسع المقام لذكرها جميعاً[1].

ومهما يكن من شيءٍ فإنّ هذه التسمية (بغداد) هي تسمية فارسية وحجّة ذلك ورود الدال مع الذال وهو ما لا يوجد في كلام العرب و العربية[2].

2- المدرسة البغدادية بين الشك واليقين:

[1] -ينظر محمود حسني محمود، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي،مؤسسة الرسالة ،دار عمار(دط)،(دت) ، ص12.

[2] - محمود حسني محمود، المدرسة البغدادية،ص12

اختلف المؤلفون والدارسون المحدثون في قيام مدرسة بغداد، فمنهم من أثبتها ومنهم من نفى وجودها، واكتفوا بعدّها تجمعاً للنحاة لا يرقى إلى المدرسية، وقد اختلف الذين أثبتوها في ثلاثة أمور:

1-مفهوم اصطلاح البغداديين ومفهوم هذه المدرسة.

2-زمن هذه المدرسة ومراحلها.

3-نحاة هذه المدرسة واتجاهاتهم.

الاتجاه الأول:ويمثله مَنْ أثبت وجودها وفي صدارتهم محمد الطنطاوي الذي صرّح في كتابه أنّ المذهب البغدادي هو نتيجة لتلاقي مذهبي البصرة والكوفة في بغداد، والخلط بينهما لاستخلاص مذهب جديد هو المذهب البغدادي القائم على الانتخاب والاختيار من المذهبين البصري والكوفي، ويوغل الشيخ الطنطاوي في زعمه بوجود هذه المدرسة حينما أقرّ بأنّ هذا المذهب هو بداية عهد جديد في النحو في القرن الرابع للهجرة[1].

ولقد ذكر من نحاته ابن قتيبة، وابن كيسان، والأخفش الصغير ونفطويه[2].

ومن الذين أثبتوا هذه المدرسة شوقي ضيف، الذي يرى «أنّ مدرستي البصرة والكوفة المتنافستين في بغداد قد تقاربتا واندمجتا في نهاية القرن الثالث الهجري في مدرسة بغداد»،التي يكمن مذهبها في انتخاب مزايا المدرستين البصرية والكوفية، و

[1] -ينظر الطنطاوي، نشأة النحو،ص111

[2] -ينظر المرجع نفسه،ص106، 107

يعترف ضيف بهذه المدرسة ويجعلها مدرسة جديدة في بغداد تدرجت في مراحل متعاقبة حتّى وصلت إلى غايتها[1].

وأمّا مهدي المخزومي فلم يستقر رأيه على حال واحد في تصوّر وجود هذه المدرسة من عدمه، فمرةً يسميه مذهباً ومرةً يسميه درساً لا يرقى حتى إلى المذهبية، ففي كتابه مدرسة الكوفة أقرّ بوجود مذهب نحوي انتخابي في بغداد فيه الخصائص المنهجية للمدرستين البصرية والكوفية[2].

أمّا في كتابه الدرس النحوي في بغداد فقد أعرض على أن يسميها مدرسة أو مذهباً، يقول في ذلك: «ولم أجعل عنوان هذا الكتاب :مدرسة بغداد أو مذهب بغداد في النحو لأنّ مدرسة الكوفة أدقّ في الدلالة على ما يراد بمدرسة بغداد»[3]؛لأنّ هذه المدرسة – في رأيه– أخذت منحيين أو اتجاهين الأول بصري والثاني كوفي «سارا في خطين متوازيين إلى أن تغلب الاتجاه البصري في بغداد»[4].

إذن فموقف المخزومي هو أنّ النحو في بغداد لا يرقى إلى أن يكون مدرسة قائمة برأسها، وما هي إلاّ مذهباً انتخابياً جمع بين منهجي البصرة والكوفة، كما فعل بعض النحاة المتأخرين في جمعهم بين المذهبين، وانتهاجهم المنهج الوسط كما فعل ابن مالك الأندلسي[5].

وممّن اعترفوا بوجود مدرسة بغداد أحمد مكي الأنصاري الذي جعل الفراء زعيمها الأول، وجعلها سعيد الأفغاني مذهباً جديداً نتج عن الاحتكاك والتمازج

---

[1] –ينظر محمود حسني محمود، المدرسة البغدادية،ص49، والزجاجي مقدمة الإيضاح في علل النحو، ،ص (ج)

[2] –ينظر مدرسة الكوفة،ص70

[3] – المخزومي، الدرس النحوي في بغداد، ،ص10

[4] –المرجع نفسه،ص10

[5] –ينظر المخزومي، مدرسة الكوفة،ص70

النحوي بين البصريين والكوفيين بل بين العلماء من شتى الأمصار[1]،وهكذا فعل أحمد أمين وكارل بروكلمان وعبد الرحمن السيد ومازن المبارك وأحمد مختار عمر وغيرهم[2]، غير أنّ مازن المبارك قد نفى وجودها في موضع آخر[3].

الاتجاه الثاني: ويمثلهم من المستشرقين فايل محقّق كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري الذي نفى أن تكون مدرسة الكوفة مدرسة نحوية قائمة بذاتها، وهذا يعني نفي كلّ مدرسة أخرى بعدها،وقد عارض عبد الفتاح شلبي الآراء التي أثبتت وجودها وجعلها مناقضة لأراء أصحاب الطبقات بيد أنّه أثبت وجودها في مواضع أُخَر[4].

وقد دحض فاضل صالح السامرائي عالم النحو والبيان في العصر الحديث حجج من أثبتوا وجود مدرسة بغداد، وأبطل إطلاق مصطلح مدرسة أو مذهب على النحو في بغداد وأنّها راجعة إلى أن تكون مذهباً بصرياً أو كوفياً[5].

ويبدو أنّ الرأي الأخير – فيما أحسب– هو الرأي الأقرب إلى الصواب لأنّ السامرائي قد وضع أسساً ومقاييس تخضع لها المدرسة وهي أن تكون:

–ذات أسس تتبعها في أصول البحث.

–أن تكون لها مصطلحاتها الخاصّة بها.

–أن تكون لها مسائل خلافية.

ثم النظر إلى النحوي ذاته وأين يعدُّ نفسه أمن البصريين أم من غيرهم؟

---

[1] –ينظر محمود حسني، المدرسة البغدادية،ص50

[2] –ينظر المرجع نفسه،ص50، 51

[3] –ينظر المرجع نفسه،ص53

[4] –ينظر المرجع نفسه،ص52، 53

[5] –ينظر ابن جني النحوي ،فاضل صالح السامرائي،دار عمار ،ص247

وعليه لا يعدُّ السامرائي مدرسة بغداد مدرسة «إلاّ إذا أثبت أنّها مدرسة مستقلة ذات أسس مستقلة وكيان خاص وآراء مستقلة وأن نحاتها يتصفون بهذه الصفات أيضاً»[1]،وقد رفض أيضاً – والحال هذه– أن يكون كلّ من نشأ بعد المبرد وثعلب من المدرسة البغدادية[2].

ومهما يكن من أمر الاختلاف فإنّنا ههنا لسنا بصدد الاقتصار على إثبات مدرسة دون غيرها بقدر ما نودّ أن نركّز على النشاط النحوي في بعض الأمصار العربية التي شهدت حركة نحوية منقطعة النظير، وتدرجها عبر العصور مكوّنة بذلك حلقات وتجمعات فكرية اتحدت و تقاطعت وتباينت فيما بينها، فكونت علماً ليس له ساحل ولا تحدّه حدود، وهو هذه الرسالة النحوية.

[1] –فاضل السامرائي،ابن جني النحوي،ص250

[2] –ينظر المرجع نفسه،ص251

المحاضرة الحادية عشرة:

1- أشهر نحاة المدرسة البغدادية:

لقد سبق البيان إلى أنّ البداية الفعلية للنشاط النحوي بدأ مع المبرد وثعلب اللذين قَدِمَا إلى بغداد من البصرة والكوفة، ونشأ إذاك جيل من النحاة أخذ عن هذين العالمين ونشأت بينهم صراعات فكرية أفضت إلى بروز نزعتين نحويتين متباينتين واتجاهين مختلفين، اتجاه ينزع إلى المذهب البصري واتجاه ثان ينزع إلى المذهب الكوفي وربما تكوّن اتجاه ثالث يأخذ عن المذهبين أو ينفرد بآراء خاصّة،لذا يمكن أن نلمح ثلاثة اتجاهات مختلفة:

الاتجاه الأول: ويضمّ نحاةً بقوا أوفياء إلى المذهب البصري سواءٌ أكانوا بصريين أم غير ذلك، وسواء أأخذوا عن بصريين أم كوفيين.

الاتجاه الثاني: وهم من ظلوا كوفيين سواء أأخذوا عن أشياخ المدرستين أم عن الكوفيين فقط.

الاتجاه الثالث: وهم من خلطوا المذهبين ممّن أخذوا عن أشياخ المدرستين أم ممّن اقتصروا في الأخذ عن أشياخ إحدى المدرستين.

من ظل بصرياً:

1-الزجاج(ت311هـ):هو أبو اسحاق إبراهيم بن السري كان يعمل بخرط الزجاج لزم أبا العباس ثعلباً مدّة، أخذ عنه النحو واللغة والأدب، ولمّا ورد المبرد بغداد اتّصل به وعزم على ملازمته مقابل ثلاثين درهماً في الشهر الواحد بعد أن انقطع عن ثعلب حتّى برع في النحو البصري، و تزعم رئاسة النحو البصري بعد المبرد فأصبح مرجعاً

لطلاب العلم في النحو البصري[1]،له اعتراضات على ثعلب وبخاصّة على كتابه الفصيح، وكان شديد التعصب على أنباه الكوفيين كأبي موسى الحامض مثلاً ،الأمر الذي أدى ببعضهم إلى الردّ عليه ،صنّف كتباً في اللغة والنحو مثل المعاني في القرآن، وكتاب الفرق بين المؤنث والمذكر، وكتاب الرد على ثعلب في الفصيح، وشرح أبيات سيبويه والنوادر[2].

2-ابن السراج(ت316هـ):هو أبو بكر محمد بن السري السراج من تلاميذ المبرد، قرأ عليه كتاب سيبويه وانتهت إليه الرئاسة في النحو بعد المبرد والزجاج، وقد كان أديباً وشاعراً، له من الكتب كتاب الأصول في النحو، ضمنه مباحث كتاب سيبويه وأعاد ترتيبها وتبويبها تبويباً حسناً، وكتاب الجمل، وكتاب شرح كتاب سيبويه، والاشتقاق[3].

3-الزجاجي(ت337هـ):هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق من نهاوند، لزم الزجاج حتّى نُسب إليه، أخذ عنه النحو كما أخذ عن ابن السراج والأخفش، انتقل إلى الشام وجلس في حلقات العلم يعلم الناس ،وصنّف تصانيفه هناك ثم انتقل إلى طبرية وتوفي هناك، له كتب عظيمة مثل أمالي الزجاجي،والإيضاح في علل النحو، وكتاب الجمل، وشرح خطبة أدب الكاتب لابن قتيبة[4].

4-ابن درستويه(ت347هـ): «هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي نشأ بفسا (من بلاد فارس) »[5]،سكن بغداد وأخذ العلم عن ابن قتيبة والمبرد

---

[1] -ينظر المخزومي، الدرس النحوي في بغداد،ص129 وما بعدها

[2] -ينظر الحديثي، المدارس النحوية ،ص219

[3] -ينظر الطنطاوي،نشأة النحو،ص105،و الحديثي ،ص220

[4] -ينظر الطنطاوي،نشأة النحو،ص105

[5] -ينظر المرجع نفسه،ص106

وثعلب، ولكنّه تعصّب لمذهب البصريين، له تصانيف عدّة منها الإرشاد وأسرار النحو، وشرح الفصيح، وكتاب المذكر والمؤنث، والمقصور والممدود[1].

5-أبو علي الفارسي(ت377هـ): هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي من أب فارسي وأم عربية، ولد بفسا بفارس سنة288هـ، انتقل إلى بغداد وأخذ النحو عن الزجاج ومبرمان وابن السراج وابن الخياط، ذاع صيته في النحو واتّصل بسيف الدولة الحمداني في حلب، ونال الحظوى منه، وكانت بينه وبين ابن خالوية مشاحنات علمية، كما كانت بينه وبين السيرافي، ألّف كتباً عدّة، وكان طابع التأليف عنده أنّه ينسب إملاءاته في كلّ بلدة إليها، لذلك فقد سميت بعض كتبه بتلك الأقطار، منها المسائل العسكرية نسبة إلى عسكر مكرم، والمسائل القصرية نسبة إلى قصر بن هبيرة، والمسائل الحلبية نسبة إلى حلب وهكذا، ومن مؤلفاته أيضاً الإيضاح، والتكملة ،والحجة في القراءات السبع[2].

6-ابن جني(ت392هـ): هو أبو الفتح عثمان بن جني ينتسب إلى الأزد بالولاء، ولد بالموصل وتعلّم بها، اشتهر بالعفّة والصدق والجدّ، نبغ ابن جني في التصريف أكثر من أي علم آخر وذلك بسبب الحادثة التي سخر فيها منه أبو علي الفارسي لمّا سأله عن مسألة في التصريف، فلزم ابن جني أبا علي الفارسي مدّة أربعين سنة يأخذ عنه[3]،له مصنّفات كثيرة بلغت نحو الخمسين، فكان يؤلف في كل علم كتاباً، منها سر صناعة الإعراب في الأصوات، والمنصف في التصريف، واللمع في النحو، والمحتسب في القراءات، والخصائص في أصول النحو واللغة وغيرها.

---

[1] -ينظر الطنطاوي، نشأة النحو، ص106، والحديثي ،ص221

[2] -ينظر الطنطاوي،ص120، وضيف المدارس النحوية ،ص255، 256

[3] -ينظر سليم عواريب، علم أصول النحو ومصطلحاته في كتاب الخصائص لابن جني، ، دار غرناطة الجزائر،ط1، 2010م ص61، 62، 63

من ظل كوفياً:

1-أبو موسى الحامض(ت305هـ):هو سليمان بن محمد أبو موسى، برع في اللغة والنحو وكان على مذهب الكوفيين في النحو، وكان سيء الخلق شرساً، ولهذا لقب بالحامض وكان بارعاً في اللغة أكثر من النحو[1]،وكان أبو موسى من ألمع أصحاب ثعلب، وقد لزم مجلس التدريس بعده، وكان شديد التعصب على مذهب البصريين،له من المصنفات كتاب مختصر في النحو، وكتاب خلق الإنسان، وكتاب الوحوش والنبات[2].

2-ابن الأنباري(ت327هـ):هو أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار، كان ديِّنا صدوقاً، وكان يميز عن غيره بشدة حفظه، فقد كان يحفظ ثلاثمائة بيت شاهد في القرآن، يُروى أنّه كان واسع الحال وله مال غير أنّه بخيل،أخذ العلم عن أبيه وعن ثعلب، صنّف في النحو كتاب الكافي، والواضح والموضح، ورسالة المشكل في تفسير المشكل في القرآن، وكتاب الأضداد[3].

من خلط المذهبين:

وهم النحويون الذين اعتمدوا أولاً على الكوفيين قبل أن يأخذوا عن البصريين، فحدث أن خلطوا بين المذهبين، وهم من قصدهم ابن النديم بقوله((خلطوا المذهبين))، كابن قتيبة، وابن كيسان، وابن الخياط، وابن شقير، وأبي الحسن الأخفش[4]،وسنكتفي بذكر أشهرهم وهم ابن قتيبة وابن كيسان والأخفش.

---

[1] -ينظر الزبيدي، طبقات اللغويين والنحويين،ص152

[2] -ينظر الحديثي، المدارس النحوية ، ، ص223

[3] -ينظر الطنطاوي،ص106،و المخزومي،الدرس النحوي في بغداد،ص125

[4] -ينظر المخزومي، الدرس النحوي في بغداد،ص137

1-ابن قتيبة(ت276هـ):هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، نسب إلى دينور ببلاد فارس لتوليه القضاء بها، ولد في الكوفة وسكن بغداد، أخذ عن الزيادي و السجستاني وابن راهويه و الرياشي وكان عالماً في اللغة والأدب والشعر والفقه، ألّف كتباً كثيرة، منها جامع النحو الكبير والصغير[1].

2-ابن كيسان(ت299هـ):هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان تعلّم على يدي ثعلب والمبرد معاً، وقد أُعجِبَ بالمبرد وبعلمه، وراق له أن يغرف من فكره وعلمه؛ لأنّه كان شغوفاً بالثقافات الجديدة، فحدث أن ألمّ بأسلوب المذهبين في الدرس النحوي.

ويبدو أنّ ابن كيسان كان يتبع الطابع البصري، ويظهر ذلك في تأثّره بأساليب المتكلمين والاعتبارات العقلية، وهو ما يلاحظه المتصفّح لكتابه **(المختار في علل النحو)** الذي فلسف فيه النحو ،ومن الظنّ الراجح أن يكون هذا الكتاب مصدراً نهل منه الزجاجي في أثناء تأليفه لكتاب الإيضاح في علل النحو، ونهل منه أيضاً ابن جني في كتابه الخصائص.

وقد سلك بعض الدارسين مسلكاً آخر في الحكم على ابن كيسان، ومجمل ما قالوا إنّه قد خلط المذهبين، وهو قدوة نحاة بغداد في الدرس النحوي البغدادي، له كتب جليلة منها المهذب، وكتاب المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون، وكتاب الفاعل والمفعول[2].

3-الأخفش الصغير(ت315هـ):هو أبو الحسن علي بن سليمان، أخذ عن ثعلب والمبرد واليزيدي، وهو ثالث الأخفشين (الأكبر والأوسط)، وقد انتقص منه العلماء

---

[1] -ينظر الطنطاوي، نشأة النحو،ص106، 107، والحديثي المدارس النحوية ،ص223

[2] -ينظر الطنطاوي، نشاة النحو،ص107،والمخزومي،الدرس النحوي في بغداد،ص138، 139، 140

كثيراً، فقد كان يتضجّر إذا سُئل في النحو، وعليه فقد أقرّ بعض الدارسين على أنّ الأخفش الصغير ليس له مذهب يُعتدُّ به، إذا كانت الروايات التي قيلت عنه ليست من وهم الخيال،وللأخفش مصنّفات منها كتاب الأنواء، وكتاب التثنية والجمع، وتفسير رسالة سيبويه[1].

[1] –ينظر الحديثي ،ص224، والمخزومي،الدرس النحوي في بغداد،ص153،150

المحاضرة الثانية عشرة:

1- خصائص المذهب النحوي البغدادي:

إنّ مذهب البغداديين السماعي مذهب وسط بين المذهبين، فلم يميزوا بين لغات العرب فلا يرفضون أيّة لغة، على أنّهم قد يأخذون بلغة مّا دون رفض الأخرى أو تضعيفها، فقد أخذوا عن بني عقيل وهم من الأعراب الذين عاشوا في محيط الحواضر[1].

وتذكر إحدى الدراسات أيضاً أنّ البغداديين كانوا أقرب للكوفيين من غيرهم؛ لأنّهم كانوا يأخذون حتّى بالبيت النادر ولو كان مخالفاً للأصول[2]،أمّا القراءات فقد كانت مصدراً مهماً لهم، فلم يرفضوا قراءة صحّ سندها، ولم يخطئوا قارئاً، ولم يطعنوا فيه كما فعل غيرهم، وهذا راجع – فيما يبدو– إلى اعتبارات منها:

أنّ أئمة نحاة الكوفة كانوا من القراء ومن الذين عنوا بالقرآن الكريم قراءةً وتفسيراً،وهم مِن الذين نشَّطُوا الحركة النحوية في بغداد كالكسائي والفراء وعاصم وحمزة، الذين ترجع قراءاتهم إلى أبي عبد الرحمن السلمي وزر بن حبيش.

وأمّا القياس عندهم فقد كان موقفهم منه موقفاً يتوسط بين البصريين والكوفيين أيضاً،«فقد يقبلون بالمثال الواحد الشاذ عند البصريين»، ولكن بعد مناقشته مناقشة عقلية، وبعد النظر فيه وتأمّله ،وقد يردونه[3]،وكانوا يقبلون القياس على النادر الشاذ أحياناً،أو القياس على غير مثال أو من غير اعتماد على سماع[4].

---

[1] –ينظر محمود حسني، المدرسة البغدادية،ص131

[2] –ينظر المخزومي،الدرس النحوي في بغداد،ص62

[3]–ينظر محمود حسني، المدرسة البغدادية،ص133

[4] –ينظر المرجع نفسه،134، 136

وتجدر الإشارة إلى أنّ البغداديين كانوا يخضعون القياس للنقل، فقد لجأوا إلى تفسير الأصول لتكون وفق الأمثلة المسموعة، وهذا ينمّ عن تقديسهم للسماع والنقل على العقل، وهم في ذلك أقرب إلى الكوفيين[1].

ويمكن أن نُذَيّل تلك الخصائص والسمات بميزة ميزت هذا المذهب وهي الانتخاب من المذهبين، فكان البغدادي يروي عن المذهبين، ولم يفرّق بين نحوي بصري أو نحوي كوفي، وقد اشتهر في ذلك نحاة من أمثال الزجاج، و نفطويه، وابن كيسان، وابن شقير، والأخفش علي بن سليمان، والزجاجي، وأبي علي الفارسي، وابن جني[2].

[1] –ينظر المخزومي، الدرس النحوي في بغداد،ص75

[2] –ينظر محمود حسني، المدرسة البغدادية،ص146، 147

المحاضرة الثالثة عشرة:

1-المدرسة الأندلسية نحاتها وخصائصها (ابن مضاء، وابن عصفور، وابن مالك):

لقد عرف الأندلسيون النحو بوساطة الكتب المشرقية التي تسربت إليهم، وقد ذكر أحمد أمين أنّ أبا علي القالي كان سبباً في معرفة أهل الأندلس النحو في أثناء إقامته بالأندلس، فكان معلّمهم الوفيّ الذي علمهم ما علمه من النحو لَمّا كان ببغداد التي أقام فيها خمساً وعشرين سنة، وبقي مدّة ثمان وعشرين سنة في الأندلس يعلّم أهلها[1].

ويبدو أنّ النحو الكوفي قد سرى إلى الأندلس حينما أدخل جودي بن عثمان كتاب الكسائي إليها ،أمّا كتاب سيبويه فليس هناك خبر دقيق يصرّح بتاريخ إدخاله إلى الأندلس، ولا مَنْ أدخله سوى بعض الروايات التي تذكر أسماء من حَفظُوا الكتاب ودرّسُوهُ لغيرهم هناك كحمدون النحوي، وفي القرن الثالث الأفشين أو (الأفشنيق)محمد بن موسى، وقد أخذه عن أبي جعفر الدينوري[2].

وبعد شيوع الكتابين في الأندلس بدأ علماء الأندلس في التأليف على منوال كتابي الكسائي وسيبويه، وكان تفسير كتاب الكسائي للحوفي أشهر كتب النحو آنذاك.

على أنّ الأندلس قد عرف في أواخر القرن السادس والقرن السابع نخبة فريدة من النحاة من أمثال أبي علي الشلوبين إمام النحاة في عصره، وصاحب كتاب التوطئة في النحو، وابن خروف وابن عصفور، ومن بعدهم ابن مالك الأندلسي الذي

---

[1] -ينظر أحمد امين، ظهر الإسلام،ج3،ص86 وما بعدها

[2] -ينظر ضيف، المدارس النحوية، ،ص289، والرافعي تاريخ آداب العرب، ج2،ص282

اشتهر بتأليفه للألفية في النحو والصرف، التي ربط فيها قواعد النحو ربطاً محكماً، وقد أخذ العلم عن الشلوبين وألّف كتباً جليلة في النحو واللغة، ككتاب التسهيل ولامية الأفعال، والمفتاح في أبنية الأفعال، وتحفة الموجود في المقصور والممدود.

1-1-ابن مضاء وآراؤه النحوية:

هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حريث بن مضاء اللخمي، ولد بقرطبة سنة ثلاث عشرة وخمسمائة للهجرة (513ه) «أخذ عن بن الرماك كتاب سيبويه تفهماً وسمع عليه وعلى غيره من الكتب النحوية و اللغوية ما لا يحصى»[1]،ومما يروى عنه أيضاً أنّه «كان مقرئا مجوداً محدثاً مكثراً قديم السماع واسع الرواية، عارفاً بالأصول والكلام والطب والحساب والهندسة، ثاقب الذهن متوقد الذكاء شاعراً بارعاً كاتباً»[2]،له من المصنفات "**المشرق في النحو**"،و "الرد على النحويين" و"تنزيه القرآن عمّا لا يليق بالبيان"،توفي بإشبيلية سنة اثنتين وتسعين وخمسمائة للهجرة(592ه)[3] .

لقد دعا ابن مضاء صراحة إلى إلغاء نظرية العامل، وإلغاء العلل الثواني والثوالث والتمارين غير العملية، ،فلم تشتهر هذه الدعوى إلاّ بعد أن حقّق شوقي ضيف كتاب ابن مضاء المسمى "**الرد على النحاة** "، الذي صرّح فيه أنّه ينوي أن يحذف من النحو العربي ما يستغني النحوي عنه وما أجمع النحاة على الخطأ فيه،وراح يعرض لكيفية حدوث العمل بالأفعال، وكيفية إحداث الإعراب ،وبيّن أنّه

[1] -السيوطي، بغية الوعاة،ج1،ص323

[2] -المصدر نفسه،ج1،ص323

[3] -ينظر نفسه،ج1،ص323

من الفساد والباطل عقلاً وشرعاً[1].

والحقيقة أنّه لم يأت بكل ذلك من فراغ، بل بنى دعواه تلك على ما فهمه من بعض النحاة الحذّاق الذين سبقوه كابن جني، لذا نجده يحتجّ بكلامه كلّما أراد تأكيد دعوته[2]،وبخاصة في نفي إجماع النحاة على القبول بالعوامل[3].

1-1-1-**رأيه في نظرية العامل** :قرر ابن مضاء أن يلغي ويحذف ما قد يستغني النحوي عنه، وبدأ بنظرية العامل، وبيّن أنّ ما يحدث في اللفظ من رفع أو نصب أو جر أو جزم ليس بعمل ذلك اللفظ؛ لأنّه بيّن الفساد واحتج بقول ابن جني أنّ العمل إنّما هو للمتكلم لا للفظ ولا لشيء غيره[4]، ويمضي ابن مضاء في إبطال نظرية العامل وبخاصة ما يتعلق منها بالحذف، فقد جعل الحذف ثلاثة أنواع :

محذوف لا يتمّ الكلام إلاّ به، حُذِفَ للعلم به كقولهم:(زيداً) لمن رأيته يعطي الناس أي(أعط زيداً)، وكقوله تعالى:﴿**ويَسأَلونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ العَفوَ**﴾[البقرة / 219]، لمن قرأ بالنصب .

والثاني محذوف لا حاجة له بل يجب الاستغناء عنه؛ لأنّه يفسد الكلام كقولهم:(زيداً ضَربتُهُ)، فالنحاة يقدرون فعلاً محذوفاً تقديره (ضَرَبتُ).

أمّا النوع الثالث فهو مضمر إذا ظهر فسد الكلام وذهب معناه ،كقولهم:(يا عبد الله) وذهابهم إلى أنّ (عبد الله) منصوب بفعل محذوف تقديره (أدعو) أو(أنادي)، ومعلوم أنّه إذا ظهر تغيّر المعنى من النداء إلى الخبر.

---

[1] -ينظر ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح محمد إبراهيم البنا دار السلام،مصر،1438هـ-2017م. ص76، 77

[2] -ينظر ابن مضاء، الرد على النحاة،ص77

[3] - ينظر المصدر نفسه،ص82

[4] -ينظر نفسه ،ص76، 77

وهكذا فلم يقبل ابن مضاء إلاّ النوع الأوّل، بينما يبطل ما عداه من التقديرات، ويحكم عليها بفساد صفاء هذه اللغة المجنّحة للإيجاز في كثير من عباراتها ،وأنّ تلك الزيادات قد تصل إلى حدّ الحرمة إذا تعلّق الشأن بنص القرآن الكريم[1] .

هذا كلام مختصر ممّا دعا إليه ابن مضاء القرطبي في رفضه لنظرية العامل ،ولسنا هنا في مقامٍ للتقييم أو في عرض موقف النحاة والعلماء جميعاً من رفض ابن مضاء لنظرية العامل ؛لأنّ ذلك سيطول ويتشعب ،وإنّما عزّ علينا أن نشير إلى رأي واحد إزاء موقف ابن مضاء ذاك، وهو رأي يعبّر عن نظرة حديثة تَفَضَّل بها محمد عيد تنمّ عن منهج لغوي حديث تجاه نظرية العامل، يقول: « والمنهج اللغوي الحديث يتلاقى معه في رفض العامل والعمل»[2]،وفي هذا النص ما يومئ إلى تقريب نظرية النظم بدل نظرية العمل الجافة وقضايا التأثير والتأثر العقلية، إذ تعتمد هذه النظرة الحديثة«على علاقات الكلمات في الجمل ووظائفها والدلالة عليها شكلياً»[3].

ويزيد الأمر توضيحاً بجعله العامل النحوي هاهنا مشبهاً بالعامل الحقيقي، فالأمر لا يتعدى التصوير والتشبيه فقط ،وأنّ المتكلم ليس حراً في تشكيل الكلمة بشكل خاص– لأنّ للغة نظاماً يقتضيه العرف الاجتماعي لها – بقدر ما هو منتج للغة، وأنّه لا «يُتَصَورُ كلام دون متكلم»[4].

1-1-2-رأيه في التعليل:

[1] –ينظر ابن مضاء، الرد على النحاة ،ص80، 81

[2] – محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث،عالم الكتب القاهرة،1410هـ-1989م ، ص228

[3] –المرجع نفسه،ص227

[4] –المرجع نفسه،ص230

لم يكن ابن مضاء بدعاً لماّ عزم على إلغاء نوع من العلل النحوية أيضا، فقد دعا المذهب الظاهري –وهو مذهبه– إلى إلغاء العلل وإلغاء طلبها في الشرع، وطفق ابن مضاء يلغي العلل الثواني والعلل الثوالث– ولم يلغ العلل الأُوَل التي نعرف منها أنّ كلّ فاعل مرفوع وكلّ مفعول منصوب – ويحطمها كما حطّم نظرية العامل، وجعل تلك مما يجب أن يسقط من النحو العربي،« وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا(قام زيد) لمً رفعَ؟فيقال: لأنّه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولمَ رُفعَ الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر...ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه، وقال فلِمَ لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له لأنّ الفاعل قليل؛ لأنّه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأعطي الأثقل–الذي هو الرفع–للفاعل وأعطي الأخف–الذي النصب– للمفعول؛ لأنّ الفاعل واحد والمفعولات كثيرة، ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون، فلا يزيدنا ذلك علماً بأنّ الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله، إذ قد صحّ عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم»[1].فقد ارتضى ابن مضاء العلّة الأولى، وهي أنّ كل فاعل مرفوع وهي علّة مستقيمة نتعلم بها أحكام باب الفاعل، أمّا ما يضاف على ذلك من تعليل كما بيّن في النص السابق إنما هو« فضل تفكير فيما وراء طبيعة أبواب النحو وأحكامه»[2].

1-1-3-رأيه في القياس:

لم يكتف القرطبي بإلغاء العامل والعلل فقط، بل عقد العزم كذلك على إلغاء القياس كما رده الظاهريون أيضاً؛ لأنّه يقوم على شيء من التعليل، وقد بيّن ابن

[1] –ابن مضاء، الرد على النحاة ،ص30، 31

[2] –المصدر نفسه،ص37

مضاء فساده، واستعرض أمثلة عدّة لذلك، نحو تعليل النحاة لإعراب الفعل المضارع، فهم يرون أنّه محمول على الاسم أو مقيس عليه؛ لأنّ الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، لذا لما شابه الفعلُ الاسمَ في أوجه منها التخصيص بعد الشيوع، ودخول لام الابتداء عليهما، حكموا عليه بالإعراب، وهو ما جعل ابن مضاء يردّه، إذ رأى « فيه إغراقاً في التفسير وبعداً في التقدير»[1]،وقد ذهب إلى أبعد من ذلك حينما تساءل عن إمكانية أصالة الإعراب في كلٍّ من الاسم والفعل جميعاً[2].

ويعاتب ابن مضاء النحويين لتشبيههم الشيء بالشيء والحكم عليه بحكمه، والعرب أمة حكيمة لاتضطر إلى ذلك أبداً، وفي مقابل ذلك نجده يقدّم البديل عن تعليل النحاة ذاك، فيجعل الفعل المضارع معرباً إذا لم تتصل به نون النسوة أو نون التوكيد، وهو تفسير يصف أحوال الشيء في نفسه دون اللجوء إلى تعليل تلك الأحوال، ودون فرض قياس بينهما[3].

1-1-4-رأيه في إلغاء التمارين غير العملية:

أشار ابن مضاء إلى أنّ ما ينبغي إسقاطه من النحو أيضا هو قول النحاة: (ابن من كذا مثال كذا) أو التمارين غير العملية التي لا فائدة تُجنى منها سوى أنّها آراء مظنونة، وأقوال محتملة لوجوه المسألة، لا يفتقر إليها النحوي ولا الدارس، واللغة الفصيحة محفوظة واضحة، ويمثل ابن مضاء لذلك في قولهم: «ابن من البيع على مثال (فُعْل)، فإنّ من الممكن أن يقول شخص(بُوْعٌ)،محتجاً بأنّ الياء سكنت وضم ما قبلها فقلبت واواً، قياساً على قلب العرب لها واواً في مثل(موقن و موسر)،ومن الممكن أن يقول شخص آخر بل هي (بِيْع)، محتجاً بأنّ الياء سكنت، وضمّ ما قبلها

---

[1] -ابن مضاء، الرد على النحاة،ص39

[2] -المصدر نفسه،ص39

[3] -نفسه،ص40

فقلبت الضمّة كسرة قياساً على قلب العرب لها كسرة في مثل(بِيض وعِين وغِيد) في جمع (بَيضَاءَ وعَينَاءَ وغَيدَاء) »[1].

1-1-5-رأيه في بابي التنازع والاشتغال:

حاول ابن مضاء أن يخالف النحاة في بعض الأبواب النحوية، كباب التنازع وباب الاشتغال وفاء السببية و واو المعية وغيرها، فكان يرى في باب التنازع أن نستبدل مصطلح العمل بمصطلح التعليق، وقد عرض لقول سيبويه في تعريفه بهذا الباب في الكتاب بقوله: **(باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل ما يفعل به الآخر وما كان نحو ذلك)**، وإن كان سيبويه قد قال (يفعل) ولم يقل (يعمل)، ففضل ابن مضاء أن يقول (علقت) ولا يقول(أعملت)،ويريد بالتعليق الارتباط الذي يستعمله النحويون في المجرورات، كأن يتعلّق زيد بالفعل الأول أو الثاني في قولهم في باب التنازع: (قامَ وقعدَ زيدٌ)،و(قامَ وقعدَا الزيدان)[2] وهكذا.

أمّا عن أيِّ الفعلين أولى بالتعليق في هذا الباب، فقد ذهب ابن مضاء إلى أنّ رأي البصريين وهو إعمال الثاني لقربه أولى وأجدر لأسباب منها: تجنّب كثرة الضمائر إذا أُعمِلَ الأول، ثم الفصل بين الفعل الأول و متعلقاته بالفعل الثاني ؛أي الفصل بين العامل وهو الفعل الأوّل ومعمولاته بواسطة الفعل الثاني[3] .

أمّا في باب الاشتغال فإنّ ابن مضاء يرفض أيّ إضمار، فلا يُضمرُ رافعٌ ولا ناصبٌ، وإنّما المتكلم هو الذي ينصب ويرفع اتّباعاً لكلام العرب، وقد ردّ كلّ رأي أو

---

[1] -ابن مضاء القرطبي،ص43

[2] -نفسه،ص94

[3] -نفسه ،ص101، 102

وجه إعرابي بني على الإضمار، نحو ردّه على الأخفش[1]،غير أنّ ابن مضاء أبلى بلاءً حسناً حينما ذهب إلى الاعتراف باختلاف الأوجه الإعرابية بين النصب والرفع في هذا الباب، مراعاةً لاختلاف المعاني عند العرب، فاختلاف الألفاظ دليل على اختلاف المعاني، فالرفع يدلّ على معنى في الاشتغال لا يدلّ عليه النصب وهكذا ،ولذلك فالعرب لم تضمر شيئاً وإنّما كانت ترفع لإرادة معنى ما، وتنصب لإرادة معنى آخر لا يفيده الرفع[2]، وقد وجدنا هذا الرأي عند المحدثين ممن عُنُوا بالمعنى كفاضل صالح السامرائي، إذ يرى أنّ قولنا في الاشتغال: (زيداً أكرمتُه)بالنصب يختلف عن قولنا (زيدٌ أكرمتُهُ)بالرفع، فبالنصب الحديث عن المتكلّم لا عن زيد، وإنّما قدمتَ زيداً للاهتمام فقط، وأردت أن تتحدث عنه بدرجة أقلّ من العمدة في الجملة الثانية، وهو اسم مشغول عنه منصوب، أمّا بالرفع فالمتحدث عنه هو زيد نفسه، وهو عمدة مبتدأ، فهو مدار الحديث والاهتمام، وكلّ وجه من هذه يختلف لفظه باختلاف المعنى[3].

1-2-ابن عصفور وآراؤه النحوية:

ابن عصفور هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الحضرمي الاشبيلي، ولد سنة سبع وتسعين وخمسمائة هجرية(597ه)، تلميذ الشلوبين، و فطحل من فطاحلة العربية في الأندلس، وحامل لوائها «كان أصبر الناس على المطالعة، لا يمل من ذلك ولم يكن عنده ما يؤخذ عنه غير النحو ولا تأهل لغير ذلك»[4]،وقد حدثت بينه وبين أستاذه الشلوبين مقاطعة وجفوة، صنّف

---

[1] -ينظر المسألة في الرد على النحاة ،ص107

[2] -ينظر ابن مضاء، الرد على النحاة ،ص109، 110

[3] - ينظر فاضل صالح السامرائي، معاني النحو ، دار ابن كثير بيروت ط1، 1438ه-2017م،ج2، ص113، 114

[4] -السيوطي، بغية الوعاة،ج2،ص210

الممتع في التصريف، و المقرب، ومختصر المحتسب لابن جني، وثلاثة شروح على الجمل الكبيرة للزجاجي، وشرح الأشعار الستة[1] .

توفي سنة ثلاث وستين وستمائة هجرية (663هـ)، وقيل تسع وستين وستمائة[2]

1-2-1-آراؤه النحوية:

لابن عصفور آراء كثيرة امتلأت بها بطون الكتب التي صنّفها وغيرها، فكان منها ما هو موافق فيها للبصرة، ومنها ما وافق فيها الكوفة، وقد انفرد ببعض الآراء الخاصة،فمن آرائه التي انفرد بها أنّه كان يرى أنّ(أنْ) تأتي مفسّرة بعد صريح القول كقولهم:(قلت لهم أن أنصتوا) وتأتي كذلك لربط الجواب بالقسم كقول الشاعر:

أما والله أنْ لو كنتَ حُراً ***وما بالحرِّ أنت ولا العتيقِ

وذهب في رأي آخر إلى أنّ المصدر يأتي نائباً للفاعل إذا اجتمع مع الظرف أو الجار والمجرور، كقوله تعالى: **(فَإِذَا نُفِخَ في الصورِ نفخةٌ واحِدَةٌ)**،[الحاقة/13]و،كان يرى أنّ عيوناً في مثل قوله تعالى: **(وفجَرنَا الأَرضَ عيوناً)**[القمر/12] تمييز لا حال[3].

ويخوض ابن عصفور في العامل في التمييز فيذكر رأياً بدا لكثير من الدارسين أنّه جديد، وأنّ الأوائل لم يتطرقوا إليه[4]، يشير فيه إلى أنّ التمييز يأتي منصوباً بعد تمام الكلام، كقولهم :(تصبَّبَ زيدٌ عرقاً)،أو بعد تمام الاسم، كقولهم:(عندي عشرونَ

[1] -ينظر السيوطي، بغية الوعاة،ج2،ص210، والطنطاوي،نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة،ص155

[2] ينظر السيوطي، بغية الوعاة،ج2،ص210

[3] -ينظر شوقي ضيف المدارس النحوية ،ص308

[4] -ينظر بلخير شنين، ابن عصفور الاشبيلي واثره في النحو العربي، ،ص47

درهماً)،وإنّ العامل فيه هو الفعل أو غيره[1]، وهو في الحقيقة قد أشار إليه سيبويه نفسه في الكتاب، ذلك أنّ العرب تنصب دائماً بعد تمام الكلام[2] من مسند ومسند إليه، وتنصب بعد تمام الكلمة بالنون، مثل(عشرونَ درهماً)، وقد ذكر سيبويه أيضاً ما ينصب لطول الكلام، وهو هنا لا يعني العامل ذاته، بل يعني سياقات النصب عند العرب[3].

ويجعل كذلك نصب المستثنى كنصب التمييز، وقد نفى بعض التسويغات الإعرابية التي قدّمها بعض النحاة في نصب المستثنى، وانتهى إلى أنّه ينتصب بعد تمام الكلام، كما انتصب (درهما) بعد العشرين وهو رأي سيبويه كما سبق البيان، إذ يجعل المستثنى منصوباً بعد تمام الكلام[4].

ويرى ابن عصفور أنّ عطف البيان أعرف من متبوعه وأكثر منه شهرة، كقولنا: (جاءني أبُو حفصٍ عُمرُ) ،وهو ما لم يشترطه سيبويه وغيره من النحاة، بل قد ساووا تقريباً البدل بعطف البيان، وجعلوهما واحداً، وربما يقصد ابن عصفور أنّه يوضح الثاني أو يخصصه عادة، وإنّما الأهم في الجملة في البيان هو الأول؛ لأنّ الثاني(عطف البيان) يأتي توضيحاً للأول وتفسيراً له[5].

وكان يذهب إلى أنّ الفعلين (راح وغدا) من الأفعال الناسخة، يدخلان في معنى كان وأخواتها ويستعملان تامين وناقصين، فإذا استعملا تامّين فيكون المعنى « دخول الفاعل في الوقت الذي اشتقا من اسمه على حسب ما تقتضيه الصيغة من

---

[1] –ينظر ابن عصفور شرح جمل الزجاجي،تح فواز الشعار دار الكتب العلمية بيروت،ط1، 1419هـ، 1998م،ج2،ص425، 426

[2] –ينظر سيبويه الكتاب ،ج2،ص330

[3] –ينظر نظرية الحس الصوتي لتعليم النحو العربي مدخل لدراسة كتاب سيبويه،معهد المخطوطات العربية،القاهرة،ط1، 1440هـ–2018م ص12

[4] – سيبويه، الكتاب ،ج2،ص330

[5] –ينظر فاضل السامرائي، معاني النحو،ج3،ص185

مضيّ أو غيره»[1]كقولهم:(غدا زيدٌ وراح)؛ أي دخل في وقت الغدو والرواح، وقد يفهم منهما إبقاء مشي الفاعل في ذلك الوقت؛ أي مشى في الغدو والرواح،وإذا استعملا ناقصين دلاّ «على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي اشتقا منه»[2]، مثل:(غَدَا زيدٌ قائماً) إذا وقع قيامه وقت الغدو، و(**راحَ عَبدُ الله مُنطلقاً**) إذا وقع الانطلاق في وقت الرواح، وقد يدلّان على معنى (صار) فنقول:(راحَ عبدُ الله ضاحكاً)[3].

وله في (كأيّن) رأي تفرّد به، وهو قوله بملازمة (مِنْ) الجارّة لتمييز كأيّن دائماً ،كقوله تعالى: **(وكأيّن مِنْ نبيّ قاتَلَ مَعَهُ ربّيون كثيرٌ)**[آل عمران/146]، وقد ذكر السيوطي نقلاً عن أبي حيّان أنّها لا تلزمها (من) دائماً استناداً إلى قول سيبويه، وأنّ (مِن) زائدة للتوكيد، غير أنّ السيوطي ذكر أنّ الأفصح اتّصال من بتمييز كأيّن[4].

والحقيقة أنّ استعمالها في القرآن لم يرد إلاّ بمن كما في الآية السابقة، وأنّ سيبويه أشار إلى أنّ أكثر العرب تتكلم بها مع (من)، وقد ألزموها إيّاها لأنّها تفيد التوكيد، وصارت كأنّها شيء يتمّ به الكلام، وأشار إلى أنّ يونس جوّز قولهم:(كأيّن رجلاً قد رأيت) و(كأين قد أتاني رجلاً)، فالواضح أنّ سيبويه وابن عصفور يتمسكان بلزوم (مِن) لتمييز كأيّن، كما ورد في القرآن، وأنّه من الأفصح ذكرها[5].

1-3-النحو عند ابن مالك:

هو أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله الطائي، ولد بجيان بالأندلس سنة ستمائة على أكثر تقدير، سمع من الشلوبين، ثم انتقل إلى المشرق حاجاً وسكن

---

[1] ابن عصفور،شرح جمل الزجاجي،ج1،ص407

[2] -نفسه،ج1،ص407

[3]- ينظر نفسه،ج1،ص407،وبلخير شنين، ابن عصفور الاشبيلي وأثره في النحو العربي،ص61، 62

[4] - ينظر السيوطي،همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ،السيوطي،تح،عبد العال سالم مكرم،دار البحوث العلمية الكويت،ط1، 1399هـ/1989م ج4،ص84، 85

[5] - ينظر سيبويه، الكتاب ،ج2،ص170، 171

الشام، فسمع في دمشق من السخاوي وفي حلب من ابن يعيش الحلبي، ثمّ تصدّر حلقات العلم في حلب لإقراء العربية، ثم في دمشق، تميّز بقوة الحافظة ،كان يستشهد بالقرآن الكريم فإنْ لم يجد فبالسنة فإنْ لم يجد فبأشعار العرب، له مصنفات عديدة ذاع صيتها عبر الآفاق، منها الكافية الشافية، ومنها الخلاصة المعروفة بالألفية، ولامية الأفعال وكتاب الفوائد، وكتاب تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد،توفي بدمشق سنة اثنتين وسبعين وستمائة للهجرة(672هـ)[1].

1-3-1-آراؤه النحوية:

لابن مالك آراء نحوية كثيرة تفرّد بها، ومسائل عدّة لم يسبق إليها، أخذ من كلّ مدرسة بطرف، فلم يكن يرفض رأياً، ولم يكن ينتسب إلى مدرسة بعينها، فيأخذ من مسائل النحو البصري ما قوي دليله ورفض منها ما لم تؤيده الحجة، وهكذا فعل مع المذهب الكوفي أيضاً، فنراه تارةً يأخذ برأي البصرة وتارةً أخرى يأخذ برأي الكوفة، ثم نراه ينفرد برأيه الخاص[2]، ولا نريد ههنا أن نستعرض كلّ تلك الآراء مخافة الإطالة، لذا يجدر بنا -والحال هذه- أن نذكر منهجه في دراسة النحو و بعض أرائه التي انفرد بها.

1-3-2-منهجه: لابن مالك منهج خاصّ به صنعه لنفسه، فقد ذكرنا آنفاً أنّه كان يستشهد بالقرآن والحديث النبوي الشريف وأشعار العرب على الترتيب، حيث كان ابن مالك يبحث في تثبيت القواعد النحوية على الشواهد القرآنية، إذ هي الأصل في الاستشهاد عنده كما هو الشأن عند غيره من النحاة، على أنّ الاختلاف كان في الاستشهاد بالقراءات القرآنية، غير أنّ ابن مالك أخذ بالقراءات جميعها متواترة وشاذة،

---

[1] -الطنطاوي، نشأة النحو ،ص155

[2] – عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ، ،دار الشروق،القاهرة،ط1، 1400هـ/1980م ، ص190

لأنّها رويت عن عرب خلص، وهي أولى من نصوص الشعر والخطب[1].ونذكر ههنا مثالاً يبيّن استشهاده بالقراءات، حيث جوّز ابن مالك العطف على الضمير من دون إعادة الخافض، والبصريون يرون أنّه لابد من إعادة الخافض، كقوله تعالى، (وعليها وعلى الأرض تحملون) [المومنون/22]، وقوله (فقال لها وللأرض) [فصلت/11]، بينما استشهد ابن مالك بقراءة ابن عباس والحسن وغيرهما في قوله تعالى: (تساءلون به والأرحام) [النساء/1] ، بجر الأرحام، وقوله (وصدٌّ عن سبيل الله وكُفْرٌ به والمسجدِ الحرامِ) [البقرة/217] بجر المسجد[2] .

وأمّا الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف فقد جعله ابن مالك في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم فجوّز الاستشهاد به وشجعه؛ «لأنّ الرسول (صلى) أفصح العرب لساناً، وأقواهم بياناً، وأحسنهم بلاغة»[3]،وقد دافع الدماميني عن ابن مالك لما أنكر أبو حيان على ابن مالك احتجاجه بالحديث، لأنّه روي بالمعنى، فذهب الدماميني إلى أنّ «اليقين ليس مطلوباً في هذا الباب وإنّما المطلوب غلبة الظنّ الذي هو مناط الأحكام الشرعية، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب فالظن في ذلك كلّه كافٍ، ولا يخفى أنّه يغلب على الظن أنّ ذلك المنقول المحتجّ به لم يبدّل، لأنّ الأصل عدم التبديل ولاسيّما والتشديد في الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدّثين»[4].

أضف إلى ذلك أنّ الحديث دُوِّنَ وجُمِعَ في بطون الكتب، فمن الصعب تبديل ألفاظه.

---

[1] –ينظر عبد العال سالم مكرم،ص222، 230

[2] – ينظر نفسه ،ص233

[3] –المرجع نفسه ،ص236

[4] – عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ،تح عبد السلام هارون،مكتبة الخانجي 1418هـ/1997م ط4 ،ج1،ص14

وأمّا الشاطبي فقد توسّط بين الفريقين ،فلا هو رفض الاحتجاج به كما فعل أبو حيان وأبو الحسن بن الضائع، ولا هو احتجّ به مطلقاً كما فعل ابن مالك وابن هشام وغيرهما، فقد قسّم الشاطبي الأحاديث على قسمين، قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يستشهد به أهل اللسان، وقسم يعتني ناقله بلفظه دون معناه، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم، وهذا القسم يصحّ الاستشهاد به، وقد لام الشاطبي ابن مالك على الاستشهاد المطلق[1].

ومن أمثلة ذلك ذهاب ابن مالك إلى رفع المستثنى بعد (إلاّ)، كقول أبي هريرة رضي الله عنه أنّه سمع الرسول صلى الله عليه وسلم يقول: [كُلّ أمتي معافى إلاّ المجاهرون].

وأمّا الشعر فقد استشهد به ابن مالك وجعله في المرتبة الثالثة، ولا يلجأ إليه إلاّ بعد الرجوع إلى القرآن والقراءات والأحاديث، وقد اقتصر احتجاجه على الطبقتين الجاهلية والمخضرمة، غير أنّه كان يحتجّ بشعر القبائل العربية كلّها، ولا يبالي عن أيّ قبيلة يأخذ، وهو في ذلك متأثر بالكوفيين، وقيل إنّه كان يجمع بنفسه أشعاراً لم يعرفها العلماء، فهو كحاطبٍ بِلَيلٍ، مما جعله يلمّ بالغريب والنادر الذي لم يسمع به غيره[2].

وقد ذكر السيوطي في الهمع أنّ هناك كلمتين لم يذكرهما إلاّ ابن مالك، وقال إنّهما بمعنى زال الناقصة في العمل، وهما كلمتان غريبتان «لايكاد النحويون يعرفونهما إلاّ من عُني باستقراء الغريب»[3]، وهما (ونى)و (رام) وذكر بيتين مجهولي القائل استُعْمِلَ فيهما الفعلان وهما:

---

[1] –البغدادي، خزانة الأدب،ج1،ص12، 13

[2] –ينظر عبد العال سالم مكرم،المدرسة النحوية في مصر والشام،ص249، 251،250، 252

[3] –السيوطي،همع الهوامع،ج2،ص67

لايني الخبُّ شيمة الخبّ مادَا * م فَلا يـــــحسبنه ذا ارعِـــوَاء**

وقوله: إذا رمـــت ممن لايَرِيم متيماً ***سُلَوّاً فقد أبعدت في رومكَ المَرمى

وذكر أنّ ابن مالك احترز بقوله بمعنى زال من (ونى) التي بمعنى فتر و(رام) التي بمعنى حاول أو تحول.[1]

وأمّا بالنسبة للقياس فإنّ ابن مالك كان يقيس على كلّ مسموع ولو كان كان بيتاً واحداً، وهو في ذلك ينهج نهج الكوفيين أملاً منهم بأنّ يحيطوا بكلام العرب أو بأغلبه، لذا كان ابن مالك ينقل لغة لخم وخزاعة وقضاعة؛ «لأنّه لا يوجد المقياس الذي يجعل النحوي يأخذ لغة قبيلة ويرفض لغة أخرى فلغات القبائل العربية كلّها حجة... »[2]،وهذا ما جعل ابن مالك يقيس على القليل والكثير، فلا يفرّق بين مسموع قليل أو مسموع كثير[3] .

ويجدر بنا ههنا أن نذكر بعض قياساته، فمن ذلك أنّ جمهور النحاة يجعلون الحال حينما يقع مصدراً سماعياً، غير أنّ ابن مالك قاسه في ثلاثة الأوّل قولهم: «أنتَ الرجلُ عِلْماً فيجوز أنتَ الرجلُ أدَباً ونبلاً، والمعنى الكامل في حال علم وأدب ونبل...

الثاني: نحو:(زيدٌ زهيرٌ شعراً.)، و الثالث نحو:(أمّا عِلماً فَعَالِمٌ)، تقول ذلك لمن وصف عندك شخصاً بعلم، وغيره منكراً عليه وصفه بغير العلم، والناصب لهذه

---

[1] -السيوطي همع الهوامع،ج2 ،68

[2] -عبد العال سالم،ص259

[3] -ينظر المرجع نفسه،ص259

الحال هو فعل الشرط المحذوف وصاحب الحال هو المرفوع به، والتقدير مَهْمَا يذكرُ إنسانٌ في حَالِ عِلمٍ فالمذكور عَالمٌ »[1].

وقد أجاز أيضاً إعمال إنّ إذا اتصلت بها ما الكافة، وهي عند النحاة لا تعمل لأنّ ما تزيل اختصاص إنّ بالأسماء وتهيئها للدخول على الفعل، نحو قولهم:(إنّما زيٌد قائمٌ)، فقال ابن مالك: « (وقد يبقّى العمل) وتجعل ما ملغاة، وذلك مسموح في ليت لبقاء اختصاصها كقوله:

قَالتْ ألاَ ليتمَا الحَمَامُ لنا*إلى حمَامَاتِنَا أو نصفه فَقَدِ**

يُروى بنصب الحمام على الإعمال ورفعه على الإهمال، وأمّا البواقي فذهب الزجاج وابن السراج إلى جوازه فيها قياساً ووافقهم الناظم ؛[أي ابن مالك] ولذلك أطلق قوله وقد يبقى العمل»[2].

وأمّا التعليل فإنّ ابن مالك لم يكن يوله اهتماماً بالغاً «إلاّ إذا أعوزه المقام واضطر إلى التعليل اضطرارا وذلك لأنّ ابن مالك رسم لنفسه منهجاً واضحاً في الدراسات النحوية، فكل أسلوب من أساليب الكلام إن كان له أصل من القرآن الكريم قبله من غير تعليل، ويسير على هذا النهج بالنسبة للحديث الشريف، ثم بالنسبة لما سمع من كلام العرب، فإن لم يجد من هذه الأصول ما يسعفه حاول أن يستخدم مبدأ العلّة، ولا يستخدم هذا المبدأ إلاّ في قياس يقيسه، أو في حمل فرع على أصل، أو إلحاق نظير بنظير»[3] ،ولهذا نجده يعلّل بناء الاسم لشبهه بالحرف في الوضع؛ لأنّ الاسم قد يوضع على حرف واحد كالتاء في (ضربت)، أو على حرفين كأكرمنا، فعلّة

---

[1] –الأشموني،شرح الأشموني على ألفية ان مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك،الأشموني،تح محي الدين عبد الحميد،دار الكتاب العربي بيروت لبنان،ط1، 1375هـ/1955م، ج2،ص246

[2] الأشموني،ج1،ص142، 143

[3] –عبد العال، المدرسة النحوية في مصر والشام،ص266

البناء عنده هي الشبه الوضعي، ولم تعرف هذه العلّة كما يقول أبو حيان إلا عند ابن مالك[1].

ويذكر السيوطي بعض تعليلات ابن مالك، فذكر من شروط العلّة «أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه، ولذلك خطّأ ابن مالك البصريين لمّا جعلوا علّة إعراب الفعل المضارع مشابهته للاسم في حركاته وسكناته وإبهامه وتخصيصه، فإنّ هذه الأمور ليست الموجبة لإعراب الاسم، وإنّما الموجب له قبوله لصفة واحدة ومعانٍ مختلفة ولا يميزها إلاّ الإعراب»[2]،كقولهم: (مَا أَحسَنَ زَيداً)، فتعتريه المعاني الثلاثة فيحتمل النفي والتعجب والاستفهام، فلذلك «لابدّ أن تكون هذه العلّة هي الموجبة لإعراب المضارع »[3]،لأنّنا نقول في المضارع أيضاً: (لا تأكلِ السَمَكَ وتشرَبَ اللَبنَ) «فيحتمل النهي عن كلّ منهما على انفراده وعن الجمع بينهما وعن الأول فقط والثاني مستأنف»[4]،ولا يبين هذه المعاني إلاّ الإعراب.

ويمنع ابن مالك العلّة القاصرة ويشترط العلّة المتعدية فيقول: «عللوا سكون آخر الفعل المسند إلى التاء ونحوه بقولهم لئلا تتوالى أربع حركات في ما هو ككلمة واحدة وهذه العلة ضعيفة لأنّها قاصرة إذ لا يوجد التوالي إلاّ في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي كانطلق وانكسر ولا تتوالى فيه والسكون عام في الجميع»[5].

1-3-3-آراؤه النحوية:

---

[1] ينظر عبد العال سالم مكرم المدرسة النحوية في مصر والشام ،ص266

[2] -السيوطي،الاقتراح،ص106

[3]- المصدر نفسه،106

[4]- نفسه،ص106

[5]- نفسه،ص107، وينظر عبد العال، المدرسة النحوية في مصر والشام،ص267

يعدّ ابن مالك من المجتهدين في النحو، فلم يكن من المقلّدين، ولم يكن من العاجزين عن حلّ المسائل المشْكَلَة، بل كان حاذقاً ذكياً مستوعباً للمادة النحوية قوي الحجة، كلّ ذلك مكّنه من الانفراد بآراء خاصةٍ عدّة أضافها إلى النحو، وهانحن ذاكرون بعضها.

جوز ابن مالك دخول (ال)على الفعل المضارع، وعده قليلاً كقول الفرزدق :

مَا أَنتَ بالحَكَمِ التُرضَى حُكُومتُه*وَلَا الأصِيلِ ولاَ ذِي الرأيّ والجدلِ**

بينما يجيزه الكوفيون اختياراً، ويمنعه الجمهور ويجعلونه من الضرورة الشعرية[1].

يذهب ابن مالك إلى أنّ العلم أعرف من المضمر، يقول السيوطي:« قال أبو حيان لا أعلم أحداً ذهب إلى التفصيل في المضمر فجعل العلم أعرف من ضمير الغائب إلاّ ابن مالك، والذين ذكروا أنّ أعرف المعارف المضمر قالوه على الإطلاق ثم يليه العلم»[2].على أنّ الكوفيين يرون أنّ الإشارة أعرف من العلم لأنّها تقدم عليه في قولنا:هذا زيدٌ[3].

«وكان يرى أنّ ذا ،وتان واللذان واللتان مثناة حقيقة»[4]، وهي معربة وليست مبنية.

وجعل قراءة(إنّ هذانِ لَسَاحِرَانِ) على لغة بلحارث بن كعب في إلزام المثنى وما جرى مجراه الألف في كلّ حال، وهي قراءة نافع وابن عامر والكوفيين إلاّ حفصاً[5].

---

[1] –عبد العال المدرسة النحوية في مصر والشام،ص268

[2] –السيوطي همع الهوامع،ج1،ص192

[3] –ينظر المصدر نفسه،ج1،ص192

[4] – ضيف المدارس النحوية ،ص315

[5] –،ابن مالك، شرح التسهيل ، تح عبد الرحمن السيد،محمد بدوي المختون ،دار هجر،القاهرة،(دط)،(دت)،ج1 ، ، ص62

وذكر أنّ الواو قد تخرج عن إفادة مطلق الجمع، وتكون بمعنى أو في التقسيم، نحو:الكلمة اسم وفعل وحرف[1]،وذهب إلى أنّ (عن) تأتي للاستعانة كقولهم: (رميت بالقوس)[2].وقد رأى أنّ الكاف إذا اقترنت بما الكافة تفيد التعليل ،كقوله تعالى : (واذكروه كما هداكم)[3].

وكان يذهب أيضاً إلى أنّ (لكن) لا تعطف في مثل قولهم:(ما قام زيد ولكن عمرو)، والواو عاطفة لجملة حذف بعضها على جملة صُرّحَ بجميعها، والتقدير: (ولكن عمرو قام)[4]،وكان النحاة يرون في مثل قول الشاعر: (وزججن الحواجب والعيونا)، وقوله: (علَفْتُها تبناً ومَاءً بَارداً) «أنّه من عطف الجمل بإضمار فعل مناسب مثل كحلن»[5] في الجملة الأولى وسقيتها في الجملة الثانية، بينما «ذهب ابن مالك إلى أنّه من عطف المفردات لما يجمع بين العامل المذكور والمحذوف من معنى مشترك هو التحسين في الأول والطعام في الثاني»[6].

2- أهم خصائص النحو الأندلسي:

تمتاز هذه الحقبة بكثرة التأليفات في شتّى العلوم و الثقافات، وعلم النحو أحد تلك العلوم التي نالت حظاً وافراً من التأليف والتصنيف، وكان ذاك بعد الفتنة التتارية في بغداد التي قضت على التراث العربي والإسلامي .

كما شهدت هذه الفترة أيضاً كثرة الشروح والحواشي على أمّات الكتب النحوية، قصد تقريبها لأبناء عصرهم وتبسيطها وشرحها لهم.

---

[1]-عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر والشام،ص273

[2] -ينظر ابن مالك شرح التسهيل،ج3،ص160

[3] -المصدر نفسه،ج3،ص173

[4] -ينظر ضيف المدارس النحوية ،ص316

[5] -المرجع نفسه،ص316

[6] -شوقي ضيف ،ص316

وتجدر الإشارة هنا إلى أمر مهمّ يخصّ طابع التأليف في تلك الفترة، فقد كان للمؤلف الواحد أكثر من كتاب في مجال واحد، وعلّة ذلك تدرّج مستوى المتعلمين وأحوالهم في العلم، ففيهم الناشئ وفيهم من هو أكثر منه، ومنهم الذي حصل على نصيب أكبر من العلم وهلم جراً ،فقد ألّف ابن هشام كتابه "الإعراب عن قواعد الإعراب" ولماّ أشْكَلَ على كثير من المتعلمين جعله نواةً لكتابه مغني اللبيب ،وهكذا فعل ابن مالك الأندلسي في تأليفه للكافية الشافية التي اختصرها في الألفية[1].

ومن الخصائص المنهجية للدرس النحوي الأندلسي أيضاً كثرة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.

[1] –ينظر عبد العال المدرسة النحوية في مصر والشام ،ص140 وما بعدها

المحاضرة الرابعة عشرة:

1-المدرسة المصرية وأهمّ نحاتها وخصائصها (ابن هشام والسيوطي):

لقد عرف إقليم مصر حركة علمية نشطة مبكراً، قامت منذ العناية بضبط القرآن الكريم وإعجامه من لدن أبي الأسود الدؤلي و تلاميذه ، وقد ذكرنا منهم عبد الرحمن بن هرمز المتوفى في الإسكندرية بمصر سنة117هـ، وهو من جلّة القراء، أخذها عن عبد الله بن العباس وأبي هريرة ،خلفه فيما بعد ورشٌ عثمان بن سعيد، القبطي الأصل المتوفى سنة 197هـ[1].

على أنّ أوّل نحويّ ذاع اسمه في مصر هو ولاّد بن محمد التميمي الوليد بن محمد، بصري نشأ في مصر، سمع من الخليل بن أحمد، ثم انصرف إلى مصر توفي سنة263هـ في رواية السيوطي .

ومن نحاة مصر أيضاً أبو الحسن الأعز، أخذ النحو عن الكسائي، ومنهم أبو علي الدينوري الذي أخذ عن المازني في البصرة، واستصحب معه كتاب سيبويه إلى بغداد فقرأه على المبرّد، ولمّا كان لبغداد نحويان حاذقان مشهوران هما المبرد وثعلب لم يجد الدينوري له فيها مكاناً مناسباً فرحل عندئذٍ إلى مصر واستقر بها ، كان الدينوري متعصباً لمذهب البصريين، وكان له من الكتب كتاب المهذب، توفي سنة 289هـ[2] .

وقد عاصره محمد بن ولاّد بن محمد التميميّ، أخذ عن أبيه المذكور سابقاً وعن الدينوري وبعض معاصريه ،رحل إلى بغداد وقرأ كتاب سيبويه على المبرّد، ورجع

---

[1] – ينظر ضيف المدارس النحوية ، ،ص327

[2] –ينظر الحديثي، المدارس النحوية ،ص274 وما بعدها

إلى موطنه لتدريس النحو، وألّف هناك كتابه (المنمق) ،يعدّ محمد بن ولاد أوّل من أدخل كتاب سيبويه إلى مصر[1].

ومنهم أيضاً أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاّد حفيد الوليد بن ولاّد، فهو نحوي ابن نحوي ابن نحوي، أخذ عن الزجاج في العراق، ثم رجع إلى مصر وتفرّغ لإقراء النحو وقد روى عن أبيه وعن جدّه ألّف كتاب(الانتصار لسيبويه من المبرّد)، وألّف كتاب "المقصور والممدود" وكتاب "معاني القرآن"،توفي سنة 332هـ[2].

وممّا يمكن بيانه ههنا هو أنّ نحاة المغرب عموماً كانوا يرحلون إلى البصرة وبغداد، ويرجعون لإقراء النحو وتزعّم حلقات التدريس في الأندلس و مصر، ومن ثمّة غلبت عليهم النزعة البصرية .

ولئن كان هؤلاء النحاة بصريي النزعة غالباً كما سبق البيان، فإنّ هناك نحاةً نزعوا منزعاً آخر في مصر، وهو الانتخاب من المذهبين البصريّ والكوفيّ ،وهو طابع مدرسة بغداد، وكان منهم نحاةٌ نابهون أمثال أبي جعفر النحاس الذي جالس أصحاب المبرد وثعلب جميعاً، كما اختلف إلى ابن الأنباري أبي بكر ،مزج النحاس النحو البصري بالنحو الكوفي، وسمع من الزجاج وابن السراج ،ثم عاد إلى مصر يدرّس كتاب سيبويه لطلابه توفي سنة 338هـ[3].

ومن أكبر نحاة مصر أيضاً ابن بريّ، قَدِمَ من الأندلس، برع في اللغة والنحو، تصدّر حلقات العلم وكان من تلامذته عيسى الجزولي، من مؤلفاته « جواب المسائل

---

[1] –ينظر ضيف المدارس النحوية ، ص328، والحديثي المدارس النحوية ، ص276

[2] –ينظر ضيف، ص329، و الحديثي ص276

[3] –ينظر ضيف، ص332، 334

العشر التي استشكلها أبو نزار الحسن بن صافي النحوي ،وأغاليط الفقهاء، وحواش على درّة الغواص في أوهام الخواص للحريري»[1].

ومن أشهر النحاة أيضاً ابن الحاجب وابن هشام الأنصاري والسيوطي جلال الدين، وفي ما يلي تفصيل لآراء ومنهج ابن هشام و السيوطي .

1-1-بن هشام الأنصاري:

هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري جمال الدين، ولد سنة ثمان وسبعمائة للهجرة، كان ملازماً للشهاب عبد اللطيف بن المرحل، وتلا على ابن السراج، وسمع من أبي حيّان ديوان زهير بن أبي سلمى ،أتقن العربية ففاق الشيوخ والأقران، وكان مقتدراً على التصرّف في الكلام، فصيحاً، قال عنه ابن خلدون : «مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنّه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه»[2] .

«كان كثير المخالفة لأبي حيّان، شديد الانحراف عنه »[3] ،صنف مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وتعليق على ألفية ابن مالك، وشرح تسهيله، وشرح شذور الذهب وقطر الندى له، توفي سنة إحدى وستين وسبعمائة للهجرة[4].

1-1-1-منهجه النحوي:

إنّ الناظر في منهج ابن هشام النحوي يجده لا يخرج عمّا عهدناه عند نحاة بغداد ومن جاء بعدهم ذلك أنّهم يلجأون إلى الموازنة بين آراء البصريين والكوفيين

---

[1] -شوقي ضيف،ص338

[2] -السيوطي بغية الوعاة،ج2،ص68، 69

[3] -نفسه،ج2،ص69

[4] -ينظر نفسه،ج2،ص69

على حدٍ سواء، فابن هشام يختار أحد المذهبين ثم يجعل لنفسه رأياً يتماشى مع مقاييسه، مدعماً كلّ ذلك بتعليلاته وتوجيهاته وتخريجاته، وربّما قد يبتدع رأياً لم يسبق إليه، وبخاصة إذا تعلّق الأمر بالإعراب ،غير أنّه يميل في كثير من الأحيان إلى البصريين كما هو شأن النحاة عامة، من دون أن يهمل بعض آراء الكوفيين ومن اقترب من مذهبهم كل ما وجد ذلك جديراً بالاتباع[1].

ومن بين ما تبع فيه رأي سيبويه والبصريين ذهابه إلى أنّ العامل في المبتدأ هو الابتداء، والعامل في الخبر هو المبتدأ،وأنّ كان وأخواتها ترفع اسمها وتنصب خبرها ،وأنّ المفعول به منصوب بالفعل،وأنّ المضاف إليه مجرور بالمضاف لا بالإضافة ولا بمعنى اللام المحذوفة،وكان يذهب مذهب سيبويه في أنّ المرفوع بعد لولا مبتدأ مرفوع بالابتداء[2].

وممّا كان يذهب فيه مذهب الكوفيين أنّ الفعل فعلان ماض ومضارع «وأنّ الأمر فرع من المضارع المصحوب بلام الطلب»[3] كقولهم: (لِتَقُمْ) وحذفت للتخفيف كقولهم: قمْ واقعد، وحذف معها حرف المضارعة،وكان يتابع رأي الكوفيين أيضاً ويخالف سيبويه في إعراب (أبؤساً) في قولهم:(عسى الغوير أبؤساً) فيجعله خبر كان أو يكون المحذوفة، وتقدير الكلام: (يكون أبؤساً)ويجعله سيبويه والجمهور خبر عسى[4].

وأمّا بالنسبة لمنهجه في الاستشهاد فإنّ ابن هشام من أوائل النحاة الذين أكثروا من الاستشهاد بالقرآن الكريم، حيث كان« خبيراً بطريقة الاستشهاد بها واقفاً على

---

[1] –ينظر ضيف، المدارس النحوية، ص347،349

[2] –ينظر المرجع نفسه،ص347، 348

[3] –نفسه،ص349، 350

[4] –ينظر نفسه ص350

أسرار أساليبها في حين أن غيره من كبار النحاة لم يصلوا إلى ما وصل إليه في هذا الشأن»[1]،وكان ينهج منهج ابن مالك والكوفيين في الاستشهاد بالقراءات القرآنية، ويجعها أصلاً من أصول الاستشهاد، من ذلك ذهابه جواز رفع المستثنى ونصبه على السواء في قوله تعالى: **(ما فعلوه إلا قليل منهم)**[النساء/66]، فقرأ السبعة بالرفع على أنّه بدل من الواو في فعلوه وقرأ ابن عامر بالنصب**(إلا قليلاً)** وصرّح ابن هشام أنّه لا يمتنع[2].

ولذلك كان ابن هشام لا يردّ قراءة البتة، بل يوجّهها ويخرّجها على وجه ترتضيه العربية ويقبله النحو، فلا يصفها بالشذوذ، ويقرّ بأنّها سنّة متّبعة وجب قبولها[3]،ولذلك كان له تخريج لطيف واجتهاد عجيب لقراءة مشكَلةٍ أُشيرَ إليها من قبلُ، وهي قوله تعالى: (**إنَّ هذانِ لساحرانِ)**، فقد ذهب إلى أنّها لغة الحارث بن كعب و خثعم و زبيد وكنانة وآخرين، وهي استعمال المثنّى بالألف دائماً، ووجَّهَ أنَّ (إنّ) بمعنى نعم ؛وقد ذكروا أنّ رجلاً سأل ابن الزبير شيئاً فلم يعطه فقال لعبد الله: (لعن اللهُ ناقةً حملتني إليك) فقال: (إنَّ وراكبها)؛ أي نعم ولعن راكبها،فيكون هذان مبتدأ وساحران خبر لمبتدأ محذوف أي لهما ساحران، وجملة لهما ساحران خبر هذان، ولا يجوز أن يكون (لساحران) خبر هذان؛ لأنّ لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ[4].

والوجه الثالث أنّ أصله «إنّه هذان لهما ساحران، فالهاء ضمير الشأن وما بعدها مبتدأ وخبر والجملة في موضع رفع على أنها خبر إنّ ثم حذف المبتدأ وهو كثير

---

[1] –عبد العال المدرسة النحوية في مصر والشام،ص417، 418

[2] –ينظر نفسه،ص417، 419

[3] –ينظر نفسه،ص421

[4] –نفسه،ص421

وحذف ضمير الشأن كما حذف من قوله صلى الله عليه وسلم:[إنّ من أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة المصورون]. »[1]

والوجه الرابع أنّ هذا ههنا مثنى اجتمع فيه ألفان« ألف هذا وألف التثنية فوجب حذف واحدة منهما لالتقاء الساكنين فمن قدّر المحذوفة ألف هذا والباقية ألف التثنية قلبها في الجر والنصب ياء ومن قدر العكس لم يغيّر الألف عن لفظها. »[2]

والوجه الخامس «أنّه لماّ كان الإعراب لا يظهر في الواحد وهو (هذا) جعل كذلك في التثنية ليكون المثنى كالمفرد لأنّه فرع عليه»[3].

ولا ريب أنّ هذا يدلّ على اهتمام ابن هشام بالقراءات وصونها من المحرّفين والمغرضين، وأنّ القراءات القرآنية لا تخرج عن العربية.

وأمّا استشهاده بالحديث النبوي الشريف فقد ذكرنا في مباحث سبقت أنّ هناك ثلاثة اتجاهات اتجاه أبي حيان وابن الضائع الذي يرفض الاحتجاج به، واتجاه ابن مالك الذي يحتجّ به مطلقاً، واتجاه الشاطبي الذي توسّط بينهما فرفض بعضه واستشهد ببعضه، وأمّا ابن هشام فقد ذكر العلماء أنّه من طبقة ابن مالك، غير أنّه يختلف عنه في أنّه كان يتحرى في الأخذ به، فلا يقبل الاحتجاج بأيّ حديث بل كان يتثبت ويبحث عن شواهد تشهد بصحة ذلك الحديث، ولذلك ردّ بعض الأحاديث التي

---

[1] – ابن هشام، شرح شذور الذهب ، تأليف بركات يوسف هبود مراجعة يوسف الشيخ محمد البقاعي ،دار الفكر بيروت لبنان،ط1، 114هـ/1994م، ط2، 1419هـ/1998م، ص77

[2] –نفسه،ص78

[3] –نفسه،ص78

استشهد بها الكوفيون[1] ،وأمّا غيرها من الأحاديث التي سلمت روايتها وقوي سندها فكان يحتج بها[2].

ولم يكن ابن هشام تبعاً للنحاة الذين سبقوه في كلّ شيء، فهو إزاء الاستشهاد بالشعر العربي يختلف عن الكوفيين وابن مالك في أنّ البيت النادر القابل للتأويل لا تبنى عليه قاعدة، ولا يتّخذه مقياساً ،كما أنّه خالفهم في قبولهم ببيت مجهول قائله أو بشطر بيت لا يعرف شطره الآخر كالشاهد الذي يحتج به النحاة في جواز دخول اللام على خبر (لكن) في قول مجهول:

ولكنّني مِن حُبِّها لعَمِيدُ[3]

ونجده قد خالف البصريين أيضاً إزاء تأويل القواعد مع وجود الشاهد؛ لأنّ البصريين يؤولون الشاهد النحوي إذا لم يتفق مع قواعدهم ويخرّجونه حسب مع ما يتفق مع منهجهم[4].

1-1-2-القياس والتعليل عند ابن هشام:

تَعُجُّ كتب ابن هشام بالشواهد النحوية على اختلافها وهو دليل على كثرة قياساته، وهو يشبه في أقيسته إلى حدّ بعيد ابن جني، وبخاصة في التأثر بالأقيسة الفقهية، حيث كان يمثّل بأمثلة من الفقه،وكان ابن هشام لا يعتمد القياس إلاّ إذا كان له سند من كلام العرب، وإذا لم يكن امتنع القياس، ولذلك كان يمنع تقديم خبر ليس عليها، وهو يوافق المبرد وابن السراج والكوفيين في ذلك لأنّه لم يسمع ذلك[5].

---

[1] -ينظر عبد العال، المدرسة النحوية في مصر والشام،ص431

[2] ينظر نفسه،ص432

[3] -ينظر نفسه،ص424، 425

[4]- ينظر نفسه،ص425

[5] -ينظر نفسه،ص429

ومن قياساته أنّه يذهب إلى أنّ البصريين يرون أنّ أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس[1].

ومن أجل القياس نجد ابن هشام قد خالف سيبويه في تصغير (أمسِ) لأنّ سيبويه نصّ على أنّ أمس لا يُصغّرُ وقوفاً على السماع، واعتمد ابن هشام على القياس، وعلّل ذلك بأنّه يشهد للمخالفين لسيبويه وقوع التكسير لأمس فإنّ التكسير والتصغير أخوان[2].

1-1-3-بعض آراء ابن هشام النحوية:

لابن هشام آراء كثيرة ومتنوعة وسديدة، حوتها كتبه النفيسة التي ألّفها في علم النحو والصرف، لا نستطيع الإلمام بها في هذا المقام الذي يقتضي ذكر أهمّ تلك الآراء، لذا سنذكر بعضها على سبيل القصر وليس الحصر.

لقد كان ابن هشام يشترط الأوليّة في كسر همزة إنّ، فبينما يكتفي بعض النحاة بقولهم – في كسر همزة إنّ – تكسر همزة إنّ إذا وقعت في جملة الحال، يذهب ابن هشام إلى أنّها تكسر في أوّل جملة الحال، ويضيف أنّه احترز بقيد الأولية من نحو قولهم: (أقبل زيد وعندي أنّه ظافر)،فقد وقعت (إنّ) في جملة حالية ولكنّها لم تكسر لأنّها لم تقع في أوّل الجملة، ويعتقد ابن هشام أنّه لم ير أحداً من النحويين اشترط الأوليّة في مسألة الحال وحيث[3].

---

[1] –ينظر عمران عبد السلام شعيب، منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان،ليبيا ،ط1، 1395هـ/1986م ،ص308

[2] –ينظر عبد العال، المدرسة النحوية في مصر والشام،ص430

[3] –ينظر ابن هشام، شرح شذور الذهب،ص270

وأمّا في مسألة حيث فيشترط كذلك الأولية في مثل قولهم: (جلست حيث إنّ زيد جالس)،فإن لم تكن أولاً فلا تكسر، كقولهم:(جلستُ حيثُ اعتقادُ زيدٍ أنّه مكانٌ حسنٌ)،وهو كما نرى وصف دقيق لحالات كسر همزة(إنّ)[1].

لقد ذكر ابن هشام في باب الحال قسماً من أقسامه وهي الحال المؤكدة لصاحبها، ونبّه على أنّه أوّل من أشار إلى هذا، وذلك نحو قوله تعالى: (لآمن من في الأرض كلّهم جميعاً)، وقولنا: (جاء الناسُ قاطبةً أو كافةً أو طُراً)، وذكر أنّ بدر الدين بن مالك مثّل بالآية للحال المؤكدة لعاملها وهو سهو[2].

وله رأي أيضاً في لام التعجّب، حيث جعلها ابن هشام لام ابتداء أو لام قسم مقدر، وذلك في مثل قولهم: (لظرف زيدٌ)و(لكرمَ عمروٌ)، وأضاف أنّ ابن خالويه ذكرها في كتابه المسمى بالجمل على أنّها لام التعجب غير الجارة بمعنى (ما أظرفَهُ) و(ما أكرمَهُ)[3].

1-2-السيوطي:

هو أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، نشأ يتيماً، وكان ذكياً حافظاً درس النحو على الشُمُنِّي و السيرامي و الكافيجي، وانتقل بعدها إلى أقطار أخر لطلب العلم، فسافر إلى الشام والحجاز واليمن والهند، فأعطاه ربّه ما أرضاه، فقد صنّف في مختلف العلوم زُهاء ثلاثمائة مصنف أو تنيف، فله الأشباه والنظائر في النحو، وجمع الجوامع وشرحه همع الهوامع، والاقتراح في أصول النحو

[1] -ينظر ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص270، 271

[2] -ينظر نفسه،ص322

[3] -ينظر عبد العال، المدرسة النحوية في مصر والشام،ص435

والمزهر في علوم اللغة وأنواعها، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة وغيرها كثير، توفي في القاهرة في سنة إحدى عشرة وتسعمائة للهجرة.[1]

1-2-1-منهجه النحوي ومذهبه:

على الرغم من أنّ السيوطي كان ينعت بأنّه يجمع آراء سابقيه ويعلّق عليها، إلاّ أنّ للسيوطي منهجاً خاصاً يشبه إلى حدّ بعيد منهج نحاة بغداد والأندلس، الذي يقوم على استعراض حجج الفريقين ثم الخروج برأي مستقل أو الميل إلى إحدى كفتي الفريقين، لذا لا نراه بصرياً مطلقاً ولا كوفياً، ولا حتى بغداديا بل يمكن أن يعدّ قريباً من منهج الأندلسيين؛ لأنّه تأثر في كثير من كتبه بالأندلسيين أمثال ابن مالك وأبي حيان، وبخاصة في كتابه الهمع الذي جاءت معظم مادته اختصاراً للارتشاف[2].

لذلك فمنهجه النحوي يقوم في أكثره على عرض المسائل النحوية وبخاصة الخلافية بين النحاة فيسرد دقائقها وآراء النحاة فيها، وقليلاً ما يلجأ لرأيه أو إقرار مذهب أو رد آخر، بل يتجلّى إبداعه في حسن الترتيب والتبويب والعرض، ولم شتات ما تفرّق من المسائل[3].

وأمّا عن استشهاداته فنجده يستشهد بالقراءات كثيراً، انطلاقاً من نبوغه في علم التفسير والفقه، لذا كان يستخدم القراءة القرآنية في دعم ما يسوقه من قواعد نحوية، ولا يرد قراءة ولا يخطئها كما فعل ابن مالك وأبو حيان، وكان لا يكتفي بشاهد واحد في المسألة الواحدة، بل «يحاول أن يثبت محلّ الشواهد التي استشهد بها النحاة من قبل حصول هذه المسألة»[4].

---

[1] -ينظر الطنطاوي، نشأة النحو ،ص173

[2] -ينظر السيوطي، المطالع السعيدة ،تح نبهان ياسين حسين،دار الرسالة بغداد،1977م ص15

[3] -ينظر نفسه،ص15، 16

[4] -نفسه،ص18

وأمّا احتجاجه بالحديث النبوي الشريف فيبدو أنّه كان متحرجاً إلى حدّ ما، خاصّة حينما نقل آراء النحاة في عدم الاستشهاد به، وعتابهم لابن مالك لأنّه أكثر من الاستشهاد به، كما أنّه قد استشهد بلغة أكلوني البراغيث، وهي لغة شاذّة، غير أنّ السيوطي لم يعط رأياً راجحاً في المسألة سوى أنّه ذكر مجمل آراء النحاة فيها[1].

وأمّا عن رأيه في الاحتجاج بكلام العرب فلم يخرج عمّا قاله النحاة عن القبائل المحتج بها، وكان يستأنس بما ذكره أبو نصر الفارابي في تصنيفه للقبائل التي أُخذَ عنها اللسان العربي[2]، على الرغم من اللبس الذي وقع فيه الدارسون إزاء تصنيف الفارابي للقبائل التي أُخذ عنها، أضف إلى ذلك زيادة السيوطي نفسه على نصّ الفارابي « فقد زاد السيوطي أو غيره أسماء القبائل التي لمح إليها الفارابي أما المعنى فلم يتغير على العموم»[3].

ويقسّم السيوطي المسموع عموماً إلى مطّرد وشاذّ ويجعلها أربعة أضرب:

1-مطرد في القياس والاستعمال معاً: وهو الغاية المطلوبة نحو: قام زيد، وضربت عمراً ،ومررت بسعيد.

2- مطرد في القياس شاذّ في الاستعمال: نحو الماضي من يذر ويدع، وقولهم: مكان مقبل وهو القياس لكنّ الأكثر في السماع (باقل) على أنّ الأوّل مسموع أيضاً.

3-مطرد في الاستعمال شاذّ في القياس: نحو استحوذ واستنوق الجمل، واستصوبت الأمر، وأبى يأبى والقياس هو الإعلال في الثلاثة الأولى، وكسر عين الأخير مثل: أتى يأتِي بكسر عينه فكذلك أبى.

---

[1] ينظر السيوطي، الاقتراح،ص53، 54، 55، 56، 57

[2] -ينظر نفسه،ص57، 58، 59

[3] - عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ،المؤسسة الوطنية للفنون الرغاية الجزائر 2012م، ،ص67

4-شاذّ في القياس والاستعمال معاً: كقولهم: (ثوبٌ مَصُونٌ)و (فرسٌ مَقُودٌ) و(رجلٌ معُودٌ من مرضه)[1].

1-2-2-القياس عند السيوطي:

لقد كان السيوطي يؤمن بالقياس إيماناً صادقاً، فقد جعل النحو كلّه قياساً نقلاً عن شيوخه ومن سبقه في هذا العلم، فهو ينقل آراء الخليل و ابن الأنباري وابن جني وابن هشام وغيرهم، فنجده يقر ما أقرّه ابن الأنباري في أنّ النحو مبني على القياس، ومن أنكر القياس فقد أنكر النحو، وأنّ النحو هو علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب[2]،على خلاف اللغة فإنّها وضعت وضعاً نقلياً لا عقلياً ،إذ لا يجوز القياس فيها «ألا ترى أنّ القارورة سميت بذلك لاستقرار الشيء فيها ولا يسمى كلّ مستقر فيه قارورة»[3]،ونجده كذلك يقسّم القياس إلى أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وحكم، وعلة جامعة، ويشترط في المقيس عليه ألاّ يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس، فلا يجوز القياس على استحوذ واستصوب وغيرها[4]،ولا يشترط في المقيس عليه أن يكون كثيراً، فقد يقاس على القليل لموافقته القياس نحو قولهم في النسب إلى شنوءة شنئيّ، فلك أن تقول في حلوبة حلبيّ، وفي ركوبة ركبيّ قياساً على شنئي لأنّهم أجروا فعولة مجرى فعيلة لمشابهتها إيّاها[5].

---

[1] -ينظر السيوطي الاقتراح،ص60، 61

[2] -ينظر نفسه،ص84، 85

[3] -ينظر نفسه،ص86

[4] -ينظر نفسه ،ص87

[5] -نفسه،ص88

ويجعل القياس على أربعة أقسام: «حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير وحمل ضد على ضد،وينبغي أن يسمّى الأوّل والثالث قياس المساوي، والثاني قياس الأولى، والرابع قياس الأدون»[1].

ويصف المقيس ويجعله من كلام العرب؛ لأنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب وإن لم تنطق العرب به[2].

1-2-3-التعليل لديه:

اهتمّ السيوطي بالتعليل أيّما اهتمام، وكان يقترب به إلى الذهن تيسيراً له، كرأيه في تعليل إعراب (حين) في قول الشاعر:

على حينَ عاتبت المشيب على الصبا* فقلت ألما أصح والشيب وازعُ**

حيث جعل حين مخفوضة على الإعراب أو مفتوحة على البناء وهو الأرجح، كونه مضافاً إلى مبني وهو (عاتبت)[3]، ويطلق على العلّة مصطلح الوجه أحياناً[4]،ويجعل علل النحو غاية في الوثاقة، وهي أقرب إلى علل المتكلّمين منها إلى علل الفقهاء[5]،إذ إنّ علل النحو والمتكلمين ظاهرة تحيل على الحس وتظهر حكمتها، بينما علل الفقهاء «إنّما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، وكثير منها لا يظهر فيه وجه الحكمة كالأحكام التعبدية »[6].

---

[1] – السيوطي،الاقتراح، ص89

[2] –ينظر نفسه،ص93، 94

[3] – ينظر السيوطي المطالع السعيدة،ج1، ص111

[4] –ينظر الحديثي، المدارس النحوية ،ص300

[5] –ينظر السيوطي،الاقتراح،ص96

[6] –ينظر نفسه،ص96

كما نجده يقسّم العلل تقسيماً آخر اتّبع فيه أبا عبد الله الدينوري، حيث جعلاها أربعة وعشرين نوعاً،ثم يتطرّق إلى تقسيم ابن السراج فيجعلها نوعين «ضرب منها هو المؤدى إلى كلام العرب كقولنا: كلّ فاعل مرفوع وكلّ مفعول منصوب »[1]،وضرب منها يسمى علّة العلة كأن يقال: « لم صار الفاعل مرفوعاً و المفعول منصوباً ؟وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنّما يستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها ويتبيّن به فضل هذه اللغة على غيرها»[2].

ويقسّم العلّة تقسيمات أخر مقتدياً بابن جني وابن الأنباري، كتقسيمها إلى علل واجبة وأخرى يمكن تحملها على استكراه، وإلى علل بسيطة وأخرى مركبة، ويذهب مذهب الزجاجي في تقسيمها إلى ثلاثة أقسام: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية[3].

1-2-4-بعض آرائه النحوية:

إنّ آراء السيوطي في معظمها اختيارات من آراء من سبقه من النحاة واللغويين، فقد كان يختار منها ما توافق مع منهجه ونظرته، من ذلك أنّه كان يتبع أبا حيان في أنّ الأسماء قبل تركيبها في العبارات لا هي مبنية ولا هي معربة، لعدم الموجب لكلّ منهما ولسكون آخرها وصلاً بعد ساكن[4]،وذهب مذهب المبرد وابن جني جني وأبي حيان خلافاً لسيبويه وابن مالك في أنّ المحذوف نون الوقاية إذا اجتمعت مع نون الإناث؛ لأنّ نون الإناث هي ضمير رفع لا تحذف[5]،واختياره لرأي الكوفة في

---

[1] -السيوطي،الاقتراح، ص101

[2] -نفسه،ص102

[3] -ينظر نفسه ،ص103، 105، 111

[4] -ينظر السيوطي،همع الهوامع،ج1،ص57

[5] -ينظر نفسه ،ج1،ص177

في جواز تقديم الظرف والجار والمجرور المتعلقين بالصلة على الموصول، وهو ما منعه البصريون[1].

واختار السيوطي رأي الكوفيين في أنّ المبتدأ والخبر مترافعان، حيث رفع كلّ منهما الآخر[2]،ويقول في باب كاد : «زعم قوم أنّ نفي كاد إثبات للخبر وإثباتها نفي له...والتحقيق أنّها كسائر الأفعال نفيها نفي وإثباتها إثبات، إلاّ أنّ معناها المقاربة لا وقوع الفعل فنفيها نفي لمقاربة الفعل، ويلزم منه نفي الفعل ضرورة أنّ من لم يقارب الفعل لم يقع منه الفعل، وإثباتها إثبات لمقاربة الفعل ولا يلزم من مقاربته وقوعه فقولك:(كاد زيد يقوم) معناه قارب القيام ولم يقم ومنه (يكاد زيتها يضئ)أي يقارب الإضاءة إلاّ أنّه لم يضئ»[3].

ويذكر في باب النداء أنّ ابن مالك قد أقرّ بأنّ النداء بالهمز قليل، وتبعه في ذلك ابن الصائغ، وقد أحصى السيوطي أكثر من ثلاثمائة شاهد لها[4].

2- أهمّ خصائص النحو المصري:

ما يميز المذهب النحوي المصري مزج النحو بالمنطق، ووضع المتون النحوية، وكثرة الشروح والحواشي لأمّات كتب النحو: كالكتاب لسيبويه، والمغرب لابن عصفور، والجمل للجرجاني والجمل للزجاجي .

ومن سمات التأليف في هذه الفترة أيضاً كثرة المنظومات النحوية، ونثر تلك المنظومات، والتدريب على الإعراب، وظهور الألغاز النحوية، وكثرة الاحتجاج

---

[1] -ينظر السيوطي، الهمع،ج1،ص304

[2] -ينظر نفسه،ج2،ص8، 9

[3] -نفسه،ج2،ص146، 147

[4] -نفسه،ج3، ص34، 35

بالحديث النبوي الشريف، والاهتمام بشواهد الشعر النحوية[1]، وغيرها من الخصائص التي لم تكن مقتصرة على مصر فقط، بل شملت الدرس النحوي في الشام والأندلس أيضاً.

[1] -ينظر عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر والشام ،ص440-451

خاتمة:

وبعد فكانت هذه محاضرات في المدارس النحويّة في المشرق والمغرب، موجّهة لطلبة السنة الأولى ماستر لسانيات عربية، جاءت على وفق مفردات المقرّر، من شأنها أن تعرّف الطالب بمختلف المدارس النحوية في المشرق العربي ومغربه، بداية من المدرسة البصريّة، ثم المدرسة الكوفية ثم البغدادية ثم الأندلسية، وصولاً إلى المدرسة المصريّة، وقد استوعبت الدراسة كلّ ما له صلة بالمدرسيّة؛ كأهمّ نحاتها وآرائهم النحويّة، وكذا منهجهم في دراسة النحو، ونأمل أن تكون هاته الدروس مرجعاً مهماً ومفيداً لطالب هذا المستوى، والله ولي التوفيق.

فهرس المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

1-إبراهيم السامرائي المدارس النحوية أسطورة و واقع، ،دار الفكر ،ط1، ،1987م.

2-أبو الطيب اللغوي مراتب النحويين، ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ،مكتبة نهضة مصر ومطبعتها القاهرة.

3-أحمد أمين ظهر الإسلام،شركة نوابغ الفكر،القاهرة ،ط1، 2009م،ج3.

4-الأستراباذي شرح الكافية الرضي ،تعليق يوسف حسن عمر،منشورات جامعة قار يونس بنغازي،ط2، 1996م.

5-الأشموني شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ،تح محي الدين عبد الحميد،دار الكتاب العربي بيروت لبنان،ط1، 1375ه/1955م، ج2.

6-ابن الأنباري الإنصاف في مسائل الخلاف ،تأليف محمد محي الدين عبد الحميد،مطبعة السعادة،ط4، 1961م ج1 .

7-بلخير شنين ابن عصفور الاشبيلي وأثره في النحو العربي،دار هومة الجزائر 2010م.

8-التواتي بن التواتي المدارس النحوية ،مطبعة الرويغي الأغواط الجزائر،ط1، 2006م .

9-جعفر نايف عبابنة مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، دار الفكر عَمَّان، ط1 ،1404ه-1984م.

10-ابن جني الخصائص، تح عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت،ط2، 1424ه،2003م.

11-خديجة الحديثي المدارس النحوية، ،دار الأمل اربد،الأردن،ط3، 1422ه/2001م،

12-ابن خلدون عبد الرحمن، مقدمة ابن خلدون، تح عبد الله محمد الدرويش،دار البلخي دمشق،ط1، 1425ه/2004م، ج2.

13-الرافعي،مصطفى صادق، تاريخ الأدب العربي ، راجعه عبد الله المنشاوي ومهدي البحقيري ،مكتبة الإيمان القاهرة، ط1، 1940م.
14-الزبيدي طبقات اللغويين والنحوين، ،تح محمد أبو الفضل إبراهيم،دار المعارف القاهرة ط2،(دت).
15-الزجاجي ،الإيضاح في علل النحو تح مازن المبارك،دار النفائس ط3، 1399ه، 1979م.
16-ابن السراج،الأصول في النحو،تح عبد الحسين الفتلي،مؤسسة الرسالة ،بيروت،ط4، 1420ه، 1999م ج1.
17-سليم عواريب علم أصول النحو ومصطلحاته في كتاب الخصائص لابن جني، دار غرناطة الجزائر،ط1، 2010م
18-سيبويه الكتاب ،تح عبد السلام هارون،مكتبة الخانجي القاهرة،1412ه/1992م، ج1.
19-السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو وجدله،المكتبة التوفيقية مصر،2003م.
* المطالع السعيدة ،تح نبهان ياسين حسين،دار الرسالة بغداد،1977م.
* بغية الوعاة،دار الفكر ،بيروت،ط2، 1399ه-1979م،ج1.
* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ،تح،عبد السلام هارون،عبد العال سالم مكرم،مؤسسة الرسالة،بيروت،1413ه، 1992م.
20-شوقي ضيف المدارس النحوية،دار المعارف القاهرة ط11، 2008م .
21-عبد الأمير محمد أمين الورد المدارس النحوية بين التصور والتصديق والسؤال الكبير، ،المكتبة العصرية بغداد،ط1، 1997م.
22-عبد الرحمن الحاج صالح السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ،المؤسسة الوطنية للفنون الرغاية الجزائر 2012م.
23-عبد العال سالم مكرم المدرسة النحوية في مصر والشام، دار الشروق،القاهرة،ط1، 1400ه/1980م،ص233.

24-عبد القادر البغدادي خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ،تح عبد السلام هارون،مكتبة الخانجي 1418ه/1997م ط4 ،ج1.
25-عصفور شرح جمل الزجاجي، تح فواز الشعار دار الكتب العلمية بيروت،ط1، 1419ه، 1998م، ،ج1.
26-علي أبو المكارم تقويم الفكر النحوي، ، دار غريب القاهرة،2005م .
27-عمران عبد السلام شعيب منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، ،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع بنغازي ليبيا،ط1، 1395ه-1986م.
28-فاضل صالح السامرائي، ابن جني النحوي ، ،دار عمار،عمان الأردن،ط1، 1426ه-2006م.
* معاني النحو ،دار ابن كثير بيروت ط1، 1438ه-2017م،ج2.
29-الفراء، معاني القرآن،عالم الكتب،بيروت،ط3، 1403ه-1983م، ج1.
30-القفطي إنباه الرواة عن انباه النحاة ،تح محمد أبو الفضل،دار الفكر العربي القاهرة،مؤسسة الكتب الثقافية بيروت،ط1، 1406ه، 1986م،ج1.
31-كارل بروكلمان تاريخ الأدب العربي، ،نقله إلى العربية عبد الحليم النجار،دار المعارف القاهرة،ط4، ج2.
32-ابن مالك الأندلسي، شرح التسهيل،تح عبد الرحمن السيد،محمد بدوي المختون ،دار هجر،القاهرة،(دط)،(دت)،ج1.
33-المبرد،المقتضب،تح محمد عبد الخالق عضيمة،القاهرة،1415ه-1994م.ج1.
34-محمد الطنطاوي نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، ، دار المنار،(د ط)،1412ه-1991م .
35-محمد عيد أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث،عالم الكتب القاهرة،1410ه-1989م. .
36-محمد كاظم البكاء نظرية الحس الصوتي لتعليم النحو العربي مدخل لدراسة كتاب سيبويه،معهد المخطوطات العربية،القاهرة،ط1، 1440ه-2018م.
37-محمود حسني محمود المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي،مؤسسة الرسالة ،دار عمار(دط)،(دت).

38-ابن مضاء القرطبي الرد على النحاة،تح محمد إبراهيم البنا دار السلام،مصر،1438هـ-2017م.
39-ابن منظور، لسان العرب مادة(درس) دار صادر.
40-مهدي المخزومي الدرس النحوي في بغداد، دار الرائد العربي بيروت ط2، 1407/ 1987م .
*مدرسة الكوفة، دار الرائد العربي،بيروت، ط3، 1406هـ-1986م.
41-النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني شرح وتقديم عباس عبد الساتر دار الكتب العلمية بيروت ،ط3، 1416هـ/1996.
42-ابن هشام الأنصاري شرح شذور الذهب ، تأليف بركات يوسف هبود مراجعة يوسف الشيخ محمد،دار الفكر بيروت،ط1419،2هـ-1998م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة.....	2
المحاضرة الأولى: مدخل إلى المدرسة.....	4
المحاضرة الثانية: المدرسة البصرية وأسباب وضع النحو لديها.....	9
المحاضرة الثالثة: أوائل نحاة المدرسة البصرية وأبرزهم.....	12
المحاضرة الرابعة: النحو عند نحاة الطبقة الثالثة الخليل وسيبويه والأخفش.....	15
المحاضرة الخامسة: النحو عند المبرد(ت285هـ) وأصحابه.....	26
المحاضرة السادسة: خصائص المدرسة البصرية ومنهجها.....	35
المحاضرة السابعة: المدرسة الكوفية ونشأتها.....	37
المحاضرة الثامنة: أبرز نحاة المدرسة الكوفية (الكسائي وتلامذته).....	40
المحاضرة التاسعة: خصائص المدرسة الكوفية ومنهجها.....	52
المحاضرة العاشرة: المدرسة البغدادية ونشأتها.....	54
المحاضرة الحادية عشرة: أشهر نحاة المدرسة البغدادية.....	59
المحاضرة الثانية عشرة: خصائص المذهب النحوي البغدادي.....	65
المحاضرة الرابعة عشرة: المدرسة المصرية وأهمّ نحاتها وخصائصها (ابن هشام....	87

والسيوطي)

خاتمة 103

فهرس المصادر والمراجع 104

فهرس الموضوعات 108